د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٥ - من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين

مركز الحضارة العربية

د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٥- من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين

مركز الحضارة العربية

الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق
الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود (مصر)
الناشر: مركز الحضارة العربية
الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢
الترقيم الدولي:I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف
تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين/ خيري قدري أيوب محمود. - ط١. - الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٣٦ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث - الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤

- مركـز الحضـارة العربيـة مؤسسـة ثقافيـة مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعـاون والتبـادل الثقـافى والعلمـى مـع مختلـف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسـات، والتفاعـل مـع كـل الـرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الـواردة بالإصـدارات تعـبر عـن آراء كاتبيهـا، ولا تعـبر بالضـرورة عـن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين ـ عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات ـ القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

معايير الكم والكيف عند المحدثين.

القرآن والاستقراء عند المسلمين(*).

كل باحث فى كتاب الله يعلم أن هذا الكتاب يشتمل على الدعوة إلى اتخاذ طريق الاستقراء - بقسميه التام والناقص - وسيلة إلى تحصيل كثير من المعارف. إن القرآن حين يوجهنا إلى الاتعاظ والاعتبار بقصص الأولين - يلفت نظرنا إلى طائفة من الأحداث التى جرت للأمم السابقة، واعتبار هذه الأحداث كافٍ للتنبيه على سنة الله فى عباده، والاتعاظ بها والاعتبار. ولا يتم هذا إلا على أساس استفادة قواعد كلية وسنن عامة من أحداث محددة لم تبلغ مبلغ الاستقراء التام، لكنها تجعل الفكر ينشط ويقيس ما سيأتى على ما مضى، نظرًا إلى أن مدبر الكون واحد، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بإهلاك الظالمين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بإهلاك من يفعل مثل فعل الظالمين، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بانتصار المؤمنين المتقين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بنصرة المؤمنين المتقين؛ إذا فعلوا مثل المؤمنين من السلف الذين تسلحوا بتقوى الله والإيمان والعمل وإعداد ما استطاعوا من قوة.

إن القرآن حين يوجه المؤمنين إلى دراسة الطبيعة لمعرفة كيف بدأ الله الخلق؛ فإنه يوجه إلى طريقة الاستقراء، بالسير فى الأرض وتتبع دراسة الجزئيات الكونية، للوصول إلى معرفة القواعد الكلية. قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ

(*) الاستقراء قَبلْ المسلمين لم يشغلنى كثيرًا ولم أتطرق إليه - وإن كان موجودًا عند اليونانيين.

ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت آية ١٩ - ٢٠]. ولا يلزم من التتبع الاستقصاء، بل قد يكفى الباحث أن يدرس نماذج متنوعة، يستنبط منها كليات عامة، ويقيس ما لم يدرسه على ما درسه. إن دراسة بعض الجزئيات قد يدل الفكر على قانونها العام الشامل لها ولأشباهها، ولئن ظل احتمال مخالفة ما لم يدرسه لما درسه احتمالاً قائمًا، إلا أن غلبة الظن ترجع انتظام كل الجزئيات تحت قانون واحد، قد يصل الباحث إليه كله، أو إلى بعضه. ومتابعة البحث كفيلة بوصول الإنسان فى يوم ما إلى الحقيقة النهائية، فى طائفة من الموضوعات التى أعطاه الله مفاتيح بحثها[١].

والاستقراء قد يكون تامًا وقد يكون ناقصًا، والأول هو الذى يتم فيه استيعاب جميع جزيئات أو أجزاء الشيء موضع البحث، بالنظر والدراسة العلمية. والناقص هو الذى يتم فيه دراسة بعض جزيئات أو أجزاء الشيء الذى هو موضوع البحث. وتعتبر فيه النماذج المدروسة أساسًا تقاس عليه بقيمة الأجزاء أو الجزئيات. والأول يفيد اليقين إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين. والثانى يفيد الظن وهو يشمل ما درسه الباحث وما لم يدرسه، بناء على غلبة ظنه بأن نظام الكون ذو قوانين كلية ندر فيها الشذوذ ما دام النوع المدروس واحدًا، أو بناء على غلبة ظنه بأن بقية الأجزاء مشابهة للأجزاء التى درسها[٢].

وينقسم الاستقراء الناقص إلى رياضى وعلمى. الأول: يتم فى مجال العلوم الرياضية، ويكفى فيه الاعتماد على مثال واحد أو عدة أمثلة، لاستخراج قاعدة كلية أو قانون عام. وأما الاستقراء العلمى: فهو الذى يتم عادة فى مجال العلوم الطبيعية والكيميائية

---

(١) ضوابط المعرفة ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢) السابق ص ١٩٣ - ١٩٤.

والاجتماعية والاقتصادية ونحوها، ونسبة التأكد فيه أضعف من نسبة التأكد التى تحصل فى الاستقراء الرياضى؛ لأن احتمالات مخالفة الواقع لما دل عليه الاستقراء الناقص هنا أقوى من نظيراتها فى الاستقراء الرياضى. ومع ذلك لا مفر من الاعتماد عليه في مجال هذه العلوم؛ لأنه الوسيلة الوحيدة لتقدمها، ما لم يكن لدى الإنسان طريق أقوى من الاستقراء الناقص وأقوم منهجا، كالبيانات الدينية ذات الدلالة القطعية. والسند المنطقى الذى يدعو إلى الأخذ بهذا الاستقراء الناقص فى مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها – يرجع إلى ملاحظة قانونين مهيمنين على ظواهر الطبيعة بصفة عامة، هما: قانون العلية (أى السببية)، وقانون الاطراد. وليس كل الأحكام الاستقرائية تستند إلى قانونى العلية والاطراد، فبعض الأحكام تستند إلى قانون الاطراد الاتفاقى فقط، دون أن يرجع هذا الاطراد إلى سبب يعلل به حدوث الحالات المطردة. ففى الأمثلة:

كل حيوان ذى ثدى له أذن.

وكل حيوان ذى قرن مجتر.

وكل حيوان ذى قرن مشقوق الظلف.

فى هذه الأمثلة ونظائرها اطرد اجتماع الصفتين، ولم تكن إحداهما علة للأخرى، أو سببا لها، ولكن اتفق أن كان اجتماع الصفتين أمرًا مطردًا، وبناءً على ذلك استطعنا أن نصدر تعميمًا مبنيًا على الاستقراء الناقص، دون التعرض إلى السببية، ولكن حاجتنا هنا إلى استقراء شبيه بالتام أكثر من حاجتنا إليه فى الإطار المقترن بالعلة. وحين تلقى التعليل والاطراد معا، يكون الحكم أتم وأوفى. ويطلق الاستقراء الذى أفاد اطرادًا دون تعليل اسم الاستقراء الإحصائى، ويستعمل هذا الاستقراء عادة فى الإحصاءات والتصنيفات وما أشبهها[١].

---

(١) السابق ص ١٩٥ – ١٩٧.

الاستقراء الإحصائي عند المحدثين:-

لعلماء الحديث مفهوم للاستقراء، يقصدون به الاستقراء الإحصائي، وهو يخالف مفهوم الاستقراء عند العلماء التجريبيين. فالاستقراء عند التجريبيين أحد طرق الاستدلال غير المباشر. "وهو عملية فكرية وحسية معا، وقد تستخدم هذه العملية التجربة المقصودة إضافة إلى التجارب غير المقصودة التي تمر في حياة الإنسان. والتجربة المقصودة هي بمثابة طرح الأسئلة العملية على الأشياء؛ لمعرفة مدى استجابتها، أو عدم استجابتها، أو مدى تأثيرها بما طرح عليها، وملاحظة كل ذلك وتقييده، باعتباره نتائج قدمتها التجارب"[(١)]. والاستقراء هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلي حكم عام يشمها جميعًا، أو هو انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الذي يدخل الجزئي تحته[(٢)].

وتنقسم المعرفة التي يتوصل إليها بالاستقراء إلى درجات ومراتب وأحوال:

١- فإن توافرت فيها شروط اليقين كانت علما يقينيا أي كان من الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، والتي لا تقبل بحال من الأحوال احتمال النقض.

٢- وإن لم يتوافر فيها شروط اليقين كانت دون ذلك بحسب درجة قوة الاستقراء أو ضعفه.

أ- فإما أن يكون ظنا راجحًا على ما يخالفه، وهذا الظن الراجح يتفاوت قربا وبعدا من اليقين بحسب قوته.

---

(١) ضوابط المعرفة وطرق الاستدلال لعبد الرحمن حسن حبنكة ص ١٨٧، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤ه١٩٩٣م.

(٢) السابق ص١٨٨.

ب- وإما أن يكون ظنا مساويًا فى القوة لما يخالفه، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح.

ج- وإما أن يكون ظنا ضعيفًا أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيح القبول، وهو يتفاوت قربا وبعدا من الرفض النهائى بقدر نسبة ضعفه.

٣- ثم تأتى المعرفة المرفوضة النهائية، وهى التى لا تقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات بحال من الأحوال، وهى عندئذ تكون من اليقين أيضًا، ومن الحقائق النهائية التى نتوصل إليها، ولكن فى جانب الرفض لا فى جانب القبول، أى: فى جانب النفى لا فى جانب الإثبات.

فشأن العلماء فى الاستقراء كشأنهم فى سائر الطرق التى يتوصلون بها إلى معارف يقينية، أو دون اليقينية، من ظنية راجحة على ما يخالفها فى تصورهم المستند إلى الأدلة، أو متساوية مع يخالفها، أو مرجوحة بالنسبة إليه[١].

وقد استخدم المسلمون الاستقراء بوصفه أداة وأسلوبًا إجرائيًا فى جميع تخصصاتهم، لغويون، نحاة، جغرافيون، تجريبيون....إلخ، واستخدمه المحدِّثون فى التخريج حيث تتبعوا مرويات الراوى مرة بجميع مروياته والحكم عليه وحده ثم مقارنة هذه المرويات بمرويات شيوخه وتلاميذه مرة أخرى. ومن خلال هذا الاستقراء قاموا بالحكم عليه عدالة وضبطًا ووضعوه فى المرتبة التى تليق به.

وورد مصطلح الاستقراء صراحة عندهم قال الذهبى: "ثم أهم من ذلك نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة. أما قول البخارى: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده ها بالاستقراء:

---

(١) السابق ١٨٨ – ١٨٩.

أنها بمعنى تركوه... وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوى، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوى، ويريد أنه ضعيف"[١]

وورد عند السخاوى، فى فتح المغيث، فى سياق حديثه عن (المعنعن)[*] فى الصحيحين "وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها، مع أنها ما رويت إلا معنعنة، ولم يأت فى خبر قط أن بعض رواتها لقى شيخه، فغير لازم، إذ لا يلزم من نفى ذلك عنده نفيه فى نفس الأمر. قلت: نعم، لا يلزم من نفى الثبوت عنده نفيه فى نفس الأمر، إلا أن ادّعاء إمام حجة مطلع مثل الإمام مسلم رحمة الله: نَفْيَه بالاستقراء التام، لا يقاوم بهذا الإمكان العقلى المحض، بل اللازم لمخافه أن يبرهن على إثبات ما نفاه حتى يُظهر خطأه وقصور استقرائه، وإلا فالاحتمالات العقلية المحضة لا تؤثر فى إبطال ما ادعاه، كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه فى إبطال حجية خبر واحد، بعد ثبوت صحته على شريطتهم"[٢].

وقال ابن أبى العز الحنفى – تلميذ ابن كثير – فى شرح العقيدة الطحاوية: "ولكن ثَمَّ أمرٌ ينبغى التفطن له، وهو أن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة"[٣].

---

(١) الموقظة ص ٨٢ – ٨٣.

(*) يشترط البخارى اللقاء مع المعاصرة، ويشترط مسلم المعاصرة فقط، هذا هو المشهور فى هذا الأمر، والأمر فيه تفصيلات انظر ص ١٣٢ من تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الموقظة للذهبى، حيث يرى البعض أنه اختلاف اصطلاحى فقط أو كلاهما مصيب.

(٢) فتح المغيث ١/١٦٣، ط لكنو – الهند – ١٣٠٣هـ.

(٣) ص ٢٧٩ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ط كلية الشريعة، جامعة محمد بن عود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٦هـ.

والاستقراء الإحصائى الذى يقوم على دعامتين: مراعاة كَمِّ الظاهرة وكيفِ تفسيرها - عند المسلمين المقصود به الوسيلة التى اعتمدها علماؤها حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها، وقد كلفهم هذا جهودًا مضنية، إذ استقصوا منها معظم التراكيب العربية وطرق أدائها، ومعظم المفردات العربية ومشتقاتها، ثم استخرجوا من ذلك قواعد النحو والصرف وكان للاستقراء دور مهم فى استخراج علم العروض الذى وضعه الخليل وفى ضبط زحافاته وعلله؛ إذ تتبع الشعر العربى، وأحصى ونظر وقعّد القواعد لما شاهده فى هذا الشعر. وكان الاستقراء الإحصائى الذى يراعى الكم والكيف أحد الوسائل التى اعتمد عليها فقهاء المسلمين فى طائفة من أبواب الفقه الإسلامى[1]. وحين يبحث أحدهم فى النصوص فإنه يعتمد أولاً على الاستقراء لجميع النصوص التى تتعلق ببحثه، ثم ينظر فيما جمعه منها، ويجتهد فى فهمها وفق طرائق الاجتهاد التى تحددها له أصول الفقه ليفهم ويستنبط. أما الاستقراء لمجرد جمع المعارف فقد كان وسيلتهم فى الحدث الشريف، وفى التاريخ والجغرافيا، وفى الأدب والحكم والأمثال والأخلاق والآداب وتدوين معارف الأولين، وغير ذلك. وكان الاستقراء المقرون بالتجارب العلمية وسيلتهم فى الكيمياء وفى الطب، ضمن حدود الأدوات التى كانت متيسرة لهم فى زمانهم.: ومن كل هذا نلاحظ أن الاستقراء وسيلة كبرى من وسائل التى اعتمد عليها علماء المسلمين، فيما توصلوا إليه من معارف، وفيما دونوه من علوم. ومع تفجر الثورة العلمية المادية الحديثة، أخذ الاستقراء دورًا أكبر فى العالم الغربى، وتحددت له مفاهيم أكثر دقة وأكثر ضبطًا من الناحية العملية، وكان له فى مجال العلوم المادية واستخراج قوانينها المقام الأول[2].

---

(١) ضوابط المعرفة ص ١٨٩- ١٩٠.

(٢) السابق ص١٩٠.

الكم والكيف فى نقد المرويات وأثره على جرح الراوى وتعديله:-

إن الناقد الذى يُعَوِّل فى جرح الراوى وتعديله علــى الأرقــام يكون نقده من الجرح المفسَّر القائم على ذكر الأدلة، وبالتالى يكون نقده علميًا. والحق أن المحدثين نبهوا إلى هذا الأمر الذى حــاول علماء الاجتماع والنفس تطبيقه على ظواهر دراستهم مستفيدين فى هذا الأمر من العلوم الرياضية وبخاصة الإحصاء.

إن علماء مناهج البحث يرحبون بهذا التطبيق للإحصاء علــى العلوم الإنسانية لكنهم نبهوا إلى أشياء وأكدوا عليهــا قــائلين: "إن أساليب البحث وطرائقه المستخدمة فى العلوم الإنسانية يجــب أن تكون معبرة عن منهج الفهم الكيفى ومحققة لغاياته وأهدافه فالعلوم الإنسانية تستخدم الأسلوب الإحصائى، شريطة أن (نفهم) المدلولات والمعانى التى تقف وراء الأرقام فهما كيفيا: ذلك أن الاقتصار على الجانب الإحصائي هو اقتصار على أشباح خاوية من المعنــى، إن طريقة تحليل المضمون content Analysis يجب أن تعبر عــن منهج الفهم الكيفى، وتتوافق مع عملياته وأهدافه، لا أن تتوقف عند تصنيف المضمون إلى: ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ أو تسجيل الكلمات وعددها فى قوائم معينة، أو إحصاء العبارات التى تشير إلى أفكار معينة فى مجال تحليل معين... إن عمليات الترميــز والتصــنيف والإحصاء والتعداد وتحديد وحدات المكان وآنات الزمان يجب ألا تكون نهاية المطاف، إنها البداية التى يجــب أن نســبر أغوارهــا الدفينة وباطنها الكيفى بكل ما يحمله من دلالات ومعان ومشــاعر وقيم وأهداف"(١).

---

(١) قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، بحث د.على عبد المعطى، ص ٣٣ نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلوم رقم (١) لعام ١٩٩٦م. وعنوانه (البحث عن منهج للعلوم الإنسانية).

إن عدم مراعاة الكيف بجانب الكم يؤدى إلى الانشغال بالشكل أكثر من المضمون (فيجب ألا ننساق فى هذا الصدد وراء زمرة الباحثين السطحيين الذين حاولوا توجيه نظرنا نحو شكل التحليل أكثر من مضمونه ونحو ظاهره الكمى أكثر من باطنه الكيفى[1].

إن عدم الاستغناء عن الجانب الكيفى فى التحليل عند علماء العلوم الإنسانى يرجع إلى طبيعة هذه العلوم؛ لأن العلوم التجريبية تعتمد على الاستقراء، والإنسانية لها أن تعتمد على الاستقراء بشرط عدم التخلى عن الجوانب الكيفية فى دراسة الظاهرة[2].

وممن نبهوا إلى أمر ضرورة ربط الجانب الكيفى بالكمى فى تطبيق منهج البحث العلمى الدكتور حسن حنفى الذى قال: "لا يمكن معرفة الواقع معرفة انطباعية كما يفعل الروائى أو الشاعر معرفة كيفية خالصة لا يختلف عليها المبدع والمتلقى. المعرفة الإحصائية الكمية ضرورية لمعرفة مكونات الواقع والبنية الاجتماعية. فلغة الإحصاء خير دليل على صدق الفكر.... لم يعد الفكر خطابة بل هو حكم كمى من أجل تغيير الواقع وإعادة التفاعل بين مكوناته وتوجيه مساره هكذا فعل الأصولى القديم فى مناهج البحث عن العلة منها السبر والتقسيم، إحصاء العلل إحصاء كاملا ثم تحييدها إلى واحدة تخضع للتجربة لمعرفة هل هى العلة الفاعلة أو المؤثرة أو الملائمة أو المناسبة"[3].

إنه يرى أن المعرفة الكيفية لا تكون خالصة ونقية؛ بل يكون خلفها شوائب يقضى عليها استخدام الإحصاء ولغة الأرقام.

وقد حاول علماء الاجتماع الاستفادة من الإحصاء فى بحوثهم، وقد انقسموا إلى قسمين كبيرين أحدهما ركز على المنهج الكيفى

---

(١) السابق ص٣٣- ٣٤.

(٢) السابق ص٣٧.

(٣) السابق ص ٥٩ بحث الدكتور حسن حنفى (المنهج الفلسفى).

والآخر يحبذ المنهج الكمى فى دراسة الظواهر، والبعض حاول الجمع بين الاتجاهين[١]. وعندهم أن الباحث الذى يعتمد على مجرد الملاحظة الشخصية غالبًا ما تقوده هذه الملاحظة – دون قصد – إلى نتائج لا تنطبق على الوقائع العلمية انطباقًا تامًا. ومن هنا كان الإحصاء هو عصا الباحث التى تقوده إلى الأسلوب الصحيح والنتائج السليمة[٢]. إن طرق الإحصائية لها مزايا وفوائد يجنيها الباحث فهى:

- تساعده على إعطاء أوصاف على جانب كبير من الدقة العلمية. ودقة الوصف تحتاج دائمًا إلى اختيار مدى ثبات النتائج التى حصل عليها؛ لأن الوصول إلى النتائج دون التحقيق من ثباتها لا يكفى عادة كأساس يعتمد عليه فى البحث العلمى.
- تساعد الإحصاء على تلخيص النتائج فى شكل ملائم مفهوم.
- تساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من النتائج[٣].

ومن خلال ما سبق يتضح أن استخدام الإحصاء فى البحث العلمى ضرورى ومهم بشروط منها مراعاة الجانب الكيفى الذى يكون فاعلاً ومؤثرًا فى الظاهرة موضع الدراسة.

والسؤال المشروع الآن: هل راعى المحدثون فى نقدهم للمرويات الجانب الكمى؟ وهل راعوا الجانب الكيفى الكامن خلفه؟

هل للمحدثين معايير كمية وكيفية يتم من خلال دراستها واكتشافها والتنظير لها – الوصول إلى ضوابط تحكم عملية جرح

---

(١) السابق ص ٩٧ – ٨٠ بحث الدكتور ناجى بدر (المنهج الرياضى فى العلوم الاجتماعية).

(٢) السابق ص ٨٨.

(٣) انظر: السيد خيرى، الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٤.

الرواة وتعديلهم والوصول إلى آراء دقيقة وصائبة فى المقارنة بين آرائهم للوصول إلى الراجح؟ هل هناك معايير علمية دقيقة ملموسة غير معايير العدالة والضبط؟

سوف أبدأ بابن عدى المتوفى سنة ٣٦٥هـ، وليس معنى بدئى به أنَّ السابقين عليه لم يستخدموا المنهج الإحصائى. إننى لاحظت أنه أكثر المحدثين استخدامًا لهذا الأسلوب الإجرائى وكان منتشرًا عنده فى موطن ليست بالقليلة، فبدأت به ولأن دراسته من هذا الجانب سوف تساعد فى إثبات بعض الفروض التى فرضتها فى أول البحث.

وسوف أُثنِّى بابن حبان (ت ٣٥٤هـ)...إلخ من اعتمدوا على الإحصاء فى الجرح والتعديل.

ابن عدى والجانب الكمى والكيفى:-

لا يكون الحكم على الرواة حكمًا منصفًا إلا من خلال مروياتهم "واستقصائها" للوصول إلى عددها (كمها) ثم الحكم عليها (قيميا) حكمًا يراعى الكم والكيف. لقد وردت كلمة استقصاء عند ابن عدى كثيرًا أذكر منها:

قال فى ترجمة (سهيل بن أبى الصلت السراج": "ولعل جميع ما أسند سهل إذا استقصى عشرون حديثًا أو ثلاثون"[1]. وقال فى ترجمة (سعيد بن كثير بن عُفير: "لم أجد لسعيد بعد الاستقصاء شيئًا مما ينكر عليه[2]. وقال فى ترجمة "عبد الله بن يوسف التنيسى": "والبخارى مع شدة استقائه اعتمد عليه فى مالك

(١) مختصر الكامل ص ٤٠٣ ترجمة ٨٦٣.
(٢) السابق ص ٣٩٥ ترجمة ٨٣٩.

وغيره"[١].وقال فى ترجمة (صالح بن رستم): (روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه".

وبعد الاستقصاء فهو يمارس الإحصاء بوصفه أسلوب إجرائيًا دالاً يستطيع من خلاله الوصول إلى الكيف الكامن وراء الكم للحكم على الظاهرة حكمًا علميًا دقيقًا، فقد استخدم ابن عدى مشتقات كلمة (إحصاء) و(عدد) فقال: "أحمد بن محمد بن غالب ابن مرداس... أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بين الأمر فى الضعفاء"[٢].وقال فى ترجمة "عمر بن عمرو بن بشير الحنفى... حدث بالبواطيل عن الثقات وهو فى عداد من يضع الحديث"[٣]. وقال فى ترجمة (عباس بن الفضل بن عمرو): "ما أنكرت من حديثه إلا حديثًا واحدًا، وقد أنكرت فى رواته أحاديث معدودة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[٤]. وقال: "أزور بن غالب بن تميم له من رواية يحيى بن سُلَيم عنه أحادث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به"[٥].

إن من يحصى ويستقصى لا بد وأن يصل إلى مقادير الأشياء؛ لذلك وردت كلمة (مقدار) عنده عشرات المرات (٥٤)[*] مرة إنه

(١) السابق ص ٤٦٦ ترجمة ١٠١٤، ص١٠٦ ترجمة أحمد بن صالح المصرى.
(٢) السابق ص ١١٠ ترجمة ٣٨.
(٣) السابق ص ٥٢٤ ترجمة ١٢٤٣.
(٤) السابق ص٥٠٩ ترجمة ١١٨٣.
(٥) السابق ص ١٧٥ ترجمة ٢٣١.
(*) انظر مختصر الكامل: ص٢١٢ ترجمة ٣٢٥، ص٧٤٦ (١٩٢١)، ص ٦٨٠ (١٧٠١)، ص٣٣٨ (٩١)، ص١٧٠ (٢٠٧)، ص ٥٢٦ (١٢٥٣)، ص ٤١١ (٨٨٥)، ص ٥١٠ (١١٨٤)، ص ٥٠٨ (١١٨١)، ٤٨٩ (١١١١)، ص ٤٥٢ (٩٨٠)، ص ٤٠٥ (٨٦٧)، ص ٣٦٣ (٧٤٢)، ص٣٦٧ (٧٥٧)، ٤/١٥٦ – ١٥٧ ميزان، ص ٤٠٦ (٨٧٠)، ص ٣٢٢ (٦٣٢) ص ٣٧٥ (٧٨٠)، ص ٥٦٧ (١٣٧٠)، ص ٥٤٦ (١٣٠٦)، ٣٦٧ (٧٥٤)، ص ٢٧٥ (٤٨٠)، ص ٣٤٦

يستحيل الحكم على الراوى دون معرفة كمِّ مروياته، وكمِّ ما أصاب فى ضبطه ونقله، وعدد أخطائه، وكيف هذا الخطأ ودرجته هل هو نادر مما لا ينفك عنه البشر، أم كثير، أم غالب أم كله أم عامته؟.

قال ابن عدى فى ترجمة (سُلَيْم أبو سلمة الشعبى): "فى مقدار ما يرويه ليس له متن منكر، وإنما عيب عليه الأسانيد"[١]. و(ثعلبة بن يزيد الحمانى... لم أر له حديثًا منكرًا فى مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علىّ ففيه نظر كما قال البخارى"[٢]. و(محبوب بن الجهم.... لم أر له كثير رواية، ومقدار ما يرويه غير محفوظ..."[٣].

ومن الرواة ما ينصفه الإحصاء فقد قال: (عمار بن أبى فروة... ما أقل ما له من الحديث، ومقدار ما يرويه لا أعرف له شيئًا منكرًا"[٤].

ومن الرواة من يظهر بالدليل ضعفه بعد الإحصاء "فأسيد بن يزيد... مقدار ما روى مناكير وليس بالمعروف، ولا يروى عنه غير أبى وهب"[٥]. ومن الرواة من يتضح أنه (لا بأس به) يحسن حديثه بعد إحصاء مروياته؛ "فعبد الرحمن بن أبى الرِّجال... قد

---

(٦٩٨)، ص ٨٤٣، ١٩/٢ ميـــــــزان، ص ١٧٣ (١٧٣) (٢٢٧)، ص ٧٢٨ (١٨٦٧)، ص ٥٦٨ (١٣٧٤)، ص ١٩٣ (٢٨٢)، ص ١٦٥ (٢٠٥)، ص ١٩٣ (٢٨٢)، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٣٤٦ (٦٩٨)، ص٢٧٨ (٤٩١)، ص ٤٠٦ (٨٧٠)، ص ٥٠٤ (١١٦٥)، ص ٣٧٣ (٧٧٤)، ص ٣٠٧ (٥٨٥)، ٣٢٤/١ ميزان، ٢٨٩/٤ أيضًا، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٧٥٨ن ٢٦٣/٤ ميـزان، ١٦٥/٦ لســـان الميـــزان، ص١٥٢ (١٦٥)، ص ٣٦٠ (٧٣٦)، ص ٢١٢ (٣٢٤)، ص ٢٣١ (٣٦٤)، ص ١٩٢ (٢٧٨)، ص ١٨٩ (٢٦٨)، ص ١٨٣ (٢٥٠)، ص ١٦٥ (٢٠٦)، ص ٣٧٣ (٥٧٥)، مختصر ٦٢٨، ١٦٩، ٧٦٦، ٤١٧.

(١) مختصر الكامل ص ٣٧٣ (٧٧٥).

(٢) السابق ص ٢١٢ (٣٢٥).

(٣) ص ٧٤٦ (١٩٢١).

(٤) السابق ص ٥٢٦ (١٢٥٣).

(٥) السابق ص ١٧٠ (٢١٧)..

وثقه الناس، ولولا أن فى مقدار ما ذكرت من الأخبار بعض النكرة، وأرجو أنه لا بأس به"(١).

إنه على الناقد أن يحصى مرويات الراوى وأخطاءَه حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليه، إنّ (سليمان بن سالم أبو داود القرشى القطان... قليل الحديث، يروى عنه ابن كاسب، وأبو مصعب وإبراهيم بن المنذر، وغيرهم من أهل المدينة، ولا أرى بمقدار ما يرويه بأسا، وإنما أنكر عليه البخارى حديثا مقطوعًا"(٢).

إن الإحصاء هو الفيصل فى تقييد المطلق، وتخصيص العام، والوصول إلى الرأى الراجح ومن لا يستخدمه قد يخطئ فى الحكم على الرواة.

إن الفاصل بين الراوى الذى يُكتب حديثه فى الشواهد المتابعات، والراوى الذى غلب على حدثه المنكرات، والراوى الذى له مناكير جاوزت الحد – له قيمةٌ يحددها الإحصاء للوصول إلى مقدار النكارة؛ قال ابن عدى فى (الحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس): "هو ممن يكتب حديثه، فإنى لم أجد فى أحاديثه منكرًا قد جاوز المقدار والحد". وهو فى هذا يتفق مع ابن معين الذى قال فيه (ليس به بأس، يكتب حديثه) (٣)، ويخالف السعدى الذى قال فيه (لا يشتغل بحديثه) ويخالف النسائى القائل "متروك الحديث". ولا يتفق مع البخارى القائل: "تركه أحمد"(٤).

إن مرويات الراوى أحيانًا تكون قليلة بحيث لا يستطيع الناقد المدقق المنصف أن يحكم عليه من خلالها – على عكس غيره

---

(١) مختصر الكامل ص ٤٨٩ (١١١١).

(٢) السابق ص ٣٦٣ (٧٤٢).

(٣) مع ملاحظة أن هذا الراوى أو من يساويه فى الدرجة يصبح حديثه حسنًا لذاته ما لم يخالف (الشذوذ) أو يحسن لغيره (فى الشواهد والمتابعات).

(٤) مختصر الكامل ص ٢٧٥ (٤٨٠).

المتسرع؛ قال ابن عدى فى ترجمة (داود ابـن عجـلان): "هـو معروف بهذا الحديث – ائتنفوا العمل، فقد غفر لكم، وهم يطوفون فى مطر – وإن كان له غيره، فلعله حديث أو حديثان، وفى هـذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنـه صـدوق أو ضعيف، على أن البلاء فيه من أبى عقال دونه"(١). إنه رغم قلـة المروى لا يستطيع أن يلصق الضعف به وينسب الخطأ له، ومـع هذا فالخطأ ممن دونه.

أما فى ترجمة (داود بن فراهيج) فإن يحيى القطان قال: كـان "شديد الضعف" مع أنه فى رواية أخرى – قال فيه: (ثقة). وقـال ابن عدى: "لا أرى بمقدار ما يرويه بأسًا. وله حديث فيه نكرة"(٢). إن عدم استخدام الإحصاء فى الحكم قد يجعل بعض المحـدثين لا يتكلمون فى راوٍ معين ويتكلمون فيمن هو أفضـل منـه عدالـة وضبطا، قال ابن عدى: "عن هاشم بن حسان عن الحسن عن أمه عن أم سلمة... ثم قال: وبهذا الإسناد خمسة أحاديث منكرة، وعامة أحاديثه مناكير، ويرويها عنه عمرو بن هاشم البيروتى، وعمـرو ليس به بأس، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، وقد تكلموا فيمن هو أمثل منه بكثير، ولم يتكلموا فى سليمان هذا لأنهم لم يخبروا حديثه"(٣).

إن الاستقراء العددى هو الذى جعل ابن عدى يتفرد بالكلام فى هذا الراوى.

وكذلك فإن لمعرفة مقدار مرويات الـراوى وظيفـة هـى أن الراوى ينبغى أن يحكم عليه بالتفصيل من قبل الناقد فبُكَيْـر بـن جعفر الجرجانى: "كان شيخًا صـالحًا، حـدث بالمنـاكير عـن المعروفين... وهو فى مقدار ما يروى، أرجو أنه لا بأس به، وله

---

(١) مختصر الكامل ص ٣٢٢ (٦٣٢).
(٢) الميزان ١٩/٢.
(٣) مختصر الكامل ص ٣٦١ (٧٤٠).

عن الثقات أحاديث، وكذلك عن جماعة من الضعفاء مثل: جَسْر بن فرقد وغيره، وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعف الحديث من جهة الضعيف الذى روى عنه، وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة ما لا يتابعه عليه احد"(١).

والوقوف على مقدار وعدد الخطأ يبرئ ساحة الراوى فيحكم عليه الناقد حكمًا دقيقًا منصفا "فبشر بن محمد بن أبان الواسطى السكونى... صدوق، ساق له ابن عدى أربعة أحاديث، ثم قال: أرجوا أنه لا بأس به، ومقدار ما ذكرته هو من أنكر ما رأيت له، وكأنها مِن قِبل الرواة"(٢). لقد ترجم الذهبى ما قاله ابن عدى (لا بأس به) إلى لفظ آخر فى نفس الدرجة والمرتبة والكم والكيف وهو (صدوق) فهما يدلان على معنى واحد، هو أن الراوى يُحسن حديثه لذاته بشرط الاختبار لمعرفة الشذوذ والعلة الناتجين عن الاختلاف مع أقرانه أو الوهم. ولكى تُعرف دقة ابن عدى من خلال منهجه الإحصائى الذى يراعى الكم والكيف سوف أقارن بين ما قاله فى ترجمة (سليمان ابن الحكم بن عَوَانة) وما قاله غيره.

قال الذهبى: ضعفوه. ونقل قول ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائى: متروك. وقال الذهبى: "وقال ابن عدى: روى عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فيما رواه منكرًا فأذكره"(٣).

والحق أن ابن عدى قال: "روى أخبارًا حسانًا عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فى مقدار ما يرويه حديثًا منكرًا"(٤). ومن خلال المقارنة يتضح أن الذهبى أخل وأضر بنص ابن عدى. إن ابن عدى يرى التفصيل فيما رواه سليمان عن العوام، وهذا أمر

---

(١) السابق ص ١٩٢ (٢٧٨).
(٢) الميزان ١/٣٢٤.
(٣) الميزان ٢/١٩٩.
(٤) مختصر الكامل ص ٣٦٠ (٧٣٦).

أقره ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى فقد يكـون الـراوى مُبَرِّزًا فى شيخ دون آخر(١).وهذا لا ينافى المنكرات التى أوردهـا الذهبى فى ترجمته، قد يكون ابن عدى قصد بقوله إن الراوى ليس له منكر – نكارة المتن؛ لأن الذهبى قال فى أحد هـذه الروايـات (فهذا غريب بهذا السند". ومن المعلوم أنَّ الغرابة قد تكـون فـى السند دون المتن(٢).

وأحيانا يفيد تحديد المقدار فى أن الراوى لم تبلغ نكارة أحاديثه الدرجة التى يوصف بسببها بأنه كذاب؛ فقد نقل الذهبى فـى أحـد الرواة (أبو عبيدة)(٣): "قال ابن معين: هو كذاب، سمع منه وكيع. وقال عباس عن يحيى: ضعيف. وقال النسائى: ضعيف. وقال ابن عدى: "وأبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن، وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه، وما رأى فى حديثه مـن المنكرات ما يستحق به الكذب"(٤).

والحق يقال إن مواعظ الحسن مقطوعـات وليسـت مسـانيد وموضوعها فى الوعظ، والوعظ يتساهلون فيه(٥).

فلا يحق الحكم على راو من خلال مرويات غير مرفوعة إلـى النبىﷺ حتى يتبين مدى صدقه وضبطه من عدمهما.

والذى يراعى الإحصباء(الكم) والكيف لابد وأن تَرِدَ عنده أحكام من مثل・(الغالب) و(الكل) و(عامة) و(بعض) و(قليل) و(يسير).

---

(١) شرح علل الترمذى ٧٨١/٢.

(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ص ٣٩٦ وما بعدها للدكتور نور الدين عتر. ط٣، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، دار الفكر، دمشق.

(٣) ورد هكذا فى الميزان ٥٤٩/٤ وفى مختصر الكامل ص ١٨٩ (٢٦٨).

(٤) انظر السابقين نفس الموضع.

(٥) فى الصحيح غنية والقرآن وحده فيه ترغيب وترهيب ووعظ، فلسنا فى حاجه إلى حديث ضعيف فى الوعظ، ناهيك عن المقاطيع.

أولاً: كلمة (عامة):

أفاد الإحصاء ابنَ عدى فى أنصاف الرواة فقد قال النسائى فى (خُلَيْد ابن دعلج): "ليس بثقة وقال ابن معين – فى أحد الروايات عنه: "ليس بشيء"، أما ابن عدى فقال: "عامة حديثه يتابعه عليه غيره. وفى بعض حديثه إنكار وليس بالمنكر جدًا"(1)

أما (رُبَيْح بن عبد الرحمن) فقد روى عن أبيه عن جده(*) – أى أنه مجهول فى عرف المحدِّثين – لذلك قال أحمد: ليس بمعروف، أما ابن عدى فهو يأخذ بالتفصيل فى المجهول؛ لذلك قال: "ولرُبَيْح غير ما ذكرت شيء يسير، وعامة حديثه ما ذكرته، وأرجو أنه لا بأس به"(2).إنه ليس مجهولاً بل الرجل تحسن مروياته لذاتها أو تحسن لغيرها على الأقل عند المتشدد.

ثانيًا: كلمة الغالب:-

أما لفظه (الغالب) فهى لا تعرف الشواهد والمتابعات فهى إما أن ترفع الراوى إلى درجة الاحتجاج به أو تنزله إلى درجة الرد

---

(1) مختصر الكامل ص ٣١٢(٦٠٦).

(*) معناه: روى عن أبيه عن جده فقط.

(2) مختصر الكامل ص ٣٤٠ (٦٨٢).وانظر أيضًا فى ورد كلمة (عامة) السابق ص ٣٦٠ (٧٣٤)، ص ٣٤٧ (٧٠٠)، ٤٥/٣/٢ (٩٠٨) من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى تحقيق أبى الفداء عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.، مختصر الكامل ص ١٣٩ – ١٤٠ (١٢٦)، ابن الجوزى ٨/٣/٢ (٢٧٢١)، ١٠/٢/٢ (١٩٥٢)، ٤٨/٣/٢ (٢٩٢٢)، ٤٨/٢/٢ (١٦٥٩)، ٥٣/٢/٢ (١٦٨٦)، ٢٤/٢/٢ (١٥٤٢)، ٢٦/٢/٢ (١٥٥٢)، مختصر ص١٥٨ – ١٥٨ (١٨٩)، ص ١٨٩ (٢٧٠)، ص١٨٩ (٢٧١)، ص١٨٥ (٢٥٦)، ص ٤٦٠ (١٠٠٢)، ص ٤٦١ (١٠٠٣)، ١٢٦/٢/٢ (٢٠٤١) جوزى، ص ٥١٥ (١٢٠٠) عدى، ٩٧/١ ميزان، ص٨١٦، ٤٥٢ (٩٨٠)، ص ٢٩٢ (٥٤٢)، ص٢٩٢، ٢٩٣ (٥٤٣)، ص ٣٧٠ – ٣٧١ (٧٦٦)، ٢٢٠/٢/٢ (٢٠١٤)، ص٧٣٩، ٦٣٦، ص٣٢٣ (٦٣٤)، ١٣٢/٢/٢ (٢٠٧١) جوزى.

والترك. قال ابن عدى: "سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن" : "له عند أهل دمشق تصانيف، ورأيت له تفسيرًا مصنفًا من رواية الوليد عنه، ولا أرى فيما يروى عن سعيد بن بشير بأسًا، ولعله يهم فى الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"(١).

إنه من حيث الضبط يغلب على حديثه الاستقامة، ومن حث العدالة الرجل صدوق. وأوهامه وأغلاطه مما لا ينفك عنه البشر لذلك فمروياته فى درجة الحسن لذاته على الأقل بشرط ألا يخالف من هو أوثق منه. أما (أبو بكر بن عبد الله ابن أبى مريم الغسانى٩: "فالغالب على حديثه الغرائب، وقلَّ من يوافقه عليه من الثقات"(٢). إنه يتفرد ويغلب عليه هذا الأمر وقليلاً ما يتابعه أحد، إذن الغالب عليه عدم الضبط فهو مردود. أما (عمر بن محمد بن صُهبان) فعامة احاديثه مما لا يتابعه الثقات عليها، وغلبت المناكير على حديثه(٣). وكذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن مُلَيْحة) غلبت على رواياته المناكير(٤).

ثالثًا: كلمات (قليل، ويسير، وليس بالكثير، وما أقل) وغيرها:-

ومن الألفاظ التى لها دلالات كمية الألفاظ السابقة، وأكبر دليل على أهميتها فى الجرح والتعديل ما جاء فى ترجمة "عيسى بن صدقة" قال ابن عدى: "ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير، ولا يتبين فى حديثه من قلته أصادق هو أم كاذب؟" (٥). وكذلك وردت

---

(١) مختصر الكامل ٣٨٤ (٨٠٥).
(٢) السابق ص ١٩١ – ١٩٢ (٢٧٧).
(٣) السابق ص ٥١١ – ٥١٢ (١١٨٨).
(٤) الميزان ٢/٤٥٤ نقله الذهبى عن ابن عدى.
(٥) مختصر الكامل ص ٥٧٥ (١٤٠١) وللمزيد انظر ص ٥١٧ (١٢١٠)،.ص٣٠٣

عنده عبارة (ما أقل ما له من الروايات"[1]. وكذلك تكررت كلمة (اليسير) عنده في الحكم على الثقات والمتوسطين والضعفاء، فالراوى كثير الأخطاء، غير يسيرها، ويسير الراوية غير كثيرها[2]. كما أن كلمة (ليس بكثير) وردت عنده فى غير موضع[3].

وقد لاحظ الشيخ مصطفى إسماعيل هذه الدلالات الكمية - التى وراءها دلالات كيفية - عند ابن عدى فقال: "إن قولهم: "فلان أحاديث عامتها مناكير، أو كلها ضعيفة، أو عامتها فيها نظر، أو مقلوبة، أو لا يتابع عليها... إن من يتتبع صنيع الحافظ ابن عدى فى كلامه علم أنه يقول هذه الألفاظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث - غالبًا - ... إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - ... فالذى ينظر فى (الكامل) عليه أن يتأنى فى هذه الألفاظ وينظر ماذا قصد بها ابن عدى"[4]. انتهى كلامه. ومثلما وردت الكلمات السابقة بكثرة فقد وردت كلمة "كل" عنده فى ترجمة (ياسين بن معاذ) قال ابن عدى: "كل رواياته أو عامتها غير محفوظة"[5]. كما أنها وردت كثيرًا عنده فى غير هذه الترجمة[6].

---

(٢٠٣)، ص١٩٧ (٢٩٣)، ص١٩٤ (٢٨٦)، ص١٤٦ - ١٤٧ (١٤٥)، ص ١٩١ (٢٧٦)، ص ١٩٠ - ١٩١ (٢٧٥).

(١) السابق ص ٨١٦، ص ١٨٩ (٢٦٩)، ص ٧٨١ - ٧٨٢ن ص ٣٣٧.

(٢) انظر السابق ص ٧٣٨، ٧٣٩، ص ١٧٥ (٢٣١)، ص ٣٤٠ (٦٨٢)، ص ١٤٧ (١٤٩)، ص٨٠٤.

(٣) السابق ص ١٩٠ (٢٧٤)، ص٨٠٤، ٨٢٢، ٧١٣، ٨١٢، ٦١٣ - ٦١٤ (١٥٣٨)، ص ١١٠ (٣٨)، ص١٦٠ (١٩٦).

(٤) شفاء العليل ص ٢٠٣.

(٥) مختصر الكامل ص ٨١٠.

(٦) انظر أيضًا: ترجمة رقم ١٦٦٢، ٢٨٧، ٢٨٣، ٢٦٥ والميزان ٥٦١/١ وضعفاء ابن الجوزى رقم ٢٤٥٦، ٣١٨٥.

أما كلمة (بعض) فقد أوردها ابن عدى فى ترجمة كل من (أيوب بن سعيد أبو مسعود الرملى) قال: "وبعض روايات أيوب لا يتابعه أحد عليها"(١). وقال فى ترجمة (عبد الرحمن بن سليمان) – قال: "فى بعض أحاديثه إنكار"(٢).

ولأهمية هذه الأحكام من ابن عدى – وافقه عليها النقاد المتأخرون؛ قال الذهبى فى ترجمة (سعيد بن إبراهيم البصرى): "ساق ابن عدى فى ترجمته (١٤) أربع عشر حديثًا، ثم قال: بعضها لا يتابعه عليها أحد، وهو إلى الضعف أقرب"(٣).

ولا يخفى هنا مدى اقتران الكم (العدد) و(بعض) والكيف (لا يتابعه عليها أحد) بالرسم البيانى المتخيل فى ذهن الناقد، كأن للضعف نقطة على خط متخيل ترد مرويات الراوى إذا كان قريبًا منها.

وقد حاولت تتبع بعض الأرقام عند ابن عدى لما لها من أهمية قصوى فى تحديد درجة الراوى ومرتبته فى سلم الجرح والتعديل، لقد استخدم ابن عدى الإحصاء بدءًا من أن الراوى (يحدث بحديث واحد وعن أبيه عن جده قد روى بضعة عشر حديثًا)(٤). وقال فى (ربيعة بن النابغة): "عن أبيه، عن على، عن النبى ﷺ أنه رخص فى الأضاحى، لا يصح – قال البخارى وقال ابن عدى: وربيعة ما أنكر من حديثه إلا هذا الحديث، ولا ينكر من هذا شيء إذا كان الراوى عنه على بن زيد ابن جدعان"(٥). يريد ابن عدى أن المنكر الوحيد له يحمل على على بن زيد لا عليه. إذن هو ثقة أو صدوق

---

(١) مختصر الكامل ص ١٥٩ – ١٦٠ (١٩٣).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٦/٢/٢ وانظر ترجمة خُلَيْد بن دَعْلَج ص ٣١٢ رقم ٦٠٦ من مختصر الكامل.

(٣) الميزان ٢٤٧/٢.

(٤) مختصر الكامل ص ٣٢١، ٦٣٠ ترجمة (داود بن على بن عبد الله).

(٥) السابق ص ٣٣٨ (٦٧٥).

على الأقل. وليس هناك دليل على أهمية الإحصاء مثل ما فى المثال السابق. وقد ساعد الإحصاء فى معرفة شهرة الراوى من جهالته، قال ابن عدى فى (إسحاق ابن إبراهيم البصرى): "لا أعرفه إلا بهذا الحديث، ومتنه مشهور، إلا إنى أرتاب فى لقيه حميدًا[١].

ثم تتبعتُ الذين قال فيهم ابن عدى: (روى حديثين) – قال فى ترجمة (حماد ابن يحيى بن المختار): "كوفى...ذكر له ابن عدى حديثين فى الكوثر وحديث الطير. وقال: وحماد هذا ليس بالمعروف، وحماد بروايته هذين الحديثين يدل على أنه من متشيعى أهل الكوفة، ولا أعلم لحماد غير هذين الحديثين"[٢].

وقال فى ترجمة (طلحة بن عبد الله الحضرمى): "قال عبد الرازق عن معمر: اجتمعت أنا وشعبة والثورى وابن جريج، فقدم علينا شيخ فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب فما أخطأ إلا فى موضعين لم يكن الخطأ منا ولا منه، إنما الخطأ من فوق"[٣].

وأما عن ورود العدد (٣) ثلاثة عند ابن عدى فقد قال فى ترجمة "عطاء ابن السائب بن يزيد، أبو زيد": "وقد حدث عطاء عن بلال بن بُقْطر البصرى ثلاثة أحاديث لم يشاركه فيها أحد"[٤].

---

(١) السابق ص ١٥٤ (١٧٤)، ص١٤٣(١٣٣)، ص١٠١. (٢)، ص ١١٣ (٥١)، ص ١٨٨ (٦٦)، ص ٢٣٢ (٣٦٦)، ص٣١٢ (٦٠٧) حيث قال فى "خارجة بن حذافة": "ولا أعرف لخارجة غير هذا، وهو فى جملة من يروى عن النبى ﷺ حديثًا واحدًا، ص١٥٨ (١٨٨)، ص٤٣٢ (٩٣٥)، ص ٥٢١ (١٢٣٠)، ص ٣٨٦ (٨١٠)، ص ٣٩٤(٨٣٧)، ص ٤٧٠(١٠٣١)، (١٠٣٤)، (١٠٣٢)، ص ٢٥٨(٤٣٤)، ص ١٧٨(٢٤٠)ص ٨٣٩ (٢١٩٠).

(٢) مختصر الكامل ص ٢٥٣ (٤٢٩). وللمزيد من ورود العدد (٢) عنده انظر السابق ص ٢٣١ (٣٦٥)، ص ٢٣٢ (٣٦٨)، ص ٢٠٧ (٣١٧)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ١٥٣ (١٧٠)، ٢٥٩ (٤٣٧)، ص ٢٥١ (٤١٨)، ص ٣٤٥ (٦٩٢) ص٣٠٣ (٥٧٣)، ص ١٥١ (١٥٩).

(٣) مختصر الكامل ص ٤٣٩ (٩٥٤).

(٤) مختصر الكامل ص ٦٠٩ (١٥٢٢) وانظر أيضًا ص.١٥١ (١٥٩)، ص ٣٠٣(٥٧٣)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ٧٩٢ (٢٠٥١).

وورد العدد (٤) فى ترجمة (الحارث الأعور)؛ نقل عن شعبة: (لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة[١] وقال فى ترجمة "خلف بن ياسين": (ولم أر لخلف ابن ياسين غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلا دون الخمسة أحاديث، ورواياته عن المجهولين، والأبرد ليس بالمعروف"[٢].

وورد العدد (٥) فى ترجمة سليمان بن أبى كريمة: "وبهذا الإسناد عن هاشم ابن حسان، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة – خمسة أحاديث منكرة، وعامة أحاديثه مناكير"[٣].

وورد العدد (٦) عنده فى ترجمة (عبد الله بن جُميع الزهرى الكوفى) قال: "قال الفلاس: كان يحيى يحدثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل، أخذتها من على الصائغ فحدثنى بها، وكانت ستة أحاديث[٤]. ونقل عن هشيم بن بشير قوله: سمعت من الزهرى نحوًا من مائة حديث فلم أكتبها، وسمعت من أبى الزبير ثمانية[٥].

وقال فى أحمد بن أخت عبد الرازق، قال: "عامة أحاديثه مناكير، لا يرويها غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة[٦].

وجاء قوله فى ترجمة (حُيَىّ بن عبد الله المعافرى)–: "وبهذا الإسناد – إلى وهب، عن أبى عبد الرحمن الحُبُلى، عن عبد الله بن عمرو أن النبىﷺ... – وساقه– ثم قال: وبهذا الإسناد (٢٥) خمسة وعشرين حديثا، عامتها لا يتابع عليها، ثم أورد له حديثًا من رواية

---

(١) السابق ص ٢٣٣ (٢٧٠)، ص٧٧٢ (١٩٩١).

(٢) السابق ص ٣١٥.

(٣) السابق ص ٣٦١ (٧٤٠) وانظر ص ٢٧٢ (٣٧٣)، ص ٣٧٦ (٧٨٢)، ص ٣٨٨ (٨١٣).

(٤) السابق ص ٧٣٣ (١٩٩٧).

(٥) السابق ٧٩٢ (٢٠٥١).

(٦) السابق ص ١٠٣، وانظر ص ١٣٠ (٩٧)، ص ١٧٩ (٢٤٢)، ص ٦٢٤ (١٥٦٣).

ابن لهيعة عنه عن الحبلى عن عبد الله، ثم قال: وبهذا الإسناد بضعة عشر حديثًا عامتها مناكير، ثم قالك أرجو أنه لا بأس إذا روى عنه ثقة[(١)].

كما أن العدد (٢٠)[(٢)] ورد عنده، وكلك العدد (٢٤)[(٣)]، و(٣٠)[(٤)] و(١٠٠)[(٥)]، وقريبًا من (١٠٠)[(٦)] حديث، و(٣٠٠)[(٧)].

وقال – نقلاً عن السابقين – في ترجمة (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق): "قيل ليحيى: إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مائة، وعن الثقات ثلاث مائة. قال: لم يؤت منه، إنما أُتِى منهما جميعًا..."[(٨)].

وروى عنده العدد (١٠٠٠)[(٩)]، و(٤٠٠٠)[(١٠)]، و(١٠٠٠٠)[(١١)].

والحق أن الإحصاء عند المحدثين في حاجة إلى دراسة تفرد لها أعانني الله – أو أعان غيري – على إتمامها.

---

(١) السابق ص ٢٩٩ (٥٦٢).

(٢) ص ٨١٣ (٨١٤)، ص ٣٦٦ (٧٥١).

(٣) ص ٢٥٧ (٤٣٢).

(٤) السابق ص ٥٥٩ – ٥٦٠ (١٣٤٨).

(٥) ص ٦٩٠ – ٦٩١ (١٧٤٠).

(٦) ص ١٦٦ (٢٠٧)، ٦٥ (١٥٤٣).

(٧) ص ٢٩٩ – ٣٠٠ (٥٦٣).

(٨) السابق ص ١٧٦ – ١٧٧ (٢٣٧).

(٩) ص ٧٠٤ – ٧٠٥ (١٧٩١)، ص٧٠٣ (١٧٨٦).

(١٠) ص ٥٤٤ (١٢٩٨) وانظر ص ١٠٤ – ١٠٥ (١٨).

(١١) ص ١٠٢٤ وقارن بتهذيب الكامل ١٤/٣٨٥.وقد ورد العدد (١٠٠٠) في مختصر الكامل ص ٧٤٣ (١٩١٣)، والعدد (٢٥٠٠٠) ص ٢٦٤ (٤٤٦)، وورد العدد (٥٠٠٠٠) ص ٢١٣ (٣٢٦) وورد (١٠٠٠٠٠) ص ٥٠٧ – ٥٠٨ (١١٧٩) وورد (١٢٠٠٠٠) ص ٣٠١ (٦٨).

الأسلوب الإحصائى عند ابن حبان:

إن الأرقام والبيانات خير دليلٍ على أن الناقد الفلانى له منهج ولا يظلم أحدًا بل يحكم على كل بالدليل.

قال فى ترجمة: "سليمان بن بشار الخراسانى": "شيخ كان يدور بالشام ومصر، يرو عن الثقات ما لم يحدثوا به، ويضع على الأثبات ما لا يُحصى كثرة"(١).

وقال فى ترجمة: "عبد الملك بن نافع": "ولا أعلم له شيئًا مرويًا غير هذا الخبر الواحد وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر الثقات مثل نافع وسالم وذويهما. لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرًا واحدًا على جماعة ثقات خالفوه، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى وإلزاق الخطأ به أحرز ولا يجوز الاحتجاج به بحال"(٢).

وقال فى ترجمة: "أبو زيد": يروى عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى من هو، لا يعرف أبوه ولا بلده. والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرًا واحدًا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأى يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به(٣).

وقال فى ترجمة الإمام الأعظم أبى حنيفة رحمه الله -: "حدث بمائة وثلاثين حديثًا مسانيد، ما له حديث فى الدنيا غيرها، أخطاء منها فى مائة وعشرين حديثًا. إما أن يكون قلب إسناده، أو غيّر متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به فى الأخبار(٤)(*).

---

(١) المجروحين ٣٣١/١.

(٢) السابق ١٣٢/٢.

(٣) السابق ١٥٨/٣.

(٤) السابق ٦٣/٣.

(*) مع مراعاة أن هناك عداوة بين الحنفية وابن حبان، والشاهد هنا للاستدلال على أن ابن حبان مارس المنهج الإحصائى فى بعض الأحيان. أما القول الحق فى أبى حنيفة فانظره فى مبحث العدالة الدينية سابقًا.

وأوردت النماذج القليلة السابقة للتدليل على أن ابن حبان انتبه إلى أهمية المنهج الإحصائى فى الحكم على الرواة.

وكان يقرن الإحصاء بمعايير كمية مثل كلمة (أكثر) فيقول: "منصور ابن عبد الحميد الجزرى... عن أبى أمامة بنسخة شبيها بثلاثمائة حديث أكثرها موضوعة لا أصل لها، لا يحل الرواية عنه، إنما ذكرته ليعرف لأن أصحابنا كتبوا حديثه"(١).

كما أنه اعتمد الإحصاء بوصفه وسيلة إجرائية فى الحكم على "أحمد بن محمد ابن غالب الباهلى"، الذى كان يجيب فى كل ما يسأل ويقرأ كل ما يعطى، سواء كان ذلك من حديثه أو من حديث غيره، ولم يكن الحديث من شأنه، أتوه بصحيفة محمد ابن إسماعيل البخارى عن ابن أبى أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى وهى ثمانون حديثًا، فحدث بها كلها عن ابن أبى أويس(٢).

وقال فى ترجمة "أحمد بن طاهر بن حَرْملة بن يحيى المصرى": "لم يسمع شعبة من أبى الزبير إلا حديثا واحدًا من النبى ﷺ صلى على النجاشى(٣).وقال: إن أحمد بن طاهر روى بسنده حديثًا عن شعبة عن أبى الزبير متنه أن النبى ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء(٤).

وقال فى ترجمة "أحمد بن محمد بن أفضل القيسى": "كتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوع بعضها نسخة عن الثقات(٥). وقال: ولعل هذا الشيخ وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة

---

(١) السابق ٣/٣٩.
(٢) السابق ١/١٥١.
(٣) السابق: نفسه.
(٤) السابق: نفسه.
(٥) السابق: ١/١٥٥.

آلاف حديث[١]. وقال فى ترجمة "أحمد ابن محمد بن مصعب": "ولعله قد قلب عل الثقات أكثر من عشرة آلاف حديثه كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لا شك أنه قلبها"[٢].

وقال فى "أباء بن جعفر": فرأيته قد وضع على أبى حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث لم يحدث بها أبو حنيفة قط، لا يحل أن يشتغل بروايته[٣].

وقال فى ترجمة (بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهانى": "يرو عن أبى الزبير ابن عدى بنسخة موضوعه، ما لكثير حديث منها أصل، يرويها عن الزبير عن أنس شبيها بمائة وخمسين حديثًا مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثًا واحدًا[٤](*). واعتمد على إحصاء ابن عدى فى مواطن المجروحين[٥].

وبالإضافة إلى استعمال الأرقام بصفة صريحة – استخدم ابن حبان ألفاظًا تدل على الكم والكيف؛ فمن ألفاظ الكم، ما ذكره فى ترجمة (بشير بن ميمون الوصيفى: ... يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"[٦].

وذكر فى ترجمة (بشير بن زاذان): "غلب الوهم على حديثه حتى بطل[٧].

وأحيانًا يجمع بين معاير الكم والكيف فيقول: "بحر بن كُنَيْز السقاء: كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك"[٨].

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) السابق: ١/١٥٦.
(٣) السابق: ١/١٨٥. إذن أبو حنيفة بريء من بعض ما وصفته به!.
(٤) السابق: ١/١٩٠.
(*) السابق: للمزيد انظر السابق ٢/٩٣، ٤٥، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ٩١، ١/٢١٦، ١٩٠، ٢١٥.
(٥) السابق: ١/٣٠١، ٣٠٤.
(٦) السابق: المجروحين ١/١٩٢.
(٧) السابق: نفسه.
(٨) السابق: نفسه.

ومما جمع فيه بين الكم والكيف قولُه: "بُكير بن مسمار: يروى من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه"[1].

وقال في ترجمة بكير ابن أبي السميط: "كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات[2].

وحكم على بكر بن عبد الله بن الشّرود الصنْعاني بأنه "الغالب على حديثه المعضلات"[3]. وأستخدم لفظة "كل" في حكمه على مرويات رواها الضعفاء عن بقية - بأنها موضوعة كلها[4] وجاء في ترجمة "تمام بن بزيع" أنه "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به"[5] .

والحق أن للكم والكيف دورًا كبيرًا في الحكم على الرواة يتضح هذا من خلال نقد ابن حبان "لجعفر بن عبد لواحد الهاشمي"، إنه لا يغير في المتون شيئا، فالمتون التي يرويها صحيحة، لكنه يأت بهذا المتن من طريق آخر حتى لا يشك النقاد في أنه كان يعملها، وهذا أمر بالعدالة الدينية ألصق وإليها أقرب، قال ابن حبان: "كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حيث لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) في روايته كان يقول: "قال لنا فلان بن فلان".... وحدثني محمد ابن أبي الخصيب بالمصِّيْصَة بنسخه عنه شبيها بمائتي حديث كلها مقلوبة"[6]. ثم ساق الأَدلة على ما رآه من سندًا ومتنًا (.... فإنَ هذا

---

(١) السابق: ١/١٩٤.
(٢) السابق: ١/١٩٥.
(٣) السابق ١/١٩٦.
(٤) السابق ١ /٢٠٢.
(٥) السابق ١/٢٠٣.
(٦) السابق: ١/٢١٥ - ٢١٦.

مَسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد...."[1].

ومن أكبر الأدلة على أن للكم والكيف مدخلاً فى تعديل الرواة ما جاء فى ترجمة عبد الله بن المُؤمِّل المخزومى: "كان قيل الحديث منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح. ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقينا فيقبل ما انفرد به فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل اعتمادا منا على رواية من ليس بعدل عندنا. كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التى ذكرناها من أنواع الجرح فى أول الكتاب. وعائذ بالله من هاتين الخصلتين أن يجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين. ونسأل الله الستر"[2].

إن ابن حبان ينطلق من مرويات الراوى، الدليل العملى الوحيد؛ للحكم عليه أو له. وقلة المرويات ليست بالدليل الكافى؛ لقد أنزلت الراوى من مرتبة الاحتجاج به وحده حيث يقبل منه ما تفرد به، إلى مرتبة الشواهد والمتابعات. إن قليل الرواية حتى لو كانت أحاديثه مستقيمة وموافقا للثقات – لا يساوى أبدًا كثير الرواية صحيح الحديث، إن العبرة، هى كثرة المروى مع الاستقامة حتى يحتج بالراوى.

ومما له مدخل فى الحكم على الرواة عند ابن حبان – درجة (الوهم) و(الخطأ) إن وهم الثقة يدرس فى مبحث (المُعَلّ)؛ لكن إذا

---

(١) السابق: ٢١٦/١.
(٢) ٢٨/٢.

فحش الوهم وصار قريبًا من الوضع فإن حكم النقاد يختلف، قال ابن حبان فى جعفر بن الزبير: "كان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع. ترك أحمد بن حنبل ويحيى بن معين... وروى عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبى أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث"(١). إنه لولا أن الراوى لم يتعمد رواية الموضوعات؛ لأنه مكن العُبَاد الزاهدين - لصار وضعًا وكذابا. وف النهاية الحكم واحد هو (ترك روايته).

ويؤكد تفاوت درجات وكم (الوهم) أن راويا اشترك مع الراوى السابق في أنه من العباد؟ لكنه يهم وهمًا يُقبل معه صاحبه فى الشواهد والمتابعات، هو (عبد الله ابن واقد الحرانى" جاء فى ترجمته: "كان من عباد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتقان، فكان يحدث على التوهم، فيرفع المناكير فى أخباره والمقلوبات فيما يروى عن الثقات حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر فلم أر بذلك بأسًا من غير أن يحكم له أو عليه فيجرّح العدل بروايته أو يعدّل المجروح بموافقته"(٢).إن الاعتبار هنا معناه قبوله فى الشواهد والمتابعات.

كذلك نجد مدخلاً لمعايير الكم والكيف عند ابن حبان فى حكمه بالخطأ على الرواة، فمن الرواة من يخطئ فى الشيء بعد الشيء، ومنهم من يفحش خطؤه؛ قال فى ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدنى": "كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ فى روايته. لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجُعفرى البخارى ممن يحتج به فى كتابه ويترك حماد بن سلمة"(٣). إنه لا

---

(١) السابق: ٢١٢/١.

(٢) السابق: ٢٩/٢.

(٣) السابق: ٥١/٢ - ٥٢.

يحتج به إذا انفرد ويحتج به إذا وافق مروياته شواهدُ أو متابعات؛ لذلك قال ابن عدى: "هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء"[١].

والرجل روى له البخارى والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه وحدث عنه يحيى بن سعيد القطان مع تعنته فى الرجل. وقال الذهبى: صالح الحديث[٢]. إن فحش الخطأ هنا قد يكون فى راوٍ بعينه أو رواية بعينها، إن الخطأ فى مرويات الفقه - عند بعضهم - غير الخطأ فى مرويات الوعظ أو التفسير أو التاريخ. إن الخطأ فى مروى يتعلق بأسماء الله الحسنى وصفاته غير الخطأ فى غيره. لعل البخارى انتقى من مروياته فإنهم أحيانا لا يفرقون بين الراوى (الثقة) و(الصالح) فينتقمون من رواية الأخير ما يعادل فى الضبط والإتقان ما يساوى بعض مرويات الأول فى الدرجة والقيمة. وقد توسط الذهبى وقال: صالح الحديث. واتفق حكم ابن حبان - بقبول الراوى فى الشواهد والمتابعات - مع حكمه على "عبد الرحمن بن دينار" الذى (فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الروايات، وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتنكب ما انفرد به من الأخبار وإن اعتُبر ما وافق الثقات من الآثار فلا ضير"[٣].

لقد اختلف حكمه على الراويين السابقين مع حكمه على "عبد الرحمن بن ثابت ابن الصامت"؛ لأنه كان ممن يخطئ، على قلة روايته، ففحش خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات فاستحق الترك[٤].

إنه راعى استخدام الإحصاء فى الحكم ولم يغفل عن الجانب الكيفى فى تفريقه بين درجات الخطأ والفحش وهى أمور كمية وكيفية.

---

(١) الميزان: ٥٧٢/٢.
(٢) السابق: ٥٧٢/٢.
(٣) السابق: ٥٣/٢.
(٤) السابق: ٥٥/٢.

الجانب الكيفي عند ابن حبان:

فرّق ابن حبان بين الراوى الذى تعمد الكذب والراوى الذى وصل من حيث ضبطه إلى درجة الغفلة الشديدة والوهم الشديد بحيث صار الغالب على مروياته هذا الأمر، حتى وصل إلى درجة الترك. إذا كان الراوى من أصحاب الفرق والمذاهب والمروى فى على بن أبى طالب أو أهل بيته ﷺ وخالف الثقات كان الراوى متعمدًا للوضع، أما إذا كان الراوى من أهل الصلاح والعبادة وغلب عليه الوهم، أو فحش خطؤه يكون متروكًا لامن جهة عدالته بل من جهة ضبطه، وهناك فارق كبير بين فحش الخطأ غير المتعمد وأدنى خطأ متعمد. والأمثلة والشواهد هى المعيار العلمى الوحيد لصحة ما رأيته من الاعتبارات الكيفية كالنظر إلى الراوى وعدالته فإذا كان مبتدعًا ويدعو إلى بدعته "حتى صار أمامًا يقتدى به فى بدعته ويرجع إليه فى ضلالته، كغيلان وعمرو بن عبيد، وجابر الجُعفى وذويهم"(١)، فإن أدنى رواية - أقصد المتن هنا- ترجع إلى مذهبه تنسب إليه وحده فى السند وتلصق به ويقال إنه تعمد وضعها.

وكذلك "القُصّاص الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويرونها عن الثقات.... فقالوا له: فأخبرنا بأعقل الناس عندك. قال أعقل الناس الذى لا يعمل؛ لأن من العمل يجيء التعب ومن التعب يجئ المرض..."(٢).

والنية محلها القلب ولا يستطيع إنسان كائنًا من كان فى الدنيا أن يصل إلى نية راوى الحديث الذى يخالف غيره من الأحاديث بسبب وهم رواية على اختلاف درجات الوهم، أو يخالف العقل والنقل: هل تعمد أم أخطأ وهمًا؟ لكن المحدثين من خلال قرائن مثل (صاحب

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٨٣-٨٤(النوع التاسع عشر).

(٢) السابق ص ٨٥-٨٧ (النوع العشرون).

البدعة) أو(القُصَّاص)....الخ هذه القرائن التى يتوصلون من خلالها إلى أن الراوى تعمد الخطأ أم لا. إن ابن حبان ألح على جانب الكيف فى مقدمة كتابه المجروحين، على المستوى النظرى، وأفرد الثقات- وليس الضعفاء فقط- فى كتابه (المجروحين) بأنواع وأجناس، ونبه إلى أهمية النظر إليهم من جانب الكم والكيف فقال: "ذكر أجناس من أحاديث الثقات التى لا يجوز الاحتجاج بها.... الجنس الأول: وهو الذى كثر فى المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما فى الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقى الخطأ فى كتابه إلى أن كبر... مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث فى حديث أو ما يشبه هذا"[1].

إنه يفرق هنا بين الخطأ الفاحش والخطأ اليسير، ويفرق بين الذى يتعمد وبين الذى لا يتعمد قوله بدليل (وهو لا يعلم) التفرقة الأولى تنتمى إلى كم ودرجة الخطأ والثانية تندرج تحت الكيف.

وبسبب هذه التفرقة العلمية الدقيقة ذهب إلى أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، لذلك انتقد يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، الذين يطلقون الجرح على الرواة[2]. إن التفاوت فى الظاهرة ودرجاتها كما وكيفا لابد وأن يلازمه مرونة فى أدوات الدراسة ومنهج البحث والأساليب الإجرائية، وهذه أمور تؤثر فى مدى دقة نتائج الدراسة، لذلك قال: "وهذا الجنس ليسوا عندى بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم بل الذى عندى ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا ، فأما ما وافقوا الثقات فى الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس فى هذا الكتاب فأنى أقول بعقب ذكره: لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[3]

---

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

إن نتائج الدراسة عنده لازمت ووازت الظاهرة، وأدوات البحث، الكل يراعى الفروق ويأخذ بالتفصيل.

ونجد شواهد لأسلوب مراعاة الجانب الكيفى فى مبحث "التدليس" إن الراوى مهما كانت درجة عدالته وضبطه وثقته وحجته إذا كان من المدلسين، لابد وأن يقول: "حدثنا" و"سمعت" - حتى يحتج به، حتى لو كان (سفيان الثورى)، ذكر ابن حبان فى (الجنس الثانى من الثقات) أنهم: "أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويُكَنّونهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوى هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعلمهم بمثل هذا من هذه الأمة الثورى، كان يحدث عن الكلبى ويقول: حدثنا أبو النضر فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبى عروبة أو جرير بن حازم.... فلا يجوز الاحتجاج بخبر فى روايته كنية إنسان لا يدرى من هو، وإن كان دونه ثقة، لأنه يحتمل أن يكون كذابًا كنى عن ذكره[(١)]. والحق أن التخريج وحده هو الذى يثبت أن الراوى تعمد الخطأ أو الوضع أو إسقاط الضعيف من بين الثقات كى يصير السند صحيحا، أو التحديث بالكنية كى يوهم النقاد أنه يحدث عن ثقة. والضعيف الذى يفعل هذا يصير متروكا، ولا يُترك الثقة بل يُؤخذ بالتفصيل فى روايته ويُفصَل بين ما قال فيه (حدثنا) و(سمعت) وما قال فيه (عن) أو (أن)، وأكبر دليل على مراعاة الكيف فى هذا المبحث أن ابن حجر جعلهم طبقات راعى فيها جانب الكم والكيف، فمنهم المحتج به؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، ومنهم المحتج به بشرط دراسة صيغ التحمل والأداء عنده فيقبل ما صرح فيه بالتحديث ويرد ما عداه، ومنهم من يقبل فى الشواهد والمتابعات، ومنهم المردود بسبب فحش تدليسه ووهمه، ومنهم المتروك الذى يتعمد التدليس[(٢)].

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) انظر مقدمة (تعريف أهل التقديس...) لابن حجر، المقدمة.

وقد عقد ابن حبان نوعًا عده (الثامن عشر) نبه فيه إلى المدلسين الذين غلب علي حديثهم الرواية بصيغة "عن" وعدّهم من الضعفاء، لأنهم يدلسون -عمدًا- عمن لم يَرَوْهُم، قال: "ومنهم المدلس عمن لم ير كالحجاج بن أرطأة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروهم ويدلسون حتى لا يُعلم ذلك منهم[1] إن من يروى بصيغة (حدثنا) و(سمعت) عمن لم يره هو جدير بأن يجرح من قبل ضبطه.

كذلك اعتمد ابن حبان على جانب كيفى وهو التفريق بين المحدث الفقيه، والفقيه فقط، والمحدث فقط، وراعى أنه لابد من الجمع بين التخصصين، قال: "الجنس الرابع- من الثقات - الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره.... الجنس الخامس - منهم أيضا- الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة فى روايته، لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره...."[2] .

وراعى الجانب الكيفى فى مبحث (زيادة الثقات) فقال: وإنما احترزنا من الجنسين- السابقين- لأنا نقبل الزيادة فى الألفاظ إذا كانت من الثقات"[3].

وهناك شواهد أخرى على تحكيمهم لمعايير الكيف، حيث فرقوا بين الخطأ غير المتعمد الذى يرجع عنه صاحبه، والخطأ المتعمد الذى يُنبه إليه صاحبه فلا يرجع مِن يخطئ ثم يبين له الخطأ ويرجع، غير الذى يبين له ثم يُصِر على الخطأ، وهذه اعتبارات كيفية. إن أدنى خطأ - درجة وكم- إذا بُيَن، ثمِ ألح الراوى على العناد والإصرار - جانب كيفى- صار متروكا مثله فى الدرجة مثل الذى تعمد الكذب، وتعمد إسقاط الضعيف كما فى المدلسين وكالمبتدع الذى يدعو لبدعته، ولذلك جعل ابن حبان لهذه الظاهرة

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) المجروحين المقدمة ص ٩٣.

(٣) السابق ص ٩٤.

نوعا عده السادس عشر، قال: "ومنهم من سبق لسانه، حتى حدث بالشيء الذى أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى فى روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذابا، ومن صح عليه الكذب استحق الترك"(١). وتكلم عن هذا الإصرار فى النوع الخامس عشر الخاص بالتلقين بسبب غفلة الراوى أو اختلاطه بسبب ذهاب العقل، أو الكبر أو احتراق كتبه أو غرقها، فقال: "ومنهم من أُدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدرى. فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به آنفا من الرجوع عما خرج منه. وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة.... فإن سلم فى أول وهلة وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم علم وحدث به بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئا يسيرا فقد دخل فى جملة المتروكين لتعديه ما ليس له(٢).

كذلك يفرقون بين الذى يعلم والذى لا يعلم بسبب كبر السن ففى هذه الحالة يعولون على الذى لقن ويحملون عليه ويكون البلاء لا من الشيخ بل ممن غيره وكل هذه أمور لها مدخل فى الجرح والتعديل، قال ابن حبان: سمعت محمد بن المنذر يقول: سمعت أحمد بن واضح يقول: كان هانئ بن المتوكل لم يكن أول أمره يحدث بشيء من المناكير، إنما أدخلوا عليه بعدما كبر الشيخ(٣)(*).

وبدراسة النوع الثالث عشر عند ابن حبان نلاحظ أن كم وكيف الخطأ- كثرته وقلته ويسره وفحشه - له أكبر الأثر على قبول

---

(١) السابق ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) المجرحين ص ٧٨ من المقدمة.

(٣) السابق ص ٧٨.

(*) ولذلك نبه ابن حبان فى النوع الرابع عشر قائلاً: "ومنهم من امتحن بابن سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم،... فالشيخ فى نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة" ص ٧٧ من السابق.

الراوى والاحتجاج به وحده، أو فى الشواهد، أو الترك. قال ابن حبان: (منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه، فاستحق الترك من أجله وإن كان ثقة فى نفسه صدوقا فى روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكبر أمارات الجرح استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة"[1].

ويمكن أن نضيف إلى الذين يتعمدون الوضع والكذب، كما سبق فى القصاصين، وبعض أهل الفرق- يمكن أن نضيف إليهم "الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر... يضعون الحديث على العلماء... قال إبراهيم النخعى: إياكم والمغيرة ابن سعيد وأبا عبد الرحيم فأنهما كذابان"[2] .

يقصد ابنُ حبان المغيرةَ بن سعيد البجلى وأبا عبد الله الكوفى الرافضيين[3].

إن قرائن كثيرة فى المتن هى التى تدل النقاد على أن فلانًا وضَعَ الحديثَ، يدلُ على ذلك ورود أحداث ومصطلحات حادثة لم ترد أيام النبى، يتوصل الناقد من خلالها إلى تعمد الراوى فلان الوضعَ، قال ابن حبان: "ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث يحدث للملوك وغيرهم فى الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوقوا بها" مثل: "لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر أو جناح؛ لأن الواضع دخل على المهدى الذى كان "يشترى الحمام ويشتهيها كثيرا، ويلعب بها"[4]. ومتن (معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة ليتيم وأغلظهم على المساكين"[5].

---

(١) السابق ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) السابق ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) الميزان ٤ / ١٦٠، ٥٤٧.

(٤) المجروحين ص ٦٥، ٦٦ من المقدمة.

(٥) السابق ٦٧.

إن هؤلاء تعمدوا الوضع، أما لم يتعمد الوضع - وهذه اعتبارات كيفية - ترجع إلى النية التى لها مظاهر كالعلم وتحصيله. نحن نستدل على العقل بالذكاء والتحصيل، ونحن لا ندرك مادة عقولنا بل ندرك عقلنا من خلال التذكر والنسيان والفهم وعدمه. يساوى الكذابين فى الدرجة - الكم - مع الاختلاف فى الكيف - التعمد أو الخطأ- يساويهم الصالحون الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة، قال ابن حبان فى النوع الخامس من الضعفاء والمتروكين: "ومنهم من كثر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز...ونقل قول يحيى القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم فى الحديث" نقل قول وكيع: ".... ذاك رجل صالح وللحديث رجال... لقد أخرجهم ابن حبان عن حد الاحتجاج كأبان بن أبى عياش ويزيد الرقاشى[١]. وهم ليسو مجروحين من قبل عدالتهم بل من قبل ضبطهم؛ لأنهم لم يتعمدوا الكذب. وذكر فى النوع السادس (جماعة من الثقات اختلطوا فى أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك[٢]. إنهم متروكون لا بسبب العدالة لأنهم لم يتعمدوا الخطأ. وذكر فى النوع السابع أن (منهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل سواء كان ذلك من حديثه أومن غير حديثه فلا يبالى أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ. فهذا وأضرابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون"[٣] .

وقال فى النوع الثامن: "ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبر فيها قدمه"[٤]. إنه

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ٦٨.

(٣) السابق ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) السابق ص ٧٠.

يكذب لأنه جاهل، ولا يخفى أن التعمد وغيره أمور كيفية لا تلمس ولا تبصر إلا من خلال مظاهرها، فحال الراوى فى حياته وسيرته وعدالته أحيانا يدلان عليٍ تعمده أو سهوه، وأحيانا يصل الناقد من خلال القرائن إلى أن فلانا سها أو تعمد.

وقد مارس ابن حبان هذا الأسلوب الإجرائى، الذى يراعى الكم والكيف فى نقده للرجال، قال فى ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى: "…. كان مولى لعمر ابن عبد العزيز…. روى عن عَمْرو بن دينار وأبى الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان أحمد بن حنبل - رحمه الله - سيء الرأى فيه… نهى رسول الله ﷺ عن ضرب البهائم، وقال: إذا ضربت فلا تأكلوها"[١]… روى عن أيوب السّختيانى فى نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة[٢].

وقال فى ترجمة أبان بن المُحَبَّر "يأتى عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك فى المتبحر فى هذه الصناعة أنه كان يعملها"[٣].

إن دراسة مروياته وشيوخه ومقارنة مروياته بهم لأنهم ثقات، وخالفهم، وهذه المرويات ليست عندهم - تدل على أن هو الذى عملها.

وقال فى ترجمة (إبراهيم بن بَيْطار): "يروى عن عاصم الأحوال المناكير التى لا يجوز الاحتجاج بها على قلة شهرته بالعدالة وكتابة الحديث"[٤].

وقال: "لم يُترك إبراهيم بن يحيى للقدر إنما تُرك للكذب"[٥].

---

(١) المجروحين ١ / ١٠٠ - ١٠١.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق ١ / ٩٨.
(٤) السابق ١ / ١٠٢.
(٥) السابق ١ / ١٩٥.

ومن الرواة من يقول فيه: (منكر الحديث) مثل إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمى[1]. ومنهم من يقول فيه: (منكر الحديث جدًا) كإبراهيم بن عطية الواسطى[2]. أما (إبراهيم بن إسحاق الواسطى) فهو"يروى عن ثور بن يزيد ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات المقلوبات، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به[3]. وعندهم فارق بين من يروى ما لا يتابع عليه مع كثرة روايته، وبين من يروى ما لا يتابع عليه مع قلة روايته. والأمر يخضع للتفصيل. والفيصل هو نقد المرويات وحالة وظروف وملابسات كل رواية.

وإبراهيم بن عبد الله بن همام، يروى عن عبد الرازق المقلوبات الكثيرة التى لا يجوز الاحتجاج بمن يريها لكثرتها[4] .

وهنا ينبغى أن أنبه إلى أن كل مصطلح من مصطلحات الحديث وكل لفظة من ألفاظ الجرح والتعديل لها علاقة كبيرة فى دراستها للوصول إلى رأى علمى ودقيق فيها – لها علاقة فى دراستها بالجوانب الكمية والكيفية، فوراء كل لفظ ومصطلح معايير كمية وكيفية ومن لا يراعيها لن يصل إلى رأى دقيق فى دراستها. إن مصطلح (المقلوبات) السابق يحكمه معيار كمى هو الكثرة (الذى يصفها).

والذى (يقلب الأخبار ويسرق الحديث ويعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر)[5]. وهذا الحديث ليس عند سوى هذا الرجل الواحد – له حكم غير حكم سيئ الحفظ، ردىء الفهم، يقلب ما يروى)[6]، الأول: متعمد، الثانى: غير متعمد؛ لأنه لا يفهم.

---

(١)السابق ١ / ١٠٨.
(٢) السابق ١ / ١٠٨- ١٠٩، وانظر ص ١١٣.
(٣) السابق ١ / ١١٣.
(٤) السابق ١ / ١١٨.
(٥) السابق١ / ١١٩.
(٦) السابق ١/ ١٢١.

إن فاحش الخطأ يشبه المتروك بسبب كذبه، كلاهما متروك لذلك يستخدم ابن حبان كاف التشبيه للتفريق بين المتعمد وغير المتعمـد، قال فى ترجمة (إسماعيل ابن رافع بن عويمر أبو رافع): "كان رجلاً صالحا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التى تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها، لذلك قـال يحيـى ابـن معين: (ليس بشىء)[١]. لقد ألح ابن حبان فى تراجم كثيرة على كلمة (كالمعتمد لها) و(كأنه كان المتعمد لها[*])[٢]. إنه لم يجزم بالتعمـد؛ لأن (بشر بن رافع النجرانى) الذى روى "عن يحيى بن أبى كثيـر أشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته... وكان مفتى أهل نجران"[٣]. إنه من حيث العدالة لا كلام فيـه، إذن لابـد مـن تصدير كلمة المتعمد (بكأنه). وكل من يقولها فيه يكون عـدلاً مـن حيث الأخلاق، أما الضبط فلا. وهو يلح كثيرًا على كاف التشـبيه هذه، قال فى الحكم بن عطية العَيْشِى: "كان أبو الوليد شديد الحمـل عليه ويضعفه جدا، وكان الحكم ممن لا يدرى ما يحدث، فربما وهم فى الخبر يجئ كأنه موضوع، فاستحق الترك"[٤]

إن وهمه يصل إلى درجة الوضع، لذلك فهو متروك، لا بسبب أنه وضاع. إن الوهم فى فحشه قد يصل إلى درجة العمـد فهمـا سواء فى النتيجة، لذا قال: (فحمل حفص بن عمر الأبلى متن خبر يزيد بن عياض على مالك بن أنس عن الزهرى عن سعيد متوهما

---

(١) السابق ص ١٢٤.
(*) انظر أيضًا١ / ٢٠٤.
(٢) السابق ١ / ١٨٨.
(٣) السابق نفسه
(٤) السابق ١ / ٢٤٨ وانظر أيضًا ١ / ٢٨٦.

أو متعمدًا"[1](*).

وهو أحيانًا يؤكد على أن الراوى أخطأ (توهمًا لا عمدًا)، وحسَب كمية وكيفية التوهم تكون درجة الراوى، فقد يُقبل فى الشواهد والمتابعات كما فى ترجمة(سلْم ابن ميمون الخواص)[2]. أو يُترك كمفضل بن صالح الأسدى[3].

نماذج تطبيقية.

معايير الكم والكيف وأثرها فى الحكم على الرواة – قلة وكثرة الخطأ والوهم نموذجًا.

الخطأ إما نادرًا، أو كثير لم يغلب، أو كثير غالب أى أن له درجات، وسوف أتحدث عن الأوهام والأخطاء بصفة عامة لا من خلال مصطلح معين. والكلام عام ينطبق على التدليس والإرسال والتصحيف...إلخ.

أولاً: ندرة وقلة الخطأ.

ومثال الأخطاء المعدودة على الأصابع التى يتسامح النقاد فيها، ما جاء فى ترجمة ثابت بن عجلان. الأنصارى أنه: "وثقه ابن معين ودحيم، وقال أبو حاتم والنسائى: لا بأس به، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى فقلت: أهو ثقة؟ فسكت وكأنه مَرض أمره

---

(١) ١ / ٢٥٨ وأيضًا ١ / ٢٦٤.

(*) وقد ألح ابن حبان على فكرة العمد والوهم والخطأ كثيرًا انظر ١ / ٢٥١، ٢١٠، ١٦٦، ٣١٠، ٣٥٢، ٣٧١، ٢ / ٣، ٥، ٩، ٨، ٣٤، ١٠١، ١٣١، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣ / ٩، ١٠، ٤٦، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٧٩، ٨٣، ٨٨، ٩٣، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٣٩، ١٥٠.

(٢) السابق ١/٣٤١، ٣/١١٩.

(٣) السابق ٣ / ٢٢.

.وفى الميزان: قال أحمد: أنا متوقف فيه. واستغرب ابن عدى من حديثه ثلاثة أحاديث(*). وقال العقيلى(**) "لا يتابع فى حديثه. وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال، له فى البخارى واحد فى الذبائح، وآخر فى التاريخ" والراوى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه[1]. وبما أن الرجل ثقة أغرب أو خالف إذن مرويه شاذ، لأنه ثقة خالف الثقات، وترد مروياته هذه بعينها ويصحح له ما لم يخالف فيه. مثال ذلك ما جاء فى ترجمة (مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمى الواسطى من أنه (من شيوخ البخارى) وقد وثقه أبو بكر البزار والدارقطنى وابن حبان، لكن لما ذكره فى الثقات قال: "يغرب ويخالف" فهذا إن كثر منه حُكم على حديثه بالشذوذ" روى له البخارى[2]. إن الراويين السابقين ندر وقل خطؤهما ولم يقدح فى ضبطهما ولم يمنع هذا النقادَ من الاحتجاج بهم. ويلاحظ هنا أن النقد موجه لهم- وبالفعل هذا موجود مِن قِبَل المتشددين الذين يعممون الأحكام.

ثانيًا: الكثرة مع عدم الغلبة:

الرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم ولم يغلب عليهم، اختلف فيهم النقاد بعضهم يحتج بهم بمفردهم وبعضهم يحتج بهم فى الشواهد والمتابعات، فسلم بن قتيبة الشعيرى، أبو قتيبة. ثقه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطنى وغيرهم، أما أبو حاتم فقال: كان كثير الوهم[3].

(*) ابن عدى معتدل – وهذا أمر كيفى يجب مراعاته- فأطلق على خَطَئه (الغرابــةَ) والبعض الآخر قد يُطلق (النكارة) وقد يقول البعض (وَهَم) أو خَالَفَ).

(**) وهذا –على الأقل هنا –تشدد، لأنه عمَّم الحكم على حديث ثابت بن عجلان.

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٥٥.

(٢) السابق ص ٦٢١.

(٣) هدى السارى ص ٥٧٢.

وعبد الله بن رجاء روى له البخارى والنسائى وابن ماجه، وقال أبو حاتم: كان ثقة رضيا، وقال عمرو بن على الفلاس: كان كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[1].

وعبد العزيز بن محمد بن أبى عبيد الدراوردى أحد مشاهير المحدثين، روى له الستة ومتفق على توثيقه، أما الساجى فقال: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم[2].

وعبد الرحمن بن عبد الله البصرى روى له البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه، أما العقيلى فروى عن أحمد أنه: كان كثير الخطأ[3].

وعبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة روى له البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرًا[4].

وجاء فى ترجمة (العلاء بن المسيب) أنه "روى له الستة" صدوق مشهور. قال بعض العلماء: كان يهم كثيرًا: وهذا قول لا يُعبأ به، فإن يحيى قال: ثقة مأمون. روى عنه عبثر، وجرير وعدة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث...."[5]. وأبو بكر بن عياش الأسدى روى له الستة، أما بن سعد فقال: كان ثقة صدوقًا عالمًا بالحديث إلا أنه كثير الغلط[6].

أما مسكين بن بكر الحرانى فقد روى له البخارى وأبو داود ومسلم والنسائى، وهو من شيوخ أحمد، ووثقه ابن عمار. وقال أحمد

---

(١) السابق ص ٥٨٠.
(٢) السابق ص ٥٨٩.
(٣) السابق ص ٥٨٦.
(٤) السابق ص ٥٨٥.
(٥) الميزان ٣ / ١٠٥.
(٦) هدى السارى ص ٦٣٤.

وابن معين وأبو حاتم: لا بأس به. زاد أحمد: فى حديثه خطأ. وقال أبو أحمد الحاكم فى الكنى: كان كثير الوهم والخطأ[١]. ويلاحظ أن معظم الأحكام المخالفة وردت من متشددين أو متساهلين[*].

والحق أن الكثرة لم تكن فى الأخطاء أو الأوهام بل كانت فى الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فقد جاء فى ترجمة (مروان بن معاوية الفزارى) أنه (من شيوخ أحمد، ثقة مشهور، تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين ومع هذا روى له الستة واتفقوا على توثيقه[٢]. وقد يكون الراوى كثير الإرسال لكنهم يحتجون به جاء فى ترجمة (سعيد بن فيرز، أبو البخترى) أنه (وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلى وقال أبو داود: لم يسمع من أبى سعيد الخدرى، وقال ابن معين: لم يسمع من على، وقال أبو حاتم: روايته عن أبى ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت مرسلة، ولم يسمع من رافع بن خديج، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ويرسل كثيرًا فما كان من حديثه سماعا فهو حسن وما كان عن غيره فهو ضعيف". وسعيد روى له الستة أى أنه متفق على توثيقه والاحتجاج به[٣].

والوليد بن مسلم روى له الستة واحتجوا به، ومتفق على توثيقه فى نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، قال الدارقطنى: "كان الوليد يروى عن الأوزاعى أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعى فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعى عن الثقات"[٤]. "ويحيى بن أبى كثير

---

(١) السابق ص ٦٠٩.

(*) للمزيد انظر ص ٦٠٤ من هدى السارى، ٦١٣.

(٢) هدى السارى ص ٦١٩.

(٣) السابق ص ٥٧١.

(٤) السابق ص ٦٢٧.

اليمامى" أحد الأئمة الثقات المكثرين، وثقه الأئمة، وقال شعبة: حديثه أحسن من حديث الزهرى. وقال يحيى القطان: مرسلاته تشبه الريح لأنه كان كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف" وروى له الستة أى متفق علي توثيقه[١].

"ومحمد بن مسلم تدرس أبو الزبير المكى"، أحد التابعين مشهور وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو البخارى سوى حديث واحد فى البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له أحاديث واحتج به مسلم والباقون[٢]. ومحمد بن يوسف الغريانى، من كبار شيوخ البخارى وثقة الجمهور، وذكره ابن معين فى الكامل فقال: له أفراد. وقال العجلى: ثقة، وقد أخطأ فى مائة وخمسين حديثا وذكر ابن معين حديثا أخطأ فيه فقال: هذا باطل. قلت: اعتمدها البخارى لأنه انتقى أحاديثه وميزها، وروى له الباقون بواسطة[٣].

ومن الملاحظ فى الأمثلة السابقة أن الكثرة نسبية تختلف من ناقد لآخر، فالمعتدل يرى أن هذه الأخطاء والأوهام مما لا ينفك عنه البشر، فينتقى من مرويات الثقات ويحتج بها. وقد يرى بعض المتشددين أن هذه الأخطاء المعدودة تؤثر فى ضبط الراوى.

قال ابن رجب: "إن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها: من يتهم بالكذب والثاني: من لا يهتم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط. والثالث: من هو صادق ويكثر فى حديثه الوهم ولا يغلب عليه. والرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ فى حديثهم"[٤].

---

(١) السابق ص ٦٣٠.

(٢) السابق ص ٦١٧.

(٣) السابق ص ٦١٧.

(٤) شرح علل الترمذى ١ / ١٥٨- ١٥٩.

والقسم الأول: وهو من يتهم بالكذب - لا علاقة له بأمر الضبط، فهو ساقط أصلاً، فبقى ثلاثة أقسام تتعلق بالضبط وهى: الأول: من غلب على حديثه المناكير، لغفلته وسوء حفظه. الثانى: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم. الثالث: أهل الصدق والحفظ الذين يندر الخطأ والوهم فى حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم"[١]. مع أنه لم يسلم من الغلط والخطأ واحد من الأئمة مع حفظه.

قال الإمام الترمذى: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم[٢]. وقال ابن معين: "من لم يخطئ فهو كذاب" وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم؟. وقد وهّمت السيدة عائشة جماعة من الصحابة فى رواياتهم للحديث... وقال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ[٣].

أما القسمان الأول والثانى - فقد جرى اختلاف بين المحدثين فى الاحتجاج بأصحابها.

حكم الاحتجاج بالقسم الثانى، وهو: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرًا. لكن ليس هو الغالب عليهم. ذهب العلماء فى ذلك إلى قولين: الأول: جواز الاحتجاج بهم: وإليه ذهب سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم فى السنن والصحاح، كمسلم بن الحجاج وغيره وقد حدث ابن المبارك وابن مهدى ووكيع وغيرهم عن هذه الطبقة أيضا .

الثانى: عدم الاحتجاج بهم. وإليه ذهب يحيى بن سعيد القطان، حيث ترك حديث هذه الطبقة. وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل

---

(١) السابق ١ / ١٠٥.
(٢) السابق ١ / ١٥٣.
(٣) السابق ١ / ١٥٩ – ١٦٠.

على بن المدينى وصاحبه البخارى[١]. والواقع العملى السابق أثبت أن البخارى كان يخرج لهم فى صحيحه، وعلى الأقل كان ينتقى من مروياتهم ما يوافق شرطه.

ومن الرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم مَنْ يُخرج لهم النقاد فى الشواهد والمتابعات، وهذا يرجع فى رأيى إلى مناهج النقاد فمنهم المعتدل الذى ينتقى من مروياتهم ما وافق الصحيح، ومنهم من يتشدد ويجعلهم فى الشواهد والمتابعات، ومنهم من يحسن لهم ويدخلهم فى الصحيح[*]. كما سبق عن مسلم، لأنه كان يخرج عن الطبقة الثانية من الصحيح، والبخارى كان يخرج عن الأولى، والحق أن هؤلاء الرواة مختلف فيهم ينبغى الأخذ بالتفصيل فيهم، فمن ينتقى من مروياتهم ويصححها أو يحسنها على حق، ومن يحكم عليهم فيما أخطئوا فيه بكثرة الوهم – على حق أيضا يدل على هذا أن بكير بن أبى السَّميط قال ابن معين فيه: صالح الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به كثير الوهم[٢]. إن ابن معين متشدد وقال فى الراوى: صالح الحديث، أى يُحَّسن حديثُه لذاته على الأقل، والمتشدد إذا وثق راويًا يكون صحيح الحديث أو حسنًا على الأقل. وابن حبان متشدد فى الجرح لذلك قال: لا يحتج به، عنده، فى رأيه هو. وقد ثبت أنّ غيره من المعتدلين يحتج به فى غير ما أخطأ فيه. وابن حبان يحتّج بهم – كثيرى الوهم –إذا وافقوا غيرهم، أى فى الشواهد والمتابعات، وهو من الذين لا يقبلون إلا الصحيح، وبالتالى فالحسن عنده يدخل فى الشواهد، والحسن عنده الذى هو صحيح من طرق أخرى، يساوى الحسن لذاته عند المتأخرين. ويدل هذا على قوله: "جابر بن نوح الحمانى.... يروى عن الأعمش

---

(١) ١ / ١٠٥ – ١٠٩.

(*) حسن لذاته له شواهد فيصير صحيحًا لغيره.

(٢) الميزان ١ / ٣٤٩.

وابن أبي خالد المناكير الكثيرة كأنه كان يخطئ حتى صار فى جملة من سقط الاحتجاج بهم إذا أنفردوا"[1].

ويحيى بن محمد بن قيس أبو زُكير "كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق. وإن اعتبر بما لم يخالف الأثبات فى حديثه فلا ضير[2].

وبين ابن حبان منهجه فى التعامل مع مثل هذا النوع من الرواة – كثيرى الخطأ– فقال فى ترجمة يحيى بن سعيد التميمى المدينى: "كان ممن يخطئ كثيرًا، وكان رديء الحفظ، فوجب التنكيب عما انفرد به من الروايات والاحتجاج وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألهته عن الصدق والإتقان[*]. إن وهم فى الشيء بعد الشيء أو أخطأ فى الحديث فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر، يترك ما أخطأ فيه إذا علم. والأحوط أن يترك ما انفرد به من الرواية. وكل ما نقول فى هذا الكتاب إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا أنفرد فسبيله هذا السبيل أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل فى صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه أو أخطئ عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم أو دخل له حديث فى حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات،

---

(١) المجروحين له ١ / ٢١٠.

(٢) السابق ٣/١١٩.

(*) ابن حبان متشدد فى الجرح وكلامه هنا يفهم إذا وضع فى الاعتبار أنه ينظر إلى هذا الراوى مقارنًا بالثقات المتقنين فكلامه هنا نسبى وهو هنا مطابق لوصف الصدوق الذى يحتج به بشرط اختبار مروياته لمعرفة الشاذ والمعل ليترك والاحتجاج بما عداه .وانظر أيضًا: ٢ / ٥٦، ٣ / ١٩، ١/ ٣١١ – ٣١٢، ١ /٣٣٠، ٢،٣٥٨، ٢ / ١٢٨ – ١٢٩ ، ٢ / ٨٧، ٢ / ٥٧، ١٦، ١٠، ٩، ١٠.

فلهذه العلة قلنا فى هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده"[1].

وكلامه هنا على النوع الثانى وهو: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرًا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهو أخذ بالأحوط - عنده - واحتج بهم فى الشواهد، ولم يحتج بما انفردوا به، وغيره يحتج بهم بشرط اختبار مروياتهم، وهو هنا موافق ليحيى القطان وكلاهما متشدد، والاختلاف بين النقاد راجع إلى اختلاف مناهجهم. قال فى ترجمة "زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائى: "كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فى الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير"[2].

ويؤيد أن الاختلاف فى هذا القسم من الرواة راجع إلى اختلاف مناهج النقاد مما جاء فى ترجمة (إبراهيم ابن إسماعيل بن مجمع) أن النسائى ضعفه وقال ابن معين: ليس بشئ. وقال أبو حاتم: كثير الوهم ليس بالقوى. وقال البخارى: كثير الوهم، واستشهد به فى صحيحه"[3].

ومن يستشهد بهم البخارى يصحح لهم مسلم أحيانًا ويحسن المتأخرون مروياتهم لذاتها، وأبو حاتم وابن معين متشددان، وقول أبى حاتم: كثير الوهم ليس بالقوى - هو كلام نسبى أى بالنسبة لأقرانه فى شيخهم، وقد يكون ثقة فى غيره محتجا به.

ثالثًا: الرواة الذين غلب الوهم على مروياتهم:

وجدت ابن حبان يحتج بهم فى الشواهد والمتابعات فى أحيان، وفى أخرى يرد مروياتهم. ومثال الحالة الأولى قوله: "ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم... يروى المناكير عن المشاهير كان

---

(١) السابق ٣ / ١١٨ - ١١٩.

(٢) المجروحين ١ / ٣٠٢- ٣٠٣ وانظر أيضًا: ١ / ٢٠٧، ٣٧٢، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٠١، ٢٧٧، ٢٦١، ٢٥٣، ١٩٢، ١٧٤.

(٣) الميزان ١ / ١٩.

الغالب على حديثه الوهم لا يحتج به إذا انفرد"[1]

ومثال الثانية قوله: "خالد بن عثمان العثمانى... يروى عن مالك الأشياء المقلوبات ويحدث عنه بالأشياء الملزقات، فلما كثر منه ما وصفت بطل الاحتجاج بخبره فيما وافق الثقات لغلبة الوهم والخطأ عليه"[2].

أما (على بن غالب فقد "كان كثير التدليس فيما يحدث حتى وقع المناكير فى روايته وبطل الاحتجاج بها؛ لأنه لا يدرى سماعه لما يروى، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروى لما عليه الغالب من التدليس"[3].

ويؤيد ابن حبان أن ابن حجر نقل رأيه هذا، وجعله فى المرتبة الخامسة من مراتب التدليس التى يرد مرويات أهلها[4].

وقال ابن حبان فى ترجمة (داود بن عطاء أبو سليمان): "كثير الوهم فى الأخبار، لا يحتج به لكثرة خطئه وغلبته على صوابه، كان أحمد بن حنبل يقول: رأيته وهو لا شئ"[5].

إن الراوى الذى يغلب عليه الخطأ مردود الرواية هذا هو الأصل، أما الذين يحتج بهم فى الشواهد من الذين غلب عليهم الخطأ فهى حالات بعينها ونادرة، وهذه أمور ترجع إلى مناهج النقاد حيث ذكر الترمذى أن حكم الاحتجاج **بالقسم الأول** وهو: من غلب على حديثه الوهم والغلط هو: أحدهما: جواز الرواية عنهم، حكاه عن سفيان الثورى، لكن كلامه فى روايته عن الكلبى يدل على أنه بما يعرف أنه صدق.

---

(١) المجروحين ١ / ٢٠٦.
(٢) السابق ١/٢٧٩.
(٣) السابق ٢/١١١ – ١١٢.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٥) المجرحين ١ / ٢٨٥.

الثانى: الامتناع من ذلك، ذكره عن أبى عوانة وابن المبارك، وحكاه الترمذى عن أكثر أهل الحديث من الأئمة. وقد ذكر الحاكم المذهب الأول: عن مالك والشافعى وأبى حنيفة[1].

لكن هناك حالات – بعينها- رأى بعض النقاد أن أصحابها ممن غلب الغلط والوهم على حديثهم فلم يحتجوا بهم، بينما رأى البعض الاحتجاج بمروياتهم بل وتصحيحها. لقد مثّل ابن رجب لهذا القسم بمثالين: الأول: عبد الله بن محمد بن عقيل: حيث قال: "ذكر الترمذى فى أول كتابه عن البخارى أن أحمد وإسحاق والحميدى كانوا يحتجون بحديثه. وقد صحح الترمذى حديثه. وقال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال الجوزجانى: عامة ما يروى عنه غريب. وتوقف عنه. الثانى: عاصم بن عبيد الله العمرى: وقال فيه: أن الترمذى يصحح حديثه فى غير موضع، والأكثر أنه كان مغفلاً يغلب عليه الوهم والغلط قال شعبة: كان عاصم لو قلت له من بنى مسجد البصرة؟ لقال: حدثنى فلان عن فلان أن النبىﷺ بناه. وقال شعبة: كان عاصم لو قلت له رأيت رجلا راكبا حمارًا؟ لقال: حدثنى أبى"[2].

وتصحيح الترمذى لهما لا يخالف ما نحن فيه الآن، حيث وجد أن لمروياتهم – التى صححها – شواهد ومتابعات فى الباب تدل على صحة معناها[3].

لكن قد تكثر الأوهام والمناكير والأغلاط ولا تغلب عليه، لكن ترد رواية الراوى؛ لأن المناكير جاءت عن مشاهير، وكثر ذلك منه، مثل عمر بن نبهان الذى "كان ممن يروى المناكير عن

---

(١) شرح العلل ١ / ٨٧ – ٨٨.

(٢) شرح ابن رجب لعلل الترمذى ١ / ٣٢٩.

(٣) انظر التفصيل فى (الإمام الترمذى والموازنة بين جامعة والصحيحين ص ٢٨٥ – ٢٧٨ للدكتور نور الدين عتر.

المشاهير، فلما كثر ذلك فى حديثه استحق الترك"[١].

والأوهام قد تكثر لأنها فاحشة؛ أى أنها زادت كما وكيفا مثل (الحسن بن يحيى الخشنى) فقد (كان رجلا صالحًا يحدث من حفظه كثير الوهم فيما يرويه حتى فحش المناكير فى أخباره التى يرويها عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك"[٢]. إنه يروى عن الثقات المناكير الفاحشة وبالرجوع إلى مروياتهم للتحقق من ذلك ومقارنة مروياته بمروياتهم لا نجدها عندهم.

إن أخطاءه قد تكون موضوعات فيرويها، مع أنه لم يضعها، وبذلك يجعل نفسه محل شبهة فترد روايته مثل: "سعيد بن هبيرة" الذى "كان ممن رحل وكتب ولكن كثيرا ما يحدث بالموضوعات عن الثقات كأنه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال"[٣]. و"ركن بن عبد الله الشامى: لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن مكحول عن أبى أمامة بنسخة أكثرها موضوع"[٤]. وعلى بن غراب الفزارى الذى"كان غاليا فى التشيع كثير الخطأ فيما يروى حتى وجد الأسانيد المقلوبة فى روايته كثيرا والأشياء الموضوعة التى يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات"[٥] .

إنهم ينظرون إلى كم الخطأ وكيفه. إن رواية الأوهام والأخطاء غير رواية الموضوعات. ويدل على معايير الكيف أيضا أن الوهم قد يشتد والخطأ قد يفحش، لذلك ينبغى التفصيل فى كل رواية، كما جاء فى ترجمة حرب بن ميمون الذى (روى عن يونس بن محمد

---

(١) المجروحين ٢ / ٩٠.
(٢) السابق ص ١ / ٢٣٥.
(٣) السابق ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣.
(٤) السابق ١ / ٢٩٧.
(٥) السابق ٢ / ١٠٥.

المؤدب، يخطئ كثيرًا حتى فحش الخطأ فى حديثه وكان ابن حرب يقول: هو أكذب الخلق[١]. وترجمة (النضر بن إسماعيل البجلى الذى"كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، استحق الترك من أجله"[٢][*].

وفى السياق يأتى ابن حبان كثيرًا بكلمة (معضلة) غير قاصد الإعضال الذى هو نوع من أنواع الانقطاع (المُعَضل) بل يقصد به المردود متنًا. قال: "إبراهيم ابن عثمان العبسى... كان إذا حدث عن الحكم جاء أشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه. حتى خرج عن حد الاحتجاج به وتركه يحيى ابن معين[٣]. وقال: "عمرو بن هارون البلخى.... كان ممن يروى عن الثقات المعضلات[٤]. وأحيانا يورد مصطلح الطامات[٥]. بدلاً من المعضلات.

وخلاصة ما أردت أن أشير إليه أن تطبيقهم لمعايير الكم والكيف كان نسبيا راعَوْا فيه التفصيل وعدم الإطلاق .

معايير الكم والكيف من خلال مصطلح (ضعيف):-

وراء كل مصطلح من مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح والتعديل معايير كمية وأخرى كيفية وسوف أختار مصطلح ضعيف بالنسبة للحديث مرة وللراوى أخرى، وهو مصطلح قيمى لكليهما - أى الراوى والمروى -.

---

(١) المجروحين ١ / ٢٦١.
(٢) السابق ٣ / ٥١.
(*) وأنظر للمزيد السابق ١ / ٣١٣، ٢٧٢، ٢٦٨، ١٣٣، ١٢٦، ١٦٨.
(٣) السابق ١ /١٠٤.
(٤) السابق ص ١ / ٩٠.
(٥) ترجمة عمر بن عيسى ٢ / ٨٧.

وبالنسبة للراوى سوف أتتبعه فى مراتب الجرح والتعديل. اللفظ غائب تمامًا فى المرتبة الأولى وكذلك الثانية من مراتب التعديل، وغائب حاضر فى المرتبة الثالثة، حيث إن (خفة الضبط) التى يحسنون حديث صاحبها لذاته، بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة - وتعنى ضعفا ما، قد يكون الراوى لينا، أو مختلفا فى توثيقه، أو اختلط، أو له أوهام زادت عن حد من تقبل أوهامه أو له غرائب أو مناكير، أو ضعيف فى شيوخ دون شيوخ وأماكن دون أماكن. هذه أشياء يضعها النقاد فى الاعتبار وينزلون بها الراوى من الضبط والإتقان وثبات الحفظ إلى خفة الضبط[١]. ونجد حضور الضعف مع أنه غائب فى لفظ (فلان ما أقرب حديثه) التى قيلت فى رزام بن سعيد، قالها أحمد، أى ما أقرب حديثه من الوثاقة وأبعده عن الضعف[٢]. ويُحتج بأصحاب الثالثة بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة. وفى المرتبة الرابعة وهى بداية الشواهد والمتابعات لا الاحتجاج بهم إذا انفردوا - نجد قولهم (إلى الصدق ما هو) أى هو أقرب إلى الصدق منه إلى الضعف[٣].

وفى الرابعة نجد أيضا "فلان صدوقٌ فى حفظه ضعف" وهذا بمعنى له أوهام. ومعلوم أن مراتب الجرح الخفيفة أهلها أهل صدق لكنْ فى حفظهم ضعف غير أنه يُطلَقُ فيهم الضعف كقولهم: "لين أو فيه ضعف أو ضُعِّف.... إلخ ولا يقال (صدوق فيه ضعف)، والأمر سهل فقولهم: "صدوق فيه ضعف أو ضعيف الحفظ) أقل من قولهم: "صدوق" وأعلى من قولهم: (فيه ضعف أو ضعيف)[٤].

وفى المرتبة الأولى من مراتب الجرح، نجد أن العراقى كما فى التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح - نجد أنه عد قولهم (فيه

---

(١) ص ٩١من النكت على نزهة النظر لابن حجر.
(٢) شفاء العليل ص ١٣٨.
(٣) السابق ص ١٤١.
(٤) السابق ١٤٤.

ضعف) و(في حديثه ضعف) و(للضعف ما هو) و(ضُعّف) – عدّها في ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح[1].

وقولهم (ضُعّف) اخف جرحًا من (فيه ضعف) والقول السابق أخف ضعفا من (ضعفوه) و(ضعيف) أشد جرحًا من (ضعفوه)، أي أنها على الترتيب تبدأ من الأخف جرحًا حتى تصل إلى أشدها. إن اللفظ الأول على البناء للمجهول بخلاف الثانى ففيه جزم من القائل، وأما (ضعفوه) فأخف من قولهم (ضعيف)؛ لأن إسناد الكلام إلى الغير فيه هروب من العهدة وكثيرا ما يفعل هذا ابن حجرٍ في التقريب[2]. وفي هذه المرتبة نجد قولهم (فلان ضُعِّف قليلاً)[3]. وقولهم: (يُستضعف) جاء في عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، قاله يحيى[4].

وفي المرتبة الثانية من مراتب الجرح نجد قولهم "ضُعّف" كما عند السخاوى في شرح ألفية الحديث[5]. وقولهم: "فلان مستضعف أو كان مستضعفا، قالها ابن القطان في عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، وقال: وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبى: قلت ما هو بمستضيف ولا بضعيف. نعم ولا هو في الثقة كالزهرى وذويه"[6]. وقولهم: "فلان ثقة شبه الضعيف" أى أنه ثقة في دينه ولكن فيه ضعف من قبل حفظه، وقولهم (شبه الضعيف) أخف في الجرح من قولهم (ضعيف). واللفظ قاله أبو داود في المخبّر أبى سليمان الطائى[7].

---

(١) شفاء العليل ص ١٥١.
(٢) السابق ص ١٥٣.
(٣) السابق نفسه.
(٤) الميزان ٣ / ٢٨٢ وقارن بالسابق ١٥٤.
(٥) السابق ص ١٥٩.
(٦) الميزان ٣ / ٢٨٢والسابق ص ١٦٦.
(٧) شفاء العليل ص ١٦٨ –١٦٩.

وفى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح – ولا زلنا فى مراتب الشواهد – نجد قولهم (ضعيف الحديث) كما عند ابن حاتم وابن الصلاح، و(ضعيف) و(ضعفوه) كما فى ألفية العراقى وعند ابن حجر (ضعيف) كما فى التقريب، وهو من لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفسَّر. وعند السخاوى (ضعفوه). وقد فرق ابن الصلاح بين قولهم: "فيه ضعف" و"فى حديثه ضعف" وبين قولهم: "ضعيف" فجعل الثانى أشد فى الجرح وهذا ظاهر(١). وتعريف (الضعيف) لابن حجر لا يخلو من إشكال، فكم من ضعيف قد اختلفوا فيه وترجح قول المجّرحين وفيه توثيق لمعتبر لكن ترجح جانب الجرح(٢).

ونجد فى المرتبة الثالثة قولهم (إلى الضعف ما هو) أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط(٣). ونجد قولهم: "فلان ضعيف لا يكذب" و(فلان ضعيف أرجو أنه لا يكذب) و(فلان ضعيف ما أعلم أنه يكذب) فهذه الألفاظ تتدرج من الأخف جرحا إلى الأشد، فالأول نفى للكذب على سبيل الجزم والثانى رجاء وتمنٍ لنفى الكذب ولا يلزم من الرجاء التحقيق، والثالث عدم العلم فقط ولا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء فضلا عن التحقق(٤). وقولهم: "فلان ضعيف يهولنى كثرة ما يسند" أى من الموقوفات والمرسلات، قاله أبو حاتم فى عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم(٥). وقولهم: "فلان ضعيف الحديث منكر الحديث قد جاء للتفسير والبيان لا التأكيد. واللفظ قاله أبو حاتم فى عبد العزيز بن

---

(١) شفاء العليل ص ١٧٠.
(٢) السابق ص ١٧٠.
(٣) السابق ص١٧١.
(٤) السابق ص ١٧٤.
(٥) الجرح والتعديل ٥ / ٢٦٤ والسابق ص ١٨١.

عبيد الله ابن حمزة وزاد: (يكتب حديثه)[1].

وقولهم: "فلان ضعيف الركن" قاله مسلم فى التمييز فى جعفر بن برقان فقد قال: "... فأما روايته عن الزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن ردئ الحفظ فى الرواية عنهم"[2]. وقولهم: "فلان ضعيف يُخَرَّج حديثه" أى يعتبر به ولا يترك[3].

وفى المرتبة الرابعة وهى بداية مراتب الرد والترك نجد قولهم (ضعيف جدا)، كما عند العراقى فى التقييد والإيضاح وألفيته فى الحديث[4]. وقولهم: (ضعيف الأمر جدا)[5]. وقولهم: "فلان ضعيف يشبه القصاص"أى لا أصل لأحاديثه، حيث يرويها بلا لأسانيد فهى غير مسندة. واللفظ قاله ابن عدى فى عبد العزيز بن حوزان - وقيل جوزان-[6].

وقولهم: "فلان أحاديثه عامتها أو كلها ضعيفة" أو "ضعيف فى كل ما يرويه". والنقاد إذا قالوا فى راو (ضعيف) فمعناه أن صوابه أكثر من خطئه، هذا فى المراتب الأولى والثانية والثالثة من مراتب الجرح، لكن إذا قالوا هذا اللفظ فى المرتبة الرابعة فمعنى ذلك أن الإمام منهم تبحر حديث الراوى وجمع كل مروياته قدر استطاعته ونقدها ورأى أن الأخطاء أكثر من الاستقامة، فالأصل فى هذا اللفظ أنه جرح شديد إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف هذا. والمسألة اجتهادية فقد يترك حديث الراوى لأنه أخطأ فى حديث واحد أو حديثين لقلة ما عنده فقد لا يكون معه غيرهما، وقد لا

---

(١) الجرح والتعديل ٥ / ٣٨٧ والسابق ١٨٢.
(٢) شفاء العليل ص ١٨٣.
(٣) السابق ص ١٨٥.
(٤) السابق ص١٨٨.
(٥) السابق ص ١٩١.
(٦) لسان الميزان ٤ / ٢٩ والكامل ٥ / ١٩٣٠.

يضره إذا أخطأ في عشرة أحاديث تنغمر في سعة ما روى وهذا شأن المكثرين من أهل الضبط. ومن تتبع صنيع ابن عدى في الكامل علم أنه يقول هذا اللفظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث -غالبا - كما في ترجمة حسين بن على الأسود، وحفص بن سليمان أبي عمر الأسدى الذى كذبه بعضهم وقال بعضهم: (تركوه) وترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى وترجمة عمرو بن الأزهر العتكى وغيرهم إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - كما في عمرو بن حكام وبكر بن سليم الصواف وداود بن زبرقان وعبد الله بن نجيح والد الإمام على بن المدينى، وإسماعيل بن رافع بن عويمر[١].

ونجد قولهم: "فلان ضعيف ضعيف" وتكرار الصفة يزيد الحكم تأكيدًا ورفعة، وهنا تكرار الصفة - ما لم يكن تفسيرًا- يدل على شدة الجرح، وهذا اللفظ معناه أن الراوى ضعيف جدًا أو ليس بشئ، ومن أكثر من استعمل اللفظ في الجرح الشديد الإمام على بن المدينى فقد قال في أيوب بن خوط: "ضعيف لا يكتب حديثه". وقال في سليمان القافلانى: "ضعيف ضعيف ليس بشئ"، وكذا في أبي بكر الهذلانى: ضعيف ليس بشئ" وقال مرة: "ضعيف جدًا"وقال مرة ضعيف ضعيف، وصرح غيره فيه بالترك بل كذبه بعضهم[٢]. وفي هذه المرتبة نجد قولهم: "فلان ما أضعف حديثه". وهذا أشد ضعفا من قولهم (ضعيف الحديث) من أجل أداة التعجب، وقد قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: "محمد بن مسلم الطائفى ما أضعف حديثه، وضعفه جدًا"[٣].

(١) الكامل ٢ / ٧٩١، ٢ /٧٩٣ -٧٩٤، ٥ /١٧٨٤ -١٧٨٥، ٥ /١٧٨٨، ٢ / ٤٦٣، ٣ / ٩٦١ -٤/ ١٤٩٧، وشفاء العليل ص ٢٠٢ -٢٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٦، وشفاء العليل ص ٢٠٥.

(٣) شفاء العليل ص ٢٠٧.

وفى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهى إحدى مراتب الرد والترك، نجد قولهم: (فلان الضعف على حديثه بيّن) أو (بيّن الأمر فى الضعفاء)، و(بيّن الأمر فى الضعف) و(بيّن الأمر جدا فى الضعف) و(الضعف لائح على حديثه) و(ضعيف مهين)[1].

وقولهم: "ضعيف الحديث بيّن الضعف" وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف – غالبا – فقد قال ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف –غالبا – فقد قال فى أحمد بن الحسن بن أبان الأيلى: "يسرق الحديث ضعيف وهو بين الأمر فى الضعفاء"بعد أن وصفه بالكذب الفاحش متنا وإسنادًا، وانظر ترجمة أحمد بن هارون بن موسى بن هارون وإبراهيم بن نجيح أبى صالح الملطى ومحمد بن مروان السدى الصغير ومحمد بن أحمد الحسين الأهوازى وبشر بن إبراهيم الأنصارى المظلوم[2].

وابن عدى قليلاً ما يستعمل هذا اللفظ أو نحوه فى مراتب الشواهد، كما قال فى عباد بن صهيب الكلبى أبى بكر: "ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه"، وقد استعمل بعض هذه الألفاظ أبو حاتم كما فى (تهذيب التهذيب) ترجمة عقبة ابن علقمة اليشكرى أبى الجنوب، فقال: "ضعيف الحديث بيّن الضعف مثل الأصبغ بن نباتة وأبى سعيد... لا يشتغل به" والذى فى الجرح والتعديل: "ضعيف الحديث هو مثل أصبغ بن نباتة وأبى سعيد.... ولا يشتغل به"[3].

---

(١) السابق ص ٢٠٤ –٢٢٥.

(٢) "الكامل" على الترتيب ١ / ٢٠٠،٢ /٧٥٩، ٥ / ١٦٧٣، ١ / ٢٠٦، ١ / ٣٢٥،٦ / ٢٢٦٧، ٦ / ٣٠٢، ٢ / ٤٤٧ والسابق ص ٢٢٥.

(٣) الكامل ٤ / ١٦٥٣، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٤٧، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٦ / ٣١٣.

ونجد أيضا قولهم: "كان فلان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". وهذا اللفظ اتهام بسرقة الحديث، وبيان ذلك أن الراوى الثقة تكثر الغرائب فى حديثه لأسباب منها اجتهاده فى الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصه المشايخ بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا وليس هذا كتمانا للعلم، فقد يكون الحديث مشهورًا من طريق شيخ نازل الإسناد، وقد يكون الشيخ عسرا فى الرواية ضنينا بالحديث ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شان المكثرين أهل الرحلة والطلب، أما إذا كان الراوى ليس معروفا بالطلب فمن أين تأتى الغرائب والفوائد إليه، إما أن يكون مغفلاً شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقًا، ويدل على هذا ما جاء فى ترجمة محمد بن يزيد بن محمد كثير بن رفاعة العجلى الذى اتهم بسرقة الحديث أن ابن نمير قال: "كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". ونحوه قول ابن عمار فى يحيى بن عبد الحميد الحمّانى: سقط حديثه، قيل له: فما علته؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا من رواه هذا. وابن الحمانى قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة(١).

ونجد قولهم: "فلان ضعيف جدًا فى كل ما يرويه" وهذا اللفظ أشد جرحا من قولهم (فلان ضعيف جدًا)، على من كان الغالب على حديثه الضعف(٢).

وقولهم: "فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك"، أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته؛ لأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: "رأيتهم مجمعين على ضعفه، ولم أر له حديثا منكرا إنما ضعفوه لأنه لم يلق أولئك. وقال

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ٥٢٦، ١ / ٢٤٦، وشفاء العليل٢٢٦.
(٢) شفاء العليل ص ٢٣٢.

مطّين الحضرمى: كان يكذب، قال الذهبى: يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث فإن ذلك لم يوجد منه ولا تفرد بشئ ومما يقوى أنه صدوق فى باب الرواية أنه روى أوراق المغازى بنزول عن أبيه عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقواه واحتج به البيهقى فى تصانيفه. وواضح أن قول الذهبى مخالف لقول ابن عدى، وكون الكذاب لم يرو حديثا منكر المتن أو لم يتفرد بشئ لا يلزم منه صدقه، لأن السارق يروى أحاديث صحيحة ويسرق أحاديث معروفة ليست منكرة [١].

وفى الخامسة نجد أيضا قولهم: "فلان ضعيف لا من قبل حفظه"، أى أنه ضعيف من قبل العدالة، قاله الذهبى فى محمد بن حميد الرازى الذى قال أبو زرعة فيه: يكذب، وقال صالح جزرة: مل رأيت أحدًا أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذَكونى [٢].

وفى آخر مرتبة من مراتب اجرح وهى السادسة نجد قولهم: "فلان أضعف عندى من كل ضعيف" إن هذا اللفظ معناه أنه ليس له نظير فى الكذب، وهذا اللفظ قاله أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فى الشاذكونى وهو متهم بالوضع وشرب الخمر. وقال عباس العنبرى: "ما مات ابن الشاذكونى حتى انسلخ من العلم انسلاخ الحية من قشرها" [٣].

ولابن معين استعمال خاص للفظ (ضغيف) فهو - كما نقل ابن أبى خيثمة عنه - إذا قال فى الراوى: (ضعيف) فإنه يقصد به أنه ليس بثقة ولا يكتب حديثه [٤]. وهو يطلقه على المتروكين والكذابين غالبًا، وكثيرًا ما يقول: "فلان ضعيف ليس بشئ" ويستعمل هذين

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٦ -٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦.

(٢) المغنى فى الضعفاء للذهبى ٢ / ٥٧٣ وشفاء العليل ص ٢٥٣.

(٣) تاريخ بغداد ٩ / ٤٧ وشفاء العليل ص ٢٧٧ -٢٧٨.

(٤) شفاء العليل ص ٢٨٥.

اللفظين فى الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأله معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن ثوبان العنسى فقال: "ضعيف"، فقال له معاوية: "يكتب حديثه"، قال: "نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحًا". فالظاهر أن قوله فى الراوى: "ضعيف" جرح شديد حتى يظهر خلاف هذا[١].

وزيادة فى بيان معايير الكم والكيف وأهميتها فى ترتيب الألفاظ حسب درجتها دلالتها – أؤكد أن الناقد منهم إذا جزم بأن الرجل ضعيف يكون أبلغ فى الحكم ويدل على أن القائل متأكد مما يقول بخلاف ما إذا عزا القول إلى غيره. (فضعفوه) أقل جرحًا من (ضعيف). "وضعيف" أشد جرحًا من "يستضعف" وقولهم "أظن فلانًا ضعفه" أشد جرحًا من قولهم (كأن فلانًا ضعفه)[٢]. ومن خلال ما سبق أردت أن أفرد معايير الكم والكيف بالدراسة وأبين مدى أهميتها فى دراسة كل لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل. وغياب هده المعايير يعنى غياب القواعد والضوابط وانتشار الفوضى التى تعنى اللاعلم.

إن مراعاة هذه المعايير ييسر ويسهل دراسة هذا العلم على المبتدئين، ويبين دقة منهج المحدثين حتى يستفيد منه طلاب العلم وأصحاب مناهج البحث العلمى. وبالنسبة لتقييم الحديث ووصفه بأنه ضعيف فقد ورد عند ابن حجر تقسيم للضعيف، يراعى معايير الكم والكيف.

لقد جعل الحافظ ابن حجر الضعيف مراتب كما يلى: (الموضوع) ويليه (المتروك)، ثم (المنكر)، ثم (المعلل)، ثم (المدرج)، ثم (المقلوب)، (ثم المضطرب). كذا رتبه ابن حجر[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٥١، وشفاء العليل ص ٢٨٥.

(٢) السابق ص ٤٩٩.

(٣) النخبة وشرحها ص ٤٦ وما بعدها، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

والحق مع ابن حجر فالوضّاع فاقد للعدالة والضبط، والمتروك رواية متهم بالكذب، والمنكر(*) رواية فاحش الغلط كثير الغفلة، أو فاسق، والمُعَلل سبب وصفه بهذا أن راويه يهم، والإدراج تغيير فى سياق الإسناد، أو إدخال فى المتن ما ليس منه بلا فصل بقصد الشرح أو البيان، والمقلوب إبدال لفظ بآخر فى سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه. والثلاثة الأخيرة ترجع إلى عيب فى الضبط لا فى العدالة، وكذلك المضطرب. ويوازى هذه المعايير ترتيب آخر للقبول والرد فالمتروك والمنكر يقابله الرد والترك فى المراتب، والباقى يقابله مراتب الشواهد والمتابعات إذا وافق غيره من الثقات. والحق مع ابن حجر فى عدم وضعه المرسل والمدلس والمنعن والمؤنن تحت الضعيف؛ لأن هذه المصطلحات مع أن الأصل فيها الضعف إلا أنها تخضع لمبدأ التفصيل لا الإطلاق فى الحكم عليها فمنها الصحيح والجيد والحسن والضعيف.

ونلاحظ معايير الكم والكيف داخل المدلس الذى فيه جانب من جوانب الضعف، حيث عدّوا تدليس الإسناد – وهو رواية الراوى عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه غير أن يذكر أنه سمعه منه(١)– مكروهًا جدًا وذمه أكثر العلماء. وتدليس التسوية – وهو رواية الراوى عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقى أحدهما الآخر(٢) – عدوه أشد كراهة منه. وأما تدليس الشيوخ – وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثًا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كى لا يعرف –(٣) فكراهته أخف من

(*) هو من أنواع الضعيف جدًا؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف فى روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، أى أنه أضيف للضعف المخالفة وهذا أمر كمى وكيفى.

(١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٥٩.

(٢) السابق ٥٩.

(٣) السابق ص ٦٠.

تدليس الإسناد، لأن المدلس لم يسقط أحدًا وإنما الكراهة بسبب تضييع المروى عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع وتختلف الحال فى كراهته بحسب الغرض الحامل عليه[1].

والأغراض الحاملة على التدليس – وهى الجانب الكيفى – أربعة تخص تدليس الشيوخ وهى:

١- ضعف الشيخ وكونه غير ثقة.

٢- تأخر وفاته بحيث شاركه فى السماع منه جماعة دونه.

٣- صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوى عنه.

٤- كثرة الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة.

والأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة هى:

(١) إيهام علو الإسناد.

(٢) فوات شئ من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

(٣)، (٤)، (٥) الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة فى تدليس الاسناد[2].

وفى سياق تفريقهم بين المرسل والمقطع والمعضل قالوا بأن المعضل أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل؛ لأن المرسل يكون السَّقط فيه بين التابعى والرسول ﷺ حيث سقط الصحابى فقط، وجهالة الصحابى لا تضر، أما الانقطاع فقد يكون فى أول السند أو آخره أو وسطه[3].

أى أن الضعف قد يكون خفيفًا فيحسن المروى لذاته إذا كان خاصًا بالضبط، وقد يكون وهمًا خفيفًا فيصبح المروى شاذًا إذا كان

---

(١) السابق ص ٦١.

(٢) السابق ص ٦٢.

(٣) السابق ص ٥٧.

من ثقة خالف الثقات، وقد يكون من ضعيف فيصبح المروى منكرًا لأنه خالف الثقة، وقد يكون الضعيف متوسطًا فى الضبط فيصبح المروى مقبولاً فى الشواهد والمتابعات، وقد يكون ضعفه شديدًا فيرد المروى ويترك.

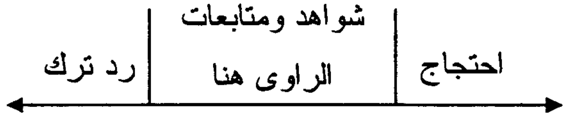
وبذلك يصبح من الأهمية بمكان دراسة المعايير الكمية والكيفية كى يتبين آثرها فى جرح وتعديل الرواة وقبول ورد المرويات.

الرسوم البيانية المتخيلة عند المحدثين:-

لم يكتف المحدثون بمراعاة الجانب الكمى والكيفى بل راحوا يسجلون نتائجهم هذه على ما يشبه (الرسوم البيانية) عند العلماء التجريبيين. إنهم نبوهوا إلى مثل ما يسير عليه العلماء الآن من تسجيل نتائجهم على رسوم بيانية تؤيدها الشواهد. مع مراعاة أن هناك فارقًا بين المحدثين والمعاصرين، بين الأجهزة المعاصرة وأدوات المحدثين التى كانت قدر استطاعتهم.

لقد تخيلوا (حدودًا) فارقة بين مراتب "الاحتجاج" و"الشواهد والمتابعات" و"المردودين المتروكين". وهذه الحدود كانت بمثابة (الخطوط) الفاصلة بين مرتبة وأخرى. قالوا صراحة: "عيسى بن المسيّب البجلى... كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ فى الآثار ولا يفهم، حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[1].

إن هذا الراوى ما دام يخطئ – ضبطًا – دون عمد، يكون فى مرتبة الشواهد والمتابعات.



(١) المجروحين لابن حبان ١١٩/٢.

وقال ابن حبان فى ترجمة (تمام بن بَزِيع): "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به"(١). إن ابن حبان تخيل وجود مسافة (خط) للاحتجاج أى نقطة عليه، يقترب الراوى منها أو يبعد.

وتخيلوا أيضًا حدًا للعدالة(*) (أى التعديل)، قال ابن حبان: "عمر بن موسى ابن وجيه الوجيهى... كان ممن يروى المناكير عن المشاهير، فلما كثر فى روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك(٢). ولا يخفى التصريح بمعايير الكم والكيف بجانب الرسوم المتخيلة التى هى أشبه بخط الأعداد عند الرياضيين.

وجاء فى ترجمة (سليمان بن أبى داود الحرانى) أنه "منكر الحديث جدًا، يروى عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به، إلا فيما وافق الإثبات من رواية ابنه عنه"(٣).

لا يخفى أن كلمة جدًا تعنى الكم، والمخالفة تعنى الكيف. والثقات المقصود بهم شيوخه، والإثبات يقصد بهم أقرانه. إنه يخالف الأقران فى الرواية عن شيوخه، لدرجة أن المناكير عنده (منكرة جدًا)، لذلك انتقل من منطقة (الاحتجاج) إلى منطقة (الشواهد والمتابعات). وذلك مع تقييدات هى رواية ابنه عنه لا غيره.

ومما يدل على أنهم راعوا أن هناك مناطق – كما قلت بلفظى أنا – أنهم استخدموا لفظ (محل). قال ابن حبان: "سهل الأعرابى شيخ قليل الحديث منكر الرواية، وليس بالمحل الذى يقبل ما انفرد

---

(١) السابق ٢٠٣/١.

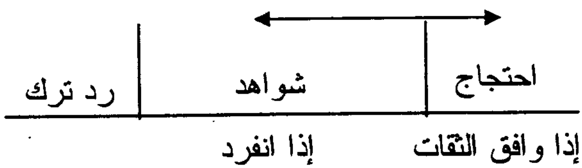
(*) ليس المقصود بها (معيار العدالة الدينية) بل التعديل الذى يجمع بين عدالة الراوى وضبطه معًا.

(٢) المحروحين ٨٦/٢.

(٣) المجروحين ٣٣١/١.

به لغلبة المناكير على روايته"[١]. ويلاحظ معايير الكم مثل (قليل) و(الغالب) والكيف (المخالفة) التى يطلقون عليهـا النكـارة، لأن الراوى ضعيف خالف الثقات، لذلك هو ممن لا يحتج بـه (لـيس بالمحل الذى يقبل ما انفرد به)، إنه يقبل فى الشواهد والمتابعات ما دام جرحه متوجه إلى الضبط لا العدالة، لأنه ليس مبتدعًا أو كاذبًا أو وضاعًا، إنه يعتمد الوضع، أو يُنبه إلى الخطأ فلا يَرجع. وشاهد آخر على قولهم (محل) ما جاء فى تراجمة (يحيى بن مسلم) مـن أنه (ينفرد بالمناكيرعن المشاهير، ليس فى العدالة بحالة يقبل منـه مفاريده، ولا فى الجرح محله محل من تترك موافقته للثقات، فهو ساقط الاحتجاج بما انفرد، وفيما وافق الثقات محتج به"[٢].

إن هذا الراوى من نوع آخر إنه يشغل منطقتين، الأولى منطقة الاحتجاج إذا وافق الثقات، والثانية منطقة الشواهد والمتابعات فى عدم موافقته فهو لا يحتج بما انفرد به بل يحتج به فى هذه المنطقة إذا وافق غيره.



لقد عبر المحدثون عن أحكامهم – التى وراءها معايير للعدالـة والضبط والكم والكيف – برسوم متخيلة، مستمدة من واقع دراستهم لظاهرتهم، إنَّ ما صنعه المحدثون راعوا فيه أن تكون لغتهم مـن واقع بيئتهم، وراعوا الربط بيم الكم والكيف ولـم يفرضـوا، أى

(١) السابق ١/٣٤٥، ٣٧٢.
(٢) المجروحين ٣/١١٥، ١/١٨٩، ١٩٢، ١٠٤، ١١٤، ٣/٢٨، ٣٠، ٩٢، ٩٥.

تصور لعلوم معينة على مادتهم المدروسة، وإن استفادوا فبالقدر الذى لا يحيل لغتهم إلى طلاسم(*).

وقد اشتكى المحدثون قبلنا من الطلاسم فجاء فى كتاب الفقيه والمتفقة للخطيب البغدادى من رواية ابن أبى حاتم: "كان رجل يحب الكلام ويختلف إلى حسين النجار، وكان ثقيلاً متشادقًا لا يدرى ما يقول، فآذى حسينا، ثم فطن له، فكان يُعدّ له الجواب من جنس السؤال، فينقطع ويسكت، فقال يومًا: ما تقول – أصلحك الله – فى حد تلاشى التوهيمات فى عنفوان القرب من درك المطالب؟ فقال له حسين: هذا من وجود فوت الكيفوفية على غير طريق الحيثوثية وبمثله يقع الثناء فى المجانة على غير ملامة ولا افتراق، فقال الرجل: هذا يحتاج إلى فكر واستخراج، فقال حسين: أفكر فإنا استرحنا"[1].

وقد عبروا عن هذا (الحد والخط) المتخيل بتغيرات أخرى مثل (الطريق) أو (المسلك). وشبهوه (بالقنطرة) أحيانًا التى تعنى الربط بين (برين) أو طريقين بينهما ماء، كقولهم: (فلان قفز القنطرة)(*).

قال ابن حبان: "محمد بن مالك أبو المغيرة.... يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لسلوكه غير مسلك الثقات فى الأخبار"[2].

إن الثقات العدول الضابطين لهم مسلك متخيل يسيرون فيه والمخالف لهذا المسلك يسجل العادُّون أخطاءه ويبينونها له، فإذا رجع أو خالف نادرًا، كانت له درجته التى تناسبه أما إذا تعمد أو أصر أو وضع أو كذب فالأمر يختلف.

(*) يشكو معظم المتقفين الآن مما يصنعه بعض الباحثين المعاصرين من استخدام لغة صعبة جدًا فى توصيل العلم، لدرجة أن بعض المتخصصين لا بفهمون هذه اللغة ويشتكون منها.

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ٢/٤٢٠.

(*) الرواة الثقات للذهبى ص ٤٠.

(٢) المجروحين ٢/٢٥٩ ، ٢١١.

وجاء فى ترجمة (محمد بن يونس بن موسى)... أنه "كان يضع الحديث على الثقات وضعًا ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.. أكذب الناس الصبَّاغون والصوَّاغون... حدثنا الكديمى محمد بن يونس فيما يشبه هذا من الأحاديث التى تغنى بشهرتها عند من سلَكَ مسلك الحديث – عن الإغراق فى ذكرها للقدح فيه"[١].

ويظهر من هذا النص ارتباط "الأعداد" بكلمة (مسلك) بالكيف (تعمد الوضع) بدلالة المفعول المطلق (وضعًا).

وورد لفظ (قفو الأثر) فى ترجمة (الفضل بن دلْهم) جاء فيها: "كان ممن يُخطئ فلما فحش خطؤه بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العدول فيسلك به سنَنَهم، فهو غير محتج به إذا انفرد"[٢].

ولا يخفى أن الذى يسير فى الطريق مستقيمًا وموافقًا للماشين فيه غير الذى يخالف جاء فى ترجمة (زيد بن عوْف) الذى خالف الطريق بسبب اختلاطه أنه (كان ممن اختلط بأخرة، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه مناكير. يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار[٣].

وجاء فى ترجمة (سليمان بن داود راليمانى) أنه "يقلب الأخبار وينفرد بالمقلوبات عن الثقات... يحيى بن معين: ليس بشئ. قال الدارمى: أرجو أنه ليس كما قال يحيى، فإن بن حمزة روى عنه أحاديث حسانًا كأنها مستقيمة"[٤]. وسليمان بن داود دمشقى مستقيم الحديث صدوق[٥].

---

(١) المجروحين ٣١٣/٢.

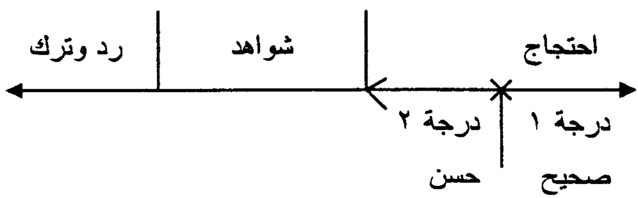
(٢) السابق ٢١٠/٢. وانظر فى كلمة مسلك ١٩٥/٢، ٢٢٠، ٢٧٢، ٢٥/٣ و(مسلك المتقنين) ١٥/٣.

(٣) السابق ٣٠٧/١.

(٤) المجروحين ٣٣٠/١.

(٥) ٢٨١/٢.

لا يخفى هنا ارتباط ما سميته بالخط أو الحد المتخيل فى أذهان النقاد، بمعيار الصدق وارتباط الكل بمصطلح حسن. والراوى هنا مختلف فيه منهم من عمم الحكم كابن معين. وابن حبان أخذ بالتفصيل، فالراوى هنا يشغل منطقتين على هذا الخط منطقة الشواهد والمتابعات فيما قلبه وانفرد به عن الثقات، أما الأحاديث المستقيمة الحسنة فقد جعلته فى منطقة أخرى هى المنطقة الثانية من مرتبة الاحتجاج التى يحسن البعض لهم أو يصحح البعض الآخر مروياتهم إذا كان لها شواهد ومتابعات.



كما أنهم تحدثوا عن هذا الخط وسموه أحيانًا "بقصد السبيل". قال ابن حبان: "عبد الرحمن بن دينار... ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الروايات وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتنكب عما انفرد به من الأخبار، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الآثار فلا ضير..."(١).

تسجيل النتائج على خط بيانى:-

مثلما استعمل المحدثون الاستقراء العددى (الإحصائى) كى يحكموا على الرواة من خلال عدد مروياتهم وعدد أخطائهم أحكامًا قيمية –

---

(١) السابق ٥٣/٢.

فإنهم يسجلون هذه النتائج الكمية والكيفية على ما يشبه الرسوم البيانية عند علماء "الرياضة" هذا الخط عبارة عن نقاط على خط له طرفان أحدهما درجات القبول والثانى درجات الرد وفى المنتصف يأتى الرواة الذين خف ضبطهم، الذين لم يصلوا فى عدالتهم وضبطهم إلى الثقات المتقنين ولا إلى المردودين والمتروكين.

لكن هل لدراسة هذا الذى يشبه الرسوم البيانية فائدة فى دراسة المصطلحات والأحكام النقدية ومعايير الجرح والتعديل؟ سوف أدع الإجابة فى نهاية الدراسة والتحليل. سوف أحدد – أولاً وقبل كل شئ – أن لهذا الخط نهايتين هما: واحدة فى أقصى طرف القبول وهى: إليه المنتهى فى التثبت[1](*). وفى أقصى طرف الرد والترك نهاية أخرى هى: أكذب الناس وإليه المنتهى فى الوضع وركن الكذب[2].

قولهم: "بعيد الشبيه"[3]. حيث نجد على هذا الخط نقاط قرب وبعد من نقاط مثل (الوثاقة) الذين يحتج بحديثهم بمفردهم، و"الصدق" الذى يحتج بأهلها بشرط اختيار ضبطهم، ويقع الرواة بدرجاتهم بين هاتين النقطتين، كذلك هناك نقطة "ضعيف". ومن الرواة من هو قريب من الصدق ومنهم من هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق – كما سيأتى.

وعلى هذا الخط نجد مراعاة لدرجات الكم والكيف فى كل لفظ، فبعد النهاية السابقة – نجد بعدها مباشرة "ثبت حجة" ثم " ثبت

---

(١) شفاء العليل ص٢٦.

(*) يساوى هذا اللفظ قولهم: "فلان غاية الإسناد ليس بعده شئ). قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: وكيع عن سفيان غاية الإسناد ليس بعده شئ" الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١/٢٣٠ ويساوى أيضًا قولهم: (كان من الصدق والضبط على نهاية تُرْضَى بين أهل الحديث كأبى القاسم بن الجبلى ونظرائه"؛ قاله ابن المنادى فى أحمد بن محمد بن صدقة أبى بكر الحافظ (تاريخ بغداد: ٥/٤١).

(٢) السابق ص٢٦٠.

(٣) السابق ٨٩.

حافظ" ثم "ثقة متقن" ثم "ثقة ثقة"، "ثم صدوق"، و"ولا بأس به"، "وليس به بأس، ثم "محله الصدق" ثم "جيد الحديث"، ثم "صالح الحدث" هذا كله فى الطرف الأيمن من نقطة الوسط ثم يأتى بعد ذلك الطرف الأيسر ويبدأ بـ: "شيخ حسن الحديث"، "وصدوق إن شاء الله"، "وصويلح"... "ضعيف"... "متروك" ..."إليه المنتهى فى الكذب"(١). وهذا التقسيم العرضى الأفقى وجدته عند الذهبى وهو يصلح أن يكون رأسيًا طوليًا لكنّ الرجل لم يصنف الرواة إلى مراتب منفصلة مثل ابن حجر الذى فصَلَ بين كل مرتبة وأخرى بحدود فاصلة (المرتبة الأولى كذا.. الثانية كذا...الخ". وليست ألوى عنق نص الذهبى فهو محتمل للتقسيمين وإن كنت أرى أنه إلى التقسيم الأفقى أقرب.

وعلى هذا الخط نجد قولهم: "فلان ما أقرب حديثه"(*)، وهو أعلى – حسب التقسيم الرأسى من قولهم: "فلان مقارب الحديث"، أقرب إلى الوثاقة – حسب التقسيم الأفقى- منه، وهو أعلى منه لوجود أداة التعجب(٢).

وجاء فى العلل ومعرفة الرجال لأحمد قوله: "حدثنا أبو أحمد الزبيرى ثنا رزام بن سعيد، قال أحمد: "وهو ثقة ما أقرب حديثه"(٣). وقد عده الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، الذين يحتج بهم، لكننى أرى أنه لا يحتج بهم قبل اختبار ضبطهم، والسخاوى عد هذا اللفظ من ألفاظ المراتب التى يستشهد بأهلها(٤).

---

(١) انظر مقدمة ميزان الاعتدال ١/٣-٤ وانظر الموقظة له ص ٧٧.

(*) عدّها الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الثالثة التى يحتج بحديث أهلها بعد الاختبار، أى مع لفظة صدوق.

(٢) ورد مصطلح (مقارب الحديث) فى تاريخ بغداد ٩/٢٧٢.

(٣) ١/٢٧٧.

(٤) شفاء العليل ص ١٣٨.

مع ملاحظة أن قولهم (ثقة ما أقرب حديثه) معناه أنه عدل صادق في الرواية ويساوي في عدالته الصدوق، أما من حيث الضبط فهو خفيف خفة تجعله في مرتبة الحسن لذاته - بمصطلح ابن حجر - الذي قد يدخله البعض في الصحيح ويسميه صحيحًا، لأن المتقدمين كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح - ويدخل فيه الحسن - وضعيف. وقد يدخل الجانب الكيفي في الحكم على أمثال من يقال فيهم اللفظ، فهناك المتشدد الذي ينزل الراوي الذي له مناكير وغرائب إلى درجة خفة الضبط، وقد ينتقي المعتدل الصحيح من مروياته، ويجعله ثقة، يدل على هذا أن (زيد بن أبي انيسة الجزري) جاء في ترجمته أنه (متفق على الاحتجاج به، روى له الستة، لكنت قال أحمد بن حنبل فيما حكاه العقيلي: حديثه مقارب؛ وإن فيه لبعض النكرة. وقال المروزي: سألت أحمد عنه فحرك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك. قلت: في صحيح البخاري حديثه عن المنهال بن عمرو"[1].

إن أصحاب الكتب الستة رووا له انتقاءً وجعلوه في الصحيح، فهم صادقون في تخريجهم له، وأحمد صادق في حكمه أيضًا، لأن للراوي بعض المناكير أنزلته من الدرجة العليا للاحتجاج، وقوله "صالح" يعني أنه يحسن حديثه لذاته، وليس هو بذلك القوي مقارنة بغيره من أقرانه في شيخ ما، والرجل قد يكون ثقة مبرزًا في شيخ آخر.

ونجد في هذه المنطقة على الخط عبيد الله بن زياد الرصافي. "قال الذهلي: هو من رصافة الشام، لا أعلم له راويًا غير ابن ابنه الحجاج، أخرج إلى جزءًا من أحاديث الزهري فوجدتها صحاحًا، فهذا مجهول مقارب الحديث. وقال الدارقطني: هو ثقة. قلت: وعلق له البخاري شيئًا في الطلاق"[2].

---

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٦٨.

(٢) الميزان ٣/٨.

إن مثل هذا الراوى المعدود فى المجهولين – حالا – لا عينًا – يؤخذ فيه بالتفصيل لأنَّ مروياته صحيحة، والعبرة بالضبط. ونجد بجوارهما (الزبير بن عدى الكوفى) الذى روى له الستة فهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه. ووثقه ابن معين، النسائى والعجلى، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث(١).

إن أدنى لختلاف فى الراوى ولو من حيث العدالة ينزل إلى القرب من الثقات مثل (إبراهيم بن عبد الرحمن الخُوارزمى). قال أحمد: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية.

وقال الذهبى: ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى وحده فقال: ضعيف الحديث". وقال الدارقطنى: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو إسحاق الجوزجانى: فاضل رمى بالإرجاء(٢).

إن مثل هذا الراوى فى عداد المختلف فيهم، لكنّ قول الموثقين أقرب إلى الصواب. وقال أحمد فى إبراهيم بن طهمان: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية. والرجل ثقة من علماء خراسان، روى له الستة، متفق على توثيقه والاحتجاج به، إن ميله إلى الإرجاء هو الذى جعل أحمد يقول فيه ما قاله(٣).

ومن الرواة المختلِف فيهم الذين قيل فيهم لفظ "مقارب" : "إسماعيل بن زكريا الخُلقانى، الصدوق الشيعى. قال أحمد: ما به بأس، وقال مرة: حديثه حديث مقارب، وقال مرة: ضعيف الحديث. والرجل متفق على توثيقه. والاحتجاج به، روى له الستة(٤).

---

(١) السابق ٢/٦٨.
(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ١/١٣١.
(٣) الميزان ١/٣٨.
(٤) السابق ١/٢٢٨.

وإسماعيل بن رافع البخارى فيه: ثقة مقارب الحديث[1].

أى أن الرواة الواقعين فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل بين الثانية (احتجاج) والرابعة (شواهد) هم الذين تقال فيهم الألفاظ السابقة ويحتج بهم بعد اختبار ضبطهم فمن النقاد من يحسن حديثهم، ومنهم من يصححه يؤكد هذا ما سبق والترجمة التالية:

وضع الذهبى علامة (صح) أمام (محمد بن مطرِّف)، أبو غسان الليثى المدنى. ووضع بجانب اسمه علامة (ع) التى تعنى اتفاق الستة على توثيقه والاحتجاج به، والرجل وثقة أبو حاتم والجوزجانى ويعقوب السَّدوسى وابن معين. وقال ابن المدينى: كان شيخًا وسطًا وصالحًا، وقال أبو حاتم – مرة: صالح[2]. وأبو حاتم متشدد فأحيانًا مَن يقول فيه: صالح، يكون ثقة عند غيره.

ثم يأتى فى نقطة تالية على الخط ألفاظ مثل (إلى الصدق ما هو) و(شيخ وسط)، وعند السيوطى: (وسط) و(مقارب)[3]. وقولهم: "فلان إلى الصدق ما هو" أى قريب من الصدق، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف وهذا لا يلزم منه التأكد من ثبوت الصدق، بل يُظن فيه الصدق، وقد قال السيوطى: فحرف الجر يتعلق بـ (قريب) مقدر، و(ما) زائدة فى الكلام، وقواه الصنعانى[4]. مع ملاحظة أن معنى قولهم: "فلان مقارب الحديث أو مقارب" بفتح الراء وبكسرها – التعديل؛ فإن كان بكسرها فهو مقارب لحديث الثقات. وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه[5].

---

(١) السابق ١/٢٢٧.
(٢) السابق ٤/٤٣.
(٣) شفاء العليل ص ١٣٩.
(٤) السابق ص ١٤١.
(٥) السابق ص ١٤٢.

وعلى هذه النقطة قولهم (فلان متوسط الحال) أو "متوسط الأمر" وكذا قولهم: (فلان محله العدالة أو محله الصدق والستر". وكلمة محل تعنى المكان على هذا الخط[١].

وفى نفس المكان قولهم: "فلان مقارب الحال" و"حاله مقارب" و"لم يزل حديثه مقاربًا" و(قرب الأمر) [٢].

ومن تقال فيه هذه الألفاظ يكون فى المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، الذين يقبل حديثهم فى الشواهد والمتابعات، مع مراعاة التفصيل، حيث إن محمد بن مُطَّرف الذى سبقت ترجمته روى له أصحاب الكتب الستة مع أن ابن المدينى قال: كان شيخًا وسطًا وصالحًا[٣].

إنه ينبغى مقارنة رأى الناقد بآراء غيره من النقاد للوصول إلى الأرجح، إن محصلة أقوال والنقاد هى التى تعتمد، لا رأى ناقد بعينه، وينبغى إعمال معايير الكم والكيف، فمعظم الرواة وثقوه فى مقابل رأى ابن المدينى هذا.

أما الرواة الذين يسكنون هذه المنطقة فهم مثل "صالح بن محمد بن زائدة" فهو مقارب الحال[٤]. وملازم بن عمر السُحيَمى اليمامى حاله مقارب[٥]، و"بكر بن سهل الدمياطى، أبو محمد، مقارب الحال[٦]. وصالح بن محمد بن زائدة مقارب الحال أيضًا[٧].

لقد تخيلوا أن للصدق نقطة على هذا الخط يقترب منها الراوى أو يبعد، جاء فى ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل

---

(١) ميزان الاعتدال ١٨١/٤ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٢.
(٢) شفاء العليل ص ١٤٤.
(٣) الميزان ٤٣/٤.
(٤) انظر الميزان ترجمة رقم ٣٨٢٤.
(٥) السابق ١٨٠/٤.
(٦) السابق ٣٤٥/١-٣٤٦.
(٧) السابق ٢٩٩/٢.

السكسكى) كما قال ابن عدى: "روى عنه جماعة، ولم أجد له حديثًا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائى[1].

ولشيوع هذا اللفظ عند ابن عدى نقله مَن بعده عنه فقد نقل ابن الجوزى كلام ابن عدى السابق فى نفس الترجمة[2].

ونقل ابن حجر رأى ابن عديٍ فى (إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى) أيضًا[3]. وانظر أيضاً رأى ابن عدى فى (إبراهيم بن العلاء)، وأبى هارون الغنوى. قال ابن عدى: هو إلى الصدق أقرب. قال: متماسك[4].

ولشيوع هذا المصطلح عند ابن عدى واختصاصه به، نبه المعاصرون – الشيخ مصطفى إسماعيل – إلى أهمية دراسة هذا المصطلح وتحديد دلالته عنده فقال: "فقوله – أى ابن عدى –: "فلان إلى الصدق أقرب"، يقوله فى الراوى الذى يُنكِر عليه بعض حديثه ولكن وقعت المناكير فى حديثه على سبيل الوهم ولم يتعمد ذلك، فهو لا يُدفع عن الصدق وهو إليه أقرب من غيره وضرب لذلك مثالين هما (البراء بن عبد الله بن يزيد) و(جابر بن يزيد الجعفى). فالذى يظهر أن قوله: "فلان هو إلى الصدق أقرب" – معناه أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان ينفى عنه الكذب وإن كان متروكًا – أى متروك لا بسبب العدالة والصدق – بل متروك بسبب فحش الخطأ؛ فيحكم بما يظهر من السياق[5].

---

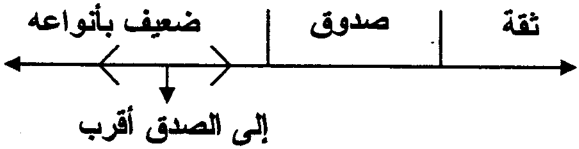
(١) مختصر الكامل ص ١١٥-١١٦، تهذيب الكمال ١٣٢/٢، وانظر شواهد أخرى فى مختصر الكامل ص ١١٥ رقم ٥٦، ص ١٩٤ رقم ٢٨٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣٨/١ رقم ٧٤ ونقله الذهبى فى الميزان رقم ١٣٥ من الجزء الأول، التهذيب ٢٣٨/١ رقم ٢٤٦، والتقريب ٣٨/١ رقم ٢٣٠.

(٣) هدى السارى ص ٥٤٨.

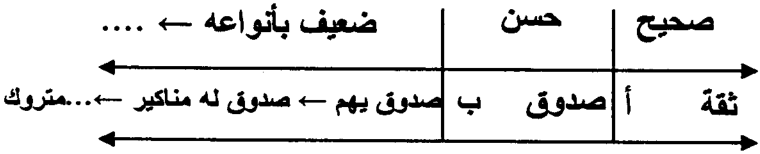
(٤) اللسان: ٨٣/١ رقم ٢٣١، الميزان جـ١ رقم ١٥٢.

(٥) شفاء العليل ص ٣٢٠ – ٣٢١.



كلمة (وسط) ودلالتها على الخط المتخيل:

تخيل المحدثون الرجال وقيمة مروياتهم على خط مستقيم تقع عليه مراتبهم ودرجاتهم فكما أنهم قسموا الأحاديث صحيح وحسن وضعيف بكل أنواعه، نجد عندهم تقسيمًا موازيًا للرجال.



والراوى الواقع بين (أ ب) يسمونه بالوسط فقد يحسنون حديثه لذاته أو لغيره بحسب حالته.

إن دراسة هذا الخط المتخيل لا حدود لفائدتها، فهناك صلة كبيرة بين نقاط هذا الخط وحدوده ومصطلحات الحديث. فالحق أنه يستحيل دراسة مصطلح (حسن) دون الانتباه لهذا الخط. من المعلوم أن الحديث الحسن يقع فى المنطقة الوسطى بين الصحيح والضعيف، وقد أحسَّ الذهبى بصعوبة دراسة الحسن والحق معه؛ قال: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من الحديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه"[١]. وأنا معه فى صعوبة هذا الأمر،

---

(١) الموقظة ص ٢٨-٢٩.

ولست معه فى عدم الاقتراب من هـذه المنطقـة فـإننى سـوف اقتحمها، وليقدر الله – سبحانه – ما شاء.

أقول وبالله التوفيق، اتضح من خلال كلام الـذهبى أن الـراوى المختلف فيه قد يحسنون حديثه بشرط عدم الشذوذ والعلة. إن مـن أكبر الأدلة على أنه – كما أرى– يمكن الإمساك بمعـايير عمليـة حقيقية ومادية فى دراسة الحديث الحسن إذا روعى أشياء منهـا:– لابد من دراسته مع مصطلح (وسط) و(صـالح) و(لا بـأس بـه) و(صدوق) والثلاثة الأخيرة تقع فى مرتبة واحدة هى مرتبة الاختبارِ أى أنه لا يحتج بحديثهم قبل اختبار مروياتهم، فالراوى الثقةُ الأصلُ فيه غالبًا أنه يحتج به دونِ اختبار بشرط عدم مخالفة الأوثـق منـه حتى لا يصير حديثهُ شاذًا، أو زيادةَ ثقة يؤخذ فيها بالتفصيل.

لقد اتفق النقاد على أن الراوى الذى يطلق عليه ألفاظ من مثـل (صدوق) و(لا بأس به) و(مأمون) و(خيار) و(ثقة إن شـاء الله). يحسن حديثهم لذاته بشرط الاختبار(١). أى أن هناك علاقـة بـين مصطلح حسن والمصطلحات السابقة بشرط توفر شروط القبـول فى الجميع.

لقد ورد نص صريح عن الذهبى فى ترجمة (عتبة بـن أبـى حكيم) قال فيه: "قال النسائى ليس بالقوى. وقال مرة: ضعيف. قال أبو حاتم: صالح. وقال ابن معين. وقال مرة: ثقة، ولينـه أحمـد. وهو متوسط حسن الحديث"(٢).

والحق أن هذا ليس حكمًا عامًا، فكل من هو متوسط – لا يصح أن يحكم على حديثه بالحسن؛ لأنَّ هناك اختبار لضـبط الـراوى، وتخريجًا للمرويات، وعدم شذوذ، وعدم علة فينبغى حمل التحسين على مرويات بعينها أو على الأقل فيمن هم فـى درجـة عتبـة.

---

(١) شفاء العليل ص ٢٨٢.

(٢) الميزان ٣/٨٢.

ويلاحظ أن الراوى (عتبة) مختلفٌ فيه. إذن هناك علاقة بين التوسط والتحسين أما علاقة التوسط بالمصطلحات السابقة فالنصوص خير دليل عليها، قال الذهبى: "محمد بن قيس الأسدى.. مختلف فيه.. وثق وهو إلى الاحتجاج أقرب حديثه حسن"(١). أى أن الذهبى يحسن للراوى المختلف فيه بشرط أن يكون أقرب للاحتجاج منه إلى الضعف.

وجاء فى ترجمة (قيس بن طلق) أنه "ضعفه أحمد ويحيى فى إحدى الروايتين عنه. وفى رواية عثمان ابن سعيد، عنه: ثقة. ووثقة. العجلى وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن تقوم به حجة. قال ابن القطان: يقتضى أن يكون أن يكون خبره حسنًا لا صحيحًا"(٢).

إن الراوى (قيس) مختلف فيه لذلك لم يصل حديثه إلى الصحة بل هو بالحُسْن أجدر.

ومادام الراوى المختلف فيه يحسن له فى بعض الأحوال – بشروط– و"الصالح" و"الصدوق" و"لا بأس به" يحسن حديثهم – بشروط، إذن (وسط) الذى له علاقة بالمصطلحات الثلاثة الأخيرة له علاقة بمصطلح الحسن.

ومن النصوص التى تؤيد كون مصطلح (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) و"لا بأس به" – ما جاء فى ترجمة (عيسى بن جارية الأنصارى) أنه (قال أبو زرعة: لا بأس به" ثم حكم الذهبى على إحدى رواياته قائلاً: (إسناد وسط)(٣). وجاء فى ترجمة (إبراهيم بن على الرافعى أن ابن معين قال: "ليس به بأس" وقال ابن عدى: هو وسط(٤).

---

(١) السابق ٤/١٦.
(٢) الميزان ٣/٣٩٧.
(٣) الميزان ٣/٣١١.
(٤) مختصر الكامل لابن عدى: ص١٢٨ ترجمة ٨٨.

ومن النصوص التى تدل على أنّ لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) – ما جاء فى ترجمة (محمد بن عجلان)، قال يعقوب بن شيبة: "صدوق وسط"[1]. وجاء فى ترجمة (إسماعيل بن مجالد) أن البخارى قال فيه: "هو صدوق". وقال أبو زرعة: وجاء فى ترجمة (سعيد بن يحيى بن مهدى الحميرى) أنه "وثقه أبو داود، وقال أبو بكر أبى شيبة: كان صدوقًا. وقال الدراقطنى: كان متوسط الحال ليس بالقوى"[2].

ومن النصوص التى تؤيد أن لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صالح)، وما جاء فى ترجمة (عبد الله بن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب) – رضى الله عن الجميع –، قال ابن معين: وسط. قال غيره: صالح الحديث"[3]. وجاء فى ترجمة (يزيد بن كيسان) أن يحيى القطان قال: "هو صالح وسط) ليس ممن يعتمد عليه"[4].ولا يخفى أن يحيى القطان من المتشددين. وجاء فى ترجمة (عبيد الله بن أبى زياد) أن يحيى القطان قال: كان وسطًا، لم يكن بذاك: وقال أحمد: صالح الحديث. وقال أبو داود: أحاديثه مناكير. وقال ابن عدى: لم أر له شيئا منكرًا[5] وجاء فى ترجمة(محمد بن زيد خنيس المكى)" أنه قال" أبو حاتم: شيخ صالح، كان يمتنع من الحديث. وقال ابن حبان، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع. قلت– القائل الذهبى–:" هو وسط"[6] وجاء فى ترجمة (محمد ابن مطرف، أبو غسان الليثى المدنى) أن أبا

(١) تهذيب التهذيب ٩/٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) هدى السارى ص ٥٧٢..

(٣) الميزان ٢/٤٨٤.

(٤) مختصر الكامل ص ٨٣٦ ترجمة ٢١٨٠.

(٥) الميزان ٣/٨.

(٦) الميزان ٤/٦٨.

حاتم قال فيه: صالح. وقال أحمد وأبو حاتم- في رواية، والجوزجاني، ويعقوب السدوسي، وابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: كان شيخًا وسطا وصالحًا"(١).

مع ملاحظة مراعاة الإطلاقات والتقييدات في كل ترجمة فالراوي السابق مع أنه(متوسط) أي أنه من المفروض أن يحسن حديثه، إلا أن الذهبي الذي قال- آنفا- يحسن للمتوسط، وضع علامة(صح) أمام ترجمة(محمد بن مطرف) ومعنى هذا أنه ثقة عنده وليس صدوقًا، ووضع علامة (ع) التي تعني أن الراوي متفق على توثيقه روى له الستة- الشيخان وأصحاب السنن- مما يدل على أن الراوي(الوسط = الحسن) قد يصحح له الناقد بعض رواياته فربما وافق الثقات، وصار (لحديثه الحسن) شواهد ومتابعات، وربما ينتقي الناقد من مروياته التي ترتقي إلى درجة (صحيح). والعكس صحيح، ففي ترجمة(محمد بن عجلان) السابقة، هو صدوق، من المفترض أن يحسن حديثه لذاته- بشروط- إلا أن حجر الذي يأخذ بالتفصيل قال: إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة؛ إذن نقد المرويات فيه جانب خاص، ومقيد ونسبي. على كل ناقد أن يراعيه، والعلماء ينظرون إلى العام ويقعدون عليه أما الخاص فيجب الانتباه له، أي أن قولي: إن هناك علاقة بين المصطلحات السابقة- قول يأخذ بالغالب والأعم. قال الذهبي في ترجمة(إسماعيل بن زكريا الخلقاني): "صدوق شيعي قال أحمد: ما به بأس. وقال مرة: حديثه مقارب، وقال مرة: ضعيف"(٢). ووضع

---

(١) السابق ٤٣/٤ وانظر أيضًا في هذه العلاقات سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م. ص٥٢، ٩٨، ١٣٦، ١٧٤، ١١١-١١٢، ١٤٧، ١٠١، ٧٦، ٧٧، ٤٨، تاريخ بغداد ٢٩٦/٣، ٢١٦.

(٢) الميزان ٢٢٨/١.

الذهبى أمامه علامة (ع) التى تدل على أنه محتج به، ومتفق على الاحتجاج به أى أن لفظ (صدوق) قد يصحح البعض مرويات من يقال فيه.

وقد لاحظت أن كلمة (وسط) عند المتقدمين وبخاصة المتشددون – تعنى أن الراوى ليس من أفضل الرواة عنه شيخه فهو من الثقات الذين يحسن حديثهم، حيث إن هناك من هو أثبت وأكثر ملازمة للشيخ منه أى أن الحكم يكون فى سياق المقارنة بغيره.

جاء فى ترجمة (سعيد بن جمهان الأسلمى) أنه (صدوق وسيط وقال أبو حاتم: لا يحتج به"[1]. إن أبا حاتم متشد فمن لا يحتج به قد يكون وسطًا أو صدوقًا عند غيره. وكذلك "مُحِل بن مُحرز الضبِّي": "صدوق قال يحيى القطان: وسط لم يكن بذاك. وقال أبو حاتم: لا يحتج به ووثقه أحمد وغيره"[2]. إن يحيى وأبا حاتم متشددان بدليل توثيق غيرهما للراوى. وقال يحيى القطان فى (يزيد بن كَيْسان): "ليس ممن يعتمد عليهم، وهو وسط صالح"[3]. وقال يحيى القطان فى عبيد الله بن أبى زياد): "كان وسطًا لم يكن بذاك"[4]. وقال ابن المدينى: سألت يحيى (القطان) عنه (عبيد الله بن أبى زياد القداح) – السابق – فقال: كان وسطًا، لم يكن بذاك، ليس به بأس. وفى رواية: ثقة. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: وقد حدث عنه الثقات ولم أر فى حديثه منكرًا"[5].

إن النص السابق فيه دليل على أن المتشدد إذا قال "فلان وسط" يكون درجته عند غيره "ثقة" أو "صدوقًا" على الأقل، بدليل أن

(١) الكاشف للإمام الذهبى ١/٣٥٧.
(٢) الميزان ٣/٤٤٥.
(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٣/٢١٢ (٣٨٠١).
(٤) السابق ٢/١/١٦٣ (٢٢٣٩).
(٥) مختصر الكامل لابن عدى ص ٥٠٢ (١١٩).

النسائى والقطان متشددان، وبدليل أن ابن معين المتشدد أيضًا قال: "لا بأس به" التى تعنى عنده أن الراوى ثقة، وعلى الأقل (صدوق) وقال أيضًا: (ثقة). وبدليل تحديث الثقات عنه، وليس عنده منكر. إن المتشدد يقول (وسط) فى سياق المقارنة، يوضح ما فهمته من النص السابق والنصوص قبله – ما جاء فى ترجمة "عوف بن أبى جميلة" أن "أحمد وابن معين وثقاه، وقال النسائى: ثقة ثبت.. قلت – ابن حجر–: (احتج به الجماعة". وقال مسلم فى مقدمة صحيحة: "وإذا قارنت بين الأقران – مثلما يفعل يحيى القطان– كابن عون وأيوب مع عوف ابن أبى جميلة وأشعث الحمرانى وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما – كان البون بينهما وبين هذين بعيدًا فى كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدقة وأمانة"(١). إن المتشدد يقيس على درجة الكمال والمثالية لا الواقع العملى.

ويؤيد ما سبق –أن الحكم من القطان جاء فى سياق المقارنة– أنهم يقسمون تلاميذ الشيخ إلى طبقات، جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب بن أخى الزهرى" أنه اتفق عليه الجماعة ووثقوه، ووضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على أنه متفق على توثيقه، وذكره محمد بن يحيى الذهلى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع محمد بن إسحق وفليح وقال: إن له ثلاثة أحاديث لا أصل لها.. وقال يحيى بن معين: هو أمثل من أبى أُويَسْ وقال مرة: ليس بذلك القوى – يقصد درجة الكمال– ومرة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، يكتب حديثه(٢).

وجاء فى ترجمة (موسى بن عقبة المدنى) الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه أنه "وثقه الجمهور وقال ابن معين: كتاب

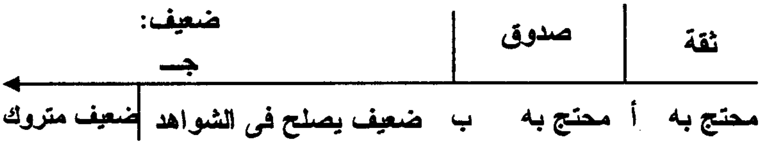
---

(١) هدى السارى ص ٦٠٦.

(٢) السابق ص ٦١٤.

موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح الكتب، وقال مـرة: فـى روايته عن نافع شئ ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلـت - ابن حجر-: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلـى رواية مالك وغيره. إنه لين - فى حالات بعينها- إذا مـا قـورن بأقرانه كمالك وغيره فى نافع.

أى أن كلمة (وسط) قد ترد عند المتقدمين، وبخاصة المتشددون بمعنى (ثقة) محتج به، وأقل درجة لها أن تكون مسـاوية لكلمـة (صدوق) التى يحسن لصاحبها بشروط. وقد ترد كلمة وسط بمعنى أنه حسن الحديث لكن لغيره فى المنطقة (ب جـ).



جاء فى ترجمة (أحمد بن الفرج بن سليمان أو عتبة الكندى) أن ابن عدى قال فيه: "وسط، ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به، إى أنه يكتب حديثه[١]. (أى فى الشواهد والمتابعات).

وهناك راوٍ (وسط) لا مثل السابق يساويه فى أنه تقبل رواياته فى الشواهد والمتابعات - فى بعض الأحيان- لكن بعض رواياته لا يتابع عليها: جاء فى ترجمة (إبراهيم بن خُثَيم بن عراك) أن ابن عدى قال فيه: وكان لا يُكتب حديثه. قال النسائى: متروك. وقـال السعدى: غير مقنع، واختلط بأخره. وقال: كُفَّ عن حديثه تسـلم. وقال ابن عدى: وهو متوسط فى الضعفاء، وأحاديثه منها ما يتابع عليه، ومنها ما يتابع عليه[٢].

---

(١) مختصر الكامل جـ١ ص ١٩ (ترجمة ٢٩).

(٢) السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ (ترجمة ٧٤).

مع ملاحظة أن ابن عدى معتدل، هادئ فى أحكامه، عاش فى القرن الرابع، الفترة التى استقرت فيها مصطلحات الحديث بدرجة كبيرة واستقرت أحكامهم على الرجال(*). إن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى أن لها تأثيرًا كبيرًا فى الأحكام الفقهية؛ قال ابن حزم تعليقًا على بعض الأدلة الفقهية: "وهذه رسالة لم يروها إلا بعد الملك بن الوليد ابن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف"(١).

وعلق الشيخ شاكر قائلاً: "فى الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبى النجود قال يحيى ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: ضعيف" ثم قال: "أما عبد الملك فقد اختلف فى شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه إلى النهاية - أى مطلقًا- وإنما هو متوسط" ا.هـ (٢).

ولا يخفى هنا مدى ارتباط المختلف فيه، بصالح، بوسط، وفى هذه الحالة تحسن روايته لذاتها بشرط عدم المخالفة وعدم الشذوذ وعدم العلة وأن يكون ضعفه من جهة الضبط لا العدالة. وبهذه الأوصاف قد يصحح الناقد مروياته لغيرها إذا كان لها شواهد ومتابعات.

إذن كلمة وسط تعنى عند المتشدد أنه صدوق التى تساوى ثقة عند غيره المعتدل، وقد تعنى أنه صدوق يحسن حديثه لذاته، وقد تعنى أنه ضعيف يقبل فى الشواهد المتابعات، وقد تعنى أنّ بعض مروياته تقبل فى الشواهد وبعضها الآخر يرد.

(*) ت ٣٦٥هـ.

(١) المحلى لابن حزم بتحقيق العلامة أحمد شاكر رحمة الله ص ٥٩، طبعة المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

(٢) هامش السابق وللمزيد من الشواهد على كلمة وسط انظر الميزان ٣٠٨/١، ٣٦٨، ١٩٩/٤، مختصر الكامل ص ٤١٧ ترجمة ٤٢٣، ص ٦٨٠، ترجمة ٧٠١، ص ٢٠٥ ترجمة ٣٠٩، الميزان ٣٠٨/١.

وبناءً على ما سبق يحق لى القول: إن صاحب شفاء العليل – الشيخ الفاضل[1](*) مصطفى إسماعيل – جانب الصواب عندما وضع لفظ (فلان متوسط الحال) فى المرتبة الرابعة التى جعلها لـ (الشواهد والمتابعات)، وكذلك (شيخ وسط) وضعها فى نفس المرتبة، وعلى فرض أنها فى بعض دلالتها تصلح فى هذه المرتبة، لماذا لم تجعلها فى الفصول الخاصة بالألفاظ التى يتجاذبها أكثر من مرتبة؟!.

ويحق لى القول بناءً على الترجمة القادمة لـ (محمد بن عجلان) "وهو إمام مشهور ومع كونه متوسطًا فى الحفظ... وثقة أحمد وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم... وقال الحاكم: أخرج له مسلم فى كتابه (١٣) ثلاثة عشر حديثًا كلها فى الشواهد"[2] – يحق لى أن أقول: إن (محمد بن عجلان) مع أنه موثق من علماء جهابذة إلا أن مسلمًا أخرج له فى الشواهد لا فى الأصول، مما يجعلنى أميل إلى منهج المتقدمين فى التشدد – وأعوذ بالله من التشدد المذموم– أقصد الاحتياط الشديد فى قبول المرويات، إذا كان تلامذة الشيخ يُقسمون إلى طبقات الأولى منها هى الأكثر عدالة وضبطًا وملازمة للشيخ، لماذا لا يُكتفى بمرويات هذه الطبقة فى كل شيخ عما عداها، ورد ما خالفها، إذا كان هذا منهج البخارى ومسلم وهما عمليان مارسا نقد الرجال ونقد المرويات ولهم جهود تنظيرية وتطبيقية، وهم إلى الواقع العملى أقرب منه إلى عالم المثل والكمال، ليس ليحيى بن معين ويحيى القطان وابن المدينى كتب فى الصحيح مثل الشيخين، لماذا التمسك بخيوط وأحبال واهية ويقال: إن رواية الضعيف تقوى رواية الثقة، وتفيد فى الشواهد

---

(١) انظر شفاء العليل ص ١٣٩.

(*) تعلمت منه الكثير.

(٢) الميزان ٣/٦٤٤– ٦٤٥.

والمتابعات، وتزيد فى تقوية الطرق، الحق أنها تفيد بشرط أن يصح فى الباب مرويات، وأن يشتغل بالصحيح أولاً ثم ينظر لغيره، لكن لَمْ نجمعْ المرويات الصحيحة ولم نتخذْ -للأسف إلى الآن- الطريق الصحيح لموسوعة شاملة تجمع صحيح المرويات، والحمد لله ثبت لدىَّ بما لا يدع مجالاً للشك أن الحديث الصحيح - فى باب الترغيب والترهيب - فيه غنية عن الأحاديث الحسنة لذاتها، ناهيك عن الضعيف ومِن قِبَله الحسن لغيره، يبنى الفقه على الصحيح من المرويات، لا نبنى القواعد على الروايات الضعيفة ثم نلتمس الأعذار والتأويلات لها من قواعد نظرية هشة وواهية من علم الحديث..الأولى أن نصحح ونغربل لنقف على أرض صلبة من مادة خام صحيحة.. ثم نستنبط منها النظريات.. طبقها... فأسس علم الاجتماع على مرويات التاريخ الصحيحة.. ناهيكم يا أصحاب الحديث عن علم اجتماع قائم على (القصص القرآنى) ثم (الصحيح من السيرة النبوية، والأحاديث... لماذا يقسم الشيخان المرويات إلى ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) ووازى هذا تقسيم الرجال إلى ثقة وصدوق وضعيف ثم نأتى نحن المتأخرين ونقول الصحيح ينقسم إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، ثم الحسن ينقسم إلى لذاته ولغيره، والضعيف أنواع..إن السابقين كانوا يطلقون الصحة على كل ما هو مقبول وكان الحسن يدخل فى الصحيح لست ضد الدراسة والتحليل والتفريع والتنويع والتعمق فى البحث لكننى ضد الإسراف غير المفيد..هل جمعنا مرويات يحيى القطان الصحيحة؟ وهل جمعنا مرويات ابن المدينى -أستاذ البخارى-؟ هل أكملنا جهود أحمد شاكر فى تقييمه لمرويات المسند، ومرويات تفسير الطبرى؟..إن فى الصحيح غنية عما يشغل به غير المنصفين من مرويات، إنهم يَدَّعون.. ألم يقل ابن كثير - فى مقدمة الجزء الثالث من تفسيره، تفسير سورة الإسراء

ما معناه: لقد كادت الرواية تتواتر، بل بالفعل تواترت على أن الذبيح إسحاق وردها، ألم يقل المحدثون بقبول زيادة الثقة بشروط مُفصّلين دون إطلاق، ألم يخصصوا علمًا - فرعًا من علم الحديث- يختص بنقد مرويات الثقات هو (العلل)، ألم يقولوا: ليس كل ما صح سندًا صح متنًا".

إن نص مسلم القادم خير رادع لمن يجمعون المرويات ثم يقولون: هى حسنة لغيرها والضعيف يقوى الضعيف!!! نعم فات الشيخين أحاديث صحيحة ليست عندهما، لكن الفيصل فى قبول المرويات وردها هو الاحتكام إلى التخريج وتطبيق قواعد علم الحديث. وقبل إيراد نص مسلم سوف أورد نصًا لابن حجر قاله فى سياق الحديث عن زيادة الثقة التى تشمل عنده زيادة الراوى المقبول عمومًا (الصحيح والحسن)، قال: "وزيادة راويهما، أى الصحيح والحسن، مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقًا، لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره. وإما أن تكون منافية. بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح"(١). ثم نَحَّى ابن حجر باللائمة على الذين يقبلون زيادة الثقة بإطلاق وشدد النكير عليهم فقال: "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، البخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى، والدراقطنى - وغيرهم- اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول زيادة الثقة"(٢).

---

(١) النكت على نزهة النظر ص ٩٥-٩٦.

(٢) السابق ص ٩٦.

وإذا كانوا يأخذون بالتفصيل فى زيادة الثقة فماذا نفعل بالله عليكم أيها المحدثون فى رواية غيرهم؟!

إنهم يقبلون تفرد الصدوق بشروط: ألا يخالف الأوثق، وأن يكون عنده ما ليس عند غيره، للاحتياط فقط[*]. إذا تفرد الثقة وجاء له ما يوافقه من رواية صدوق، فبها ونهمت، وإذا تفرد الصدوق ولم يخالف فبها ونعمت أيضًا، وما عدا ذلك لا يقبل هذا هو الأصل – عندى– وكما فهمته من صنيع المحدثين، وتحسين المروى الضعيف لغيره جاء نتيجة تأويل للقواعد والنصوص التى دونت أو كان الأولى ألا تدون؛ لأن صاحبها لم يطبق قواعد المحدثين فى النقد، ولو سار عليها لما دونها. نعم الرواية قد تكون صحيحة؛ لأن العمل عليها، مع أنها –فى بعض الأحيان– قد تكون جاءت بسند ضعيف ففى هذه الحالة يكون الاحتكام إلى الواقع لا الرواية[١]. ثم إن هذا اجتهاد من صاحب هذا الصنيع، لماذا لا يقيس المسلمون على (قرآن) أو سنة صحيحة أو حسنة بشروط. لماذا اللجوء إلى نص ضعيف أيها المسلمون؟!.

جاء فى كتب الدارية فى (مبحث الحسن)، قال ابن صلاح – كما عند ابن كثير–: "فتنقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكرًا. ثم قال – أى ابن الصلاح – وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل" – يقصد مصطلح حسن صحيح عند الترمذى.

(*) إن المحدثين يخرجون للصدوق للذى يحسن حديثه لهذا الأمر، إن ما شارك فيه الثقة أمر لا يدعو إلى الشك لأنهما اجتمعا على شئ واحد، إن الذى يحير فعلاً هو: إذا لم يُخَرَّج له، قد يكون عنده ما ليس عند غيره وهنا نفوت على أنفسنا رواية مقبولة!!.

(١) انظر مبحث "عمل أهل المدينة" فى كتب أصول الفقه وبخاصة الإمام مالك.

قلت – ابن كثير–: "لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم.

قال: القسم الثانى: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإيقان، ولا يعد ما ينفرد به منكرًا، ولا يكون المتن شاذا ولا معللاً..قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة كحديث "الأذنان من الرأس": أن يكون حسنًا، لأن الضعيف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعنى لا يؤثر كونه تابعًا أو متبوعًا. كرواية الكذابين والمتروكين، منه ضعيف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذ"[1]. أى أنه يرى عدم إطلاق قاعدة: "تحسين المروى إذا جاء من طرق ضعيفة".. ويرى أنه لابد من عدم الشذوذ والعلة.

أعود لما قاله الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه بخصوص طبقات الرواة وتصنيفهم من حيث العدالة والضبط والملازمة لهم، حيث قسم الرواة إلى ثلاثة أقسام، قال الإمام مسلم: "فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد فى روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش..فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخبارًا يقع فى أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلها، على انهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبى زياد وليث ابن أبى سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار"[2]. هذان قسمان الأول للاحتجاج والثانى للاختبار يؤيد

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، وانظر أيضًا ص ٢٤٥ من رسالة الماجستير للدكتور رفعت فوزى، وعنوانها ابن أبى حاتم وأثره فى علوم الحديث، مخطوطة بدار العلوم.

هذا ما جاء عند ابن أبى حاتم الذى قال: "وجدت الألفاظ فى الجرح والعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه. وإذا قيل له إنه صدوق، أو محله الصدق أو لا بأس به ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية"[1]. إن ابن أبى حاتم – وهو تلميذ مسلم- يرى أن الصدوق لا يحتّج به قبل النظر فى مروياته للاختبار. أى أن مسلمًا وابن أبى حاتم يريان أن هناك مرتبة للاحتجاج ومرتبة للاختبار يحتج بأهلها بشروط، لكن مسلمًا يرى أنهم فى مرتبة الشواهد لا فى الأصول، وليس بعد هذا دقة أو احتياط إنه يجعل رواية الصدوق فى الشواهد والمتابعات. ثم جاء من بعده من المتأخرين مَن قال: إن الضعيف يحسن لغيره إذا كانت له شواهد ومتابعات بإطلاق دون تفصيل.

ويؤيد ابن أبى حاتم ومسلمًا صنيعُ الإمام على بن المدينى – شيخ البخارى- الذى جعل الرواة فى ثلاثة مراتب: الأولى: مرتبة الاحتجاج وهى مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم ويعمل بروايتهم، وجعل فيها (لا بأس به) و(صدوق). و(من خيار الناس). ثم مرتبة الاعتبار وجعل فى أولها "صالح". ثم مرتبة الترك[2]. وهو هنا يتفق معهم فى التقسيم الثنائى الذى يرى أن الحديث إما صحيح ويدخل فيه الحسن أو ضعيف. لذلك فأنا مع القائلين بأن رواية الصدوق لابد أن تختبر، لا لدراستها والحكم عليها، بل خشية أن يكون عنده ما ليس عند غيره فنفوت على الشريعة نصًا ثبت موافقته لقواعد القبول، ولا يتم هذا بمقارنة روايته بروايات غيره داخل الباب، فيتضح انفراده ومخالفته وموافقته، فإذا لم يشذ ولم تكن روايته معلة صارت مقبولة.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال لإكرام الله إمداد الحق ص ٦٠٤.

ثم يأتى فى نقطة أخرى، هى المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون فى الشواهد والمتابعات، قولهم: "مقارب الحديث"[1]. وقولهم (فلان ليس ببعيد من الصواب). وهذا أقل من قولهم: (مقارب)؛ لأن نفى البعد لا يلزم منه ثبوت القرب، وقد قال اللكنوى فى كتابه "الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل"[2]: "من أدنى مراتب التعديل وما أشعر بالقرب من الترجيح قولهم: "ليس ببعيد من الصواب"[3].

ويأتى بعد مراتب التعجيل المرتبة الأولى من مراتب الجرح وفيها قولهم "للضعف ما هو"[4] أى قريب من الضعف. وقولهم: "إلى اللين ما هو"[5]. وقولهم: "فلان لم يبلغ درجة الصحيح"، إن قصدوا بذلك أن حديثه لا يبلغ درجة أن يقال فيه (صحيح) فيحتمل أن يكون حسناً، وإن قصدوا أن حديثه لم يبلغ درجة الصحيح - والصحيح هو ما قابل الضعيف- فمحله هنا. وقد صرح الذهبى غير مرة أن الحديث الحسن من جملة الحديث الصحيح، وأن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وضعيف، فينظر إلى قائل ذلك هل هو ممن يرى التفرقة بين الصحيح، والحسن فى الاصطلاح عند قوله: (صحيح) أن أنه لا يرى ذلك ولكلٍ حكمةُ[6].

ويلى النقطة السابقة نقطة هى فى آخر الشواهد والمتابعات وعى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وفيها نجد ألفاظاً مثل (إلى

---

(١) شفاء العليل ص ١٤٦.

(٢) عن السابق ص ١٤٩.

(٣) الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للكنوى بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٧٧ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٩.

(٤) شفاء العليل ص ١٥١.

(٥) السابق ص ١٥٣.

(٦) السابق ص ١٥٦ والموقظة للذهبى ص ٢٦-٣٣.

الضعف ما هو)، أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط[1]. وقولهم: "ما أقربه أن يترك يترك" وهذا اللفظ معناه، أنه لم يترك بعد، وإن كان أبو حاتم قاله فى جنادة بن سلم العامرى ثم زاد: "عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر". وفى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم فى بكر بن خنيس: "لم يتبين لى طرحه أو لا يبلغ به الترك"[2].

القرب من الضعف والغط المتخيل:

يقول ابن عدى – بصفة خاصة – "فلان إلى الضعف أقرب" غالبًا فيمن هو شديد الغفلة ويلقن كما فى (سويد بن سعيد الحدثانى)، وفيمن هو قليل الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه كما فى سهل مولى المغيرة ابن أبى الغيث بن عبد الرحمن، ودهثم بن قران اليمانى العكلى[*]. والأصل فيمن يقول هذا اللفظ فيه الضعف الشديد حتى تظهر قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات[3].

قال ابن عدى فى ترجمة (السَّرِى بن إسماعيل): "وهو إلى الضعف أقرب"[4].

---

(١) شفاء العليل ص ١٧١.

(٢) الميزان ١/٤٢٤، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢/٥١٦، ٢/٣٨٤ وقارن بشفاء العليل ص ١٧١.

(*) ص ٣٢٦ من مختصر الكامل ترجمة (٦٤٣).

(٣) شفاء العليل ص ٣٢٠ – ٣٢١.

(٤) مختصر الكامل ص ٤٠٦، ٤٠٧، ص ٣٩٩ ترجمة (٨٤٨)، ص ٣٩٨ (٨٤٦)، ص ٤٩٣ (٨٦٢)، ص ٤١٨ (٨٩٩)، ص ٤٢٣ (٩٠٨)، ص ٣٦٣ (٧٤٣)، ص ٣٢٦ (٦٤٣)، ص ١٦٥ (٢٠٣)، ص ١٧٠ (٢١٨)، ص ٨٢٩ (٢١٥٧)، ص ١٩١ (٢٧٦)، ص ٤٠٠ (٨٥١)، ص ٤٨١ (١٠٩١)، ص ١٠٤ (١٨)، ص ١٥٠ – ١٥١، ص ٣٩٣ (٨٢٩)، ص ٥١٢ (١١٨٩)، ص ٤٢٩ (٩٢٦)، ص ٢٧٤

ولشيوع هذا المصطلح واختصاص ابن عدى به نقله عنه الذهبى[١]. وابن الجوزى[٢]. فى التراجم المشار إلى أرقامها فى الهامش.

ونجد قولهم: "فلان فى حد من لو وضع له حديث لم يميز أو لم يفهم"، وهذا اللفظ بمفرده يدل على أنه ليس بمتقن ولا بحاذق، فلو وضع له الكذابون حديثًا أو لقنوه لم يميز، ولا يلزم من هذا أن يكون متروك الحديث إلا إذا كثر هذا منه وفحش خطؤه، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم فى سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، وقد يكون الرجل مع هذا مستقيم الحديث كما قاله أبو حاتم فى سليمان[٣].

وإذا كانت النقاط السابقة – المرتبة الرابعة من مراتب التعديل حتى الثالثة من الجرح – كانت تشتمل على الضعيف بأنواعه، فإن النقطة التالية وهى الرابعة من الجرح تشمل الضعيف جدًا[٤] والمنكر جدًا[٥] واللين جدًا[٦] ومظلم الحديث جدًا[٧]. وقولهم: "فلان لا يتابعه إلا من هو مثله أو قريب منه"[٨]. وكذلك "ضعيف ضعيف"[٩].

---

(٤٧٨)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ص ٢٨٣ (٥١١)، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥، س ٢٦٩ (٤٥٢)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٤، ص ٢٦٤ (٤٤٦)، ص ٢٣٠ (٣٦٢)، ص ٢١٣ ـ ٢١٦، ص ٢١١ ـ ٢١٢، ٢٠٦ (٣١١)، ١٨٧ (٢٦٢)، ٧٣٢ (٧٣٣)، ص ٧٢٩.

(١) الميزان ٤٦٩/٢، ٣٨٥/١، ٢٧٣/١، ٢٩٨/١، لسان الميزان ٩١/٢، الميزان ٢٩٢/٢، ٣١١، ٣١٣، ٢٤١، ٢٤٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٤٠/١/١ (٥١١)، ٢٢٣/١/١ (٩٤٠)، ٧/١/٢ (١٥٥٧).

(٣) تذكرة الحفاظ ٤٣٨/٢، والجرح والتعديل ١٢٩/٤ وشفاء العليل ص ١٨٤.

(٤) شفاء العليل ص ١٨٨.

(٥) السابق ١٩٣.

(٦) السابق ص ١٩١.

(٧) السابق ص ١٩٧.

(٨) السابق ١٩٨.

(٩) تهذيب التهذيب ٤٦/١٢.

وقولهم فلان (مباعد الحديث) وهو عكس قولهم "مقارب الحديث". إن الثاني معناه أن الراوي يقرب منه حديث الثقات أو يقرب حديثه من حديث الثقات، والأول عكسه أي أنه بعيد عن حديث الثقات، فإن قيل: (مباعد الحديث جدًا) أو (ليس بينه وبين حديث الثقات قرب ألبتة"، فهو جرح شديد وأحسن أحواله أن يكون مردود الرواية[1].

ونحو اللفظ السابق قولهم: "ليس بالقوى ولا بالقريب" فقد يطلق ذلك على المتهمين، فقد قال السعدى فى سيف وعمار ابنى أخت الثورى: ليسا بالقويين فى الحديث ولا قريبين". والكلام في سيف شديد الجرح فقد قال يحيى: "كان شيخًا ها هنا كذابًا خبيثًا" وقال مرة: ليس بثقة[2].

ثم تجئ نقطة الترك وفى مقدمتها المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وفيها "فلان لا نقربه". أى هو متروك؛ قاله ابن المبارك فى محمد العرزمى كما فى التاريخ الكبير للبخارى فى ترجمة حجاج بن أرطأة الكوفى النخعى وكما فى الضعفاء الصغير[3].

الخط البياني الرأسي المتخيل:

للحافظ ابن حجر تقسيمان أحدهما أفقي وافق فيه الذهبى كان يذكر فيه اللفظ ثم الذى يليه ثم الأقل وهكذا[4]. وله تقسيم آخر – أحسبه رأسيًا – جاء فى تقريب التهذيب له جعلها اثنتى عشرة مرتبة:

---

(١) شفاء العليل ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦ والكلام فى الكامل لابن عدى: ١٢٦٧/٣.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٢ والنص فى التاريخ الكبير ٣٧٨/٢، الضعفاء الصغير ص ٦٧.

(٤) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر فى مصطلح حديث أهل الأثر علق عليه أبو عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهمى ص ٨٧ – ٨٨، مكتبة التراث الإسلامى، مصر، د.ت.

الأولى: الصحابة. الثانية: من أكد مدحه بأفعل، كأوثق النـــاس، أو بتكرار الصفة لفظًا، كثقة ثقة، أو معنى، كثقة حافظ. الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن أو ثبت ... ثم ذكر حكم كل مرتبة(١).

ومن الألفاظ التى وضعت على هذا الخط الرأسى قولهم: "فلان فوق الثقة جبل" قاله الدارقطنى فى الحسن بن العزيز الجروى(٢).

وقولهم: "لو كتب فلان عن مالك مثلاً لأثبته فى الطبقة الأولـــى من أصحابه؛ قال النسائى فى محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى، وقد قال فيه النسائى أيضًا: "ما أخطأ فى حديث واحد(٣).

مع مراعاة أن جعلهم الراوى فى الطبقة الأولى من أصـــحاب أحد الأئمة هو بالنظر إلى الضبط والإتقان لا كبر السن، يدل على هذا أن محمد بن يحيى جعل محمد بن عبد الله المعروف بابن أخى الزهرى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبى أويس وفليح، قال: وهؤلاء فى حـــال الضعف والاضطراب، وقال: إذا اختلف أصحاب الطبقـــة الثانيـــة كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى. ونحو هذا قولهم: "فـــلان من الطبقة العليا"(٤).

وقولهم: "فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة؛ قالـــه الـــدارقطنى فـــى إدريس ابن عبد الكريم الحداد ونحوه قولهم: "فلان فوق الثقة أو لو قيل لأحد فوق الثقة لقال: ثقة وزيادة"(٥).

---

(١) مقدمة تقريب التهذيب بتحقيق الدكتور عبدالوهاب عبداللطيف، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/٢٩٢.

(٣) السابق ٩/١٦٥.

(٤) شفاء العليل ص ٣٩ - ٤٠ والنص فى تهذيب التهذيب.

(٥) شفاء العليل ص ٤٦.

وقولهم: "ليس تضم فلانًا إلى أحد إلا وجدته فوقه"؛ قاله أحمد فى معمر بن راشد(١). وقولهم: "فلان لا يكلمه أحد إلا علاه فى كل فن"؛ قاله أحمد بن سيار المروزى فى محمد بن أبى يعقوب البلخى اللؤلؤى(٢).

وقولهم: "فلان ما فوقه أحد فى الثقة؛ قاله الذهبى فى عفان بن مسلم الصفار(٣). وقولهم: "فلان مرتفع" كما فى ترجمة مقاتل بن حيان النبطى(٤).

وقولهم: "فلان عالى الإسناد"، وهو من ألفاظ المدح للراوى، ولا يلزم منه كون الراوى ثبتًا فى الرواية، أى أنه مصطلح وصفى لا قيمي، ومعناه أن الراوى بكر فى الطلب فلقى مشايخ لم يدركهم غيره، أو أنه طال عمره فكان إسناده عاليًا، ويعبرون عن ذلك بقولهم: "فلان ألحق الأحفاد بالأجداد" أو "ألحق الأسباط بالأجداد"، لكن هذا اللفظ استعملوه على سبيل الذم فى موضع آخر، كما جاء فى (جامع التحصيل) للحافظ العلائى: "أبو سعيد البقال سعيد بن المرزبان متكلم فيه، قال ابن المبارك قلت لشريك ابن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إني والله أعرفه عالى الإسناد أنا حدثته، عن عبد الكريم الجزرى، عن زياد بن أبى مريم، عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود حديث (النوم توبة) فتركني وترك عبد الكريم وزيادًا وروى عن عبد الله ابن معقل... الحديث"(٥).

والظاهر أن هذا ليس بكذب، بل عده غير واحد تدليسًا كما ذكره العلائى، وقال أبو زرعة: لين الحديث هو مدلس، قيل له: هو

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤٢٦/٢.
(٢) السابق ص/٤٢٦.
(٣) سير النبلاء ٢٥٠/١٠.
(٤) تهذيب التهذيب ـ٢٧٨/١.
(٥) جامع التحصيل ص ١٢٩.

صدوق؟ قال: نعم هو لا يكذب". وقد يعبرون بقولهم: "فلان أخرج أحاديث مما قرب سنده" على العلو، ويحتمل أن سبب العلو هنا هو الاجتهاد فى الطلب أو التبكير فيه أو التدليس أو الغفلة، كما جاء فى (الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ترجمة عبدالوهاب بن بزغش بن عبدالله قال ابن نقطة: هو ثقة لكنه أخرج أحاديث مما قرب سنده، ولا يعرف الرجال فربما أسقط من الإسناد رجلان أو أكثر، وهو لا يدرى[١].

وإذا علم هذا، ينبغى أن نعلم أن ابن حبان ذكر فى كتابه "المجروحين" أبا سعيد البقال، وذكر أن ابن المبارك سئل عنه فقال: (كان قريب الإسناد) فقال ابن حبان: يريد بقوله (كان قريبِ الإسناد أى أنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئًا، والظاهر من قول ابن المبارك هو الذم، كما سبق من قول شريك له[٢].

المحدثون ووزن الرجال ومروياتهم:

ومثلما تخيل المحدثون خطًا بيانيًا تقع عليه نقاط الوثاقة والاحتجاج والصدقِ والاختبار والضعف والشواهد والمتابعات؛ كذلك تخيلوا ميزانًا يزنون به الرجال ومروياتهم، محاولين بهذا الوصول إلى نتائج دقيقة فى الحكم على الرجال، جاء فى ترجمة ابن أبِى ليلى أنه (الإمام العلم ... أفقه أهلِ الدنيا ..... كان فقيهًا صدوقًا صاحب سنة جائز الحديث ... قارئًا عالمًا بالقرآن قرأ عليه حمزة ... ليس هو بأقوى ما يكون ... مضطرب الحديث. قلت - ابن عدى -: حديثه فى وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم"[٣]. إن كلمة (صدوق) هى التى أنزلته من صحيح إلى حسن.

---

(١) شفاء العليل ص ٣٢٨.

(٢) السابق نفسه ونص ابن حبان فى المجروحين ٣١٨/١.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١٧١ (١٦٥).

أما (إسماعيل بن أبى خالد) فهو تابعى، سمع من خمسة من أصحاب النبى ﷺ: عبد الله بن أبى أوفى، وأنس بن مالك، وعمرو بن حريث، وأبى جحيفة وهب بن عبد الله السوائى، وقيس بن عائذ. وهو ثبت فى الحديث، رجل صالح، ثقة. متفق على توثيقه. روى عنه سفيان الثورى، وكان دقيق العلم. حسن الرأى، جيد الرواية. ومن هنا لقب بالميزان(١).

وأطلقوا على شعبة إمام الجرح والتعديل وصف (قبان المحدثين)؛ لأنه يزنهم ويقدرهم ويصدر أحكامه عليهم ويحدد مرتبتهم ودرجاتهم. قال عبد الله بن إدريس: كان شعبة قبان المحدثين، لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما لزمت غيره(٢).

ودرس المعاصرون – الشيخ مصطفى إسماعيل – لفظ (فلان ليس فى وزن من يشتغل بخطئه) وجعلها فى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، التى جعلها للرواة الذين ترد روايتهم. فالراوى إن كان عدلاً ضابطًا وروى حديثًا خولف فيه فالأئمة لا يتعجلون فى إطلاق الوهم عليه إلا بعد بحث ومقارنة لحديثه وحديث مشايخه عن طريق تلامذة آخرين أو حديث تلامذته عن شيوخ آخرين؛ ليعرف سبب الوهم والمخالفة هل منه أو ممن فوق أو ممن دونه. أما الراوى المخلط فلا يشتغل بخطئه ولا يبحث فى حديثه؛ لأن أمره فى التخليط ظاهر فمثل هذا لا يشتغل بخطئه ولا بصوابه(٣).

وقال الحسن بن أبى معشر فى يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير: لا يسوى نواة فى الحديث(٤).

---

(١) تاريخ ابن معين ٣٢/٢، التاريخ الكبير ٣٥١/١/١، التهذيب ٢٩١/١ – ١٩٢ من دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان، ط١ دار المعارف.

(٢) ص ٦٧ من مختصر الكامل لابن عدى. وشفاء العليل ص ٣٤ وجعلها المؤلف – الشيخ مصطفى إسماعيل – فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل الذين يحتج بحديثهم. وأضيف أنهم ليسوا محتجًا بهم فقط؛ بل يقبل قولهم فى الجرح والتعديل أيضًا.

(٣) شفاء العليل ص ١٩٦.

(٤) مختصر الكامل ص ٨٢٧ (٢١٥٢).

وقال عبد الرحمن بن خراش: يحيى بن نضلة المدينى لا يسوى فلسًا[١]. وقال ابن معين فى زياد بن المنذر: عدو الله، ليس يسوى فلسًا. قال ابن عدى: أحاديثه عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروى فى فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين[٢].

وجاء فى ترجمة سليمان بن أرقم أنه (ليس بشئ، ليس يسوى فلسا"[٣] وجاء فى ترجمة (سليمان بن زيد الأزدى، أبو إدام" أنه "ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلسًا"[٤].

وقريب مما سبق المصطلح الذى شاع عند ابن معين وهو (ليس حديثه بشئ)؛ قال: "على بن مالك الغنوى... ليس حديثه بشئ، ضعيف"[٥]. وقال فى (على بن نزار) و(سلام بن أبى عمرة): "حديثهما ليس بشئ"[٦]. وقال فى عمرو بن يحيى بن عمرو بن سلمة: "ليس بشئ، وقال مرة : سمعت منه، لم يكن بمرضى"[٧].

ولاختصاص ابن معين بهذا المصطلح فى الغالب – لزم دراسة مدلوله الدقيق عنده. يستخدم ابن معين هذا المصطلح – أحيانًا – قاصدًا الوصف لا التقييم، فهو يعنى به أن أحاديث الموصوف بالعبارة، قليلة بالنسبة لأقرانه، وأنه لم يرو حديثًا كثيرًا كغيره من زملائه وأقرانه. وعند ابن معين لا علاقة لهذه العبارة بالجرح – أحيانًا – وهو أكثر المحدثين استعمالاً لها. وقد أطلقها كثيرًا (ليس بشئ) على الثقات قليلى الحديث. وإن كان ظاهرها، يوهم بأن

---

(١) السابق ص ٨٢٨ – ٨٢٩ (٢١٥٦).
(٢) السابق ص ٣٤٤ (٦٩٠).
(٣) السابق ص ٣٦٠ (٧٣٤).
(٤) السابق ص ٣٦١ (٧٣٧).
(٥) السابق ص ٥٦٠ (١٣٥٠).
(٦) السابق ص ٥٦٠ – ٥٦١ (١٣٤٩).
(٧) السابق ص ٥٤١ (١٢٨٧).

معناها ليس بشئ فى الرواية والحفظ والعدالة؛ لكنه غير مراد ألبتة[١]. إن هذا اللفظ يعنى - عند غير ابن معين - أن الراوى مردود، وهو من ألفاظ الجرح الشديد. وهو يطلق على من اشتد ضعفهم من قبل حفظهم وغلبت المناكير على رواياتهم. إن ابن معين يستعمل هذا اللفظ فى عدة معان:

الأول: يقول ذلك فى الكذابين والمتروكين كما فى ترجمة "تليد بن سليمان المحاربى" و(القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى) وترجمة (حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك) و(خالد بن أيوب)[٢].

وأحياناً يطلق قوله السابق على أهل الغفلة والاضطراب الذين يرد حديثهم، وهو فى هذا يتفق مع غيره من الأئمة. وأحياناً يطلقه على المبتدعة كما فى ترجمة (تليد) السابقة[٣]. وأحياناً يقوله فيمن هو مقل فى رواياته كما سبق الكلام عاليه عن مصطلحاته. وقد يقول ذلك فى الراوى قاصداً بعض حديثه، وإن كان الراوى ثقة عنده، جاء فى ترجمة عبد المتعال بن طالب، كما فى مقدمة (فتح البارى) لابن حجر: "شيخ بغدادى، وثقة أبو زرعة ويعقوب بن شيبة وغيرهما وأورده ابن عدى فى الكامل ونقل عن عثمان الدارمى أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: (ليس هذا بشئ). قال ابن حجر: "قلت: وهذا ليس بصريح فى تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوى هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين". وقريب من هذه الحالة أنه

---

(١) الشرح والتعليل ص ١٠٩.

(٢) شفاء العليل ص ٢٩٧ - ٢٩٨، التهذيب ٥٠٩/١، الميزان ٣٧١/٣ - ٣٧٢، ٤٥٢/١، لسان الميزان ٣٧٤/٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٩٨ وانظر تاريخ بغداد ٢٨٢/٣ ترجمة محمد بن ميسرة.

قد يقول هذا القول فيمن هو ضعيف فى شيخ دون شيخ فليتأمل[1].

وأحيانًا يقول هذا القول على المجهول - عنده - ولا يعرفه - وهو يطلق قوله (لا أعرفه) على مجهول الحال - كما فى ترجمة (عمير بن إسحاق قال: لا يساوى شيئًا ولكن يكتب حديثه، قال أبو الفضل الدورى: يعنى يحيى بقوله: "إنه ليس بشئ" أنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى[2][*].

أما الشافعى فإنه يقول (حديثه ليس بشئ) قاصدًا به الكذب، ذكر السخاوى فى فتح المغيث عن المزنى أنه قال: سمعنى الشافعى يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لى: يا أبا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب ولكن قل (حديثه ليس بشئ). وهذا يدل على أن الشافعى لطيف العبارة فى التجريح، وإذا قال فى الراوى هذا اللفظ فهو يعنى أنه كذاب، وقد عد بعضهم المزنى من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية[3].

أما الدارقطنى فإنه يقول (ليس بشئ) على من يكذبه، وعلى الوضاعين[4].

وأختم حديثى عن هذا الميزان عند المحدثين بالكلام على ميزان الاعتدال للذهبى، فقد سمى أحد كتبه فى نقد الرجال بميزان الاعتدال، سجل من خلال وزن الرجال به - وطبقًا لمعايير خاصة

---

(١) شفاء العليل ص ٣٠٠، وهدى السارى لابن حجر: ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) شفاء العليل ص ٣٠٠، وتاريخ ابن معين ٤٥٦/٢.

(*) للمزيد من الشواهد على هذه الظاهرة عند ابن معين انظر مختصر الكامل ص ٥١٠ (١١٨٦)، ص ٥٤٥ (١٢٩٩)، ص ٥٢٨ (١٢٥٦)، ص ٥٢٦ (١٢٥٢)، ص ٥٢٥ (١٤٧-)، ص ٥١٨ (١٢١٤)، ص ٣٤٤ (٦٨٩)، ص ٨٣٢ (٢١٦٥)، ص ٨٣٤ (٢١٧٠)، ص ٥١١ (١١٨٨)، ص ٥١٢ (١١٨٩).

(٣) السابق نفسه، فتح المغيث ١٦١/٢ طبعة ١٣٥٥ هـ، القاهرة، مصر.

(٤) السابق: ص ٣٠٠ - ٣٠١.

به – سجل آراءه فيهم. أى أن المحدثين انتبهوا إلى معايير الكم، وحاولوا وزنها – مع أنها معنوية – قدر استطاعتهم، وبحسب الأدوات الثقافية التى هيأتها لهم ثقافاتهم. ووجدت هذه اللفظة عند الذهبى فى غير الميزان. فقد نقل فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة عبدوس بن أحمد بن عباد الثقفى قول صالح بن أحمد الحافظ: سمعت أبى يقول: كان عبدوس ميزان بلدنا فى الحديث"(١).

كما أن الذهبى نقل قول أبى حاتم فى ترجمة "عبد الله بن صالح"، قال: "قال أبو حاتم أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب، كان رجلاً صالحًا"(٢). أى أن نقاد الحديث قبل الذهبى انتبهوا إلى هذا اللفظ، وعلموا أن تقييم الرجال يحتاج إلى ميزان – تخيلوه فى ذهنهم – يراعى الجوانب الكمية والكيفية المتعلقة بالرواة ومروياتهم.

وقد انتبه سفيان الثورى إلى هذا الأمر أيضًا فجاء فى ترجمة (عبد الملك ابن أبى سليمان العرزمى): "كوفى، ثقة" ثبت فى الحديث، ويقال: إن سفيان الثورى كان يسميه الميزان"(٣).

روى ابن حبان: حدثنى محمد بن إسحاق الثقفى، قال: سمعت محمد ابن عبد العزيز بن أبى رزمة، قال: سمعت على بن الحسن بن شقيق، يقول: سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: سئل الثورى عن عبد الملك بن أبى سليمان، فقال: "ميزان"(٤).

والذهبى، بلا شك، أخذ اسم كتابه من هذه المصادر، كما أن عملية اختبار ضبط الراوى تتم بالمقارنة والموازنة بين مروياته

---

(١) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٨).

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٩).

(٣) تاريخ الثقات للعجلى ص ٣٠٩ وتهذيب التهذيب ٣٩٦/٦.

(٤) الثقات لابن حبان ٩٧/٧، ط الهند، ١٤٠٢ هـ.

ومرويات أقرانه ثم مقارنة وموازنة مروياته بمرويات تلاميذه وشيوخه. نقل الذهبى عن الإمام مسلم قوله: "قال مسلم فى مقدمة صحيحة: وإذا وازنت بين الأقران كابن عوف وأيوب مع عوف بن أبى جميلة، وأشعث الحمرانى – وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عوف وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد فى كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة"(١).

وبذلك يتضح لماذا سمى الذهبى كتابه: ميزان الاعتدال.

وقال ابن حجر فى النوع الرابع عشر – المنكر – من كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح: قوله – أى ابن الصلاح –: "وإطلاق الحكم على التفرد أو النكارة أو الشذوذ – موجود فى كلام كثير من أهل الحديث". قلت: وهذا مما ينبغى التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائى وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد فى وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"(٢).

وجاء فى ترجمة عبد الله بن صالح المصرى كاتب الليث مصطلح "الوزن" فى سياق الدفاع عنه، ونفى الكذب عنه؛ قال أبو حاتم فيه: "كان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب كان رجلاً صالحًا"(٣) وهذا معناه أن المناكير تقع فى حديثه وهما لا عمدًا.

وقد تخيلوا (قيمة ما) للرواة تعديلاً وجرحًا، تبلورت فى مراتب الجرح والتعديل، بدءًا من المحتج بهم وحدهم، ثم المحتج بهم فى الشواهد والمتابعات، ثم المتروكين، كل هذه أمور راعوا فيها قيمة

---

(١) الميزان ٣٠٥/٣.

(٢) ص ٢٧٤.

(٣) الجرح والتعديل ٨٧/٥ والميزان ٤٤١/٢.

مرويات الراوى وعدالته وضبطه، وإن كانت أشياء معنوية، فقولهم (فلان لم يكن له عندى قيمة) معناه متروك الحديث، وهو مثل قولهم: لا يساوى شيئًا، قال ابن مهدى فى عمر بن هارون البلخى: "لم يكن له عندى قيمة"، وقال مرة: "حدثنى بأحاديث فلما قدم مـرة أخـرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش عن أولئك فتركت حديثه"(١).

والموازين إذا كانت عند المحدثين تقيس أمورًا معنوية، كـذلك لهم مقاييس متخيلة للمعنويات أيضًا، قالوا: "فلان ليس عليه قياس" أو "لا يقاس به أحد". وهذا يدل على أن الراوى غاية فى المدح أو القدح، ففى المدح جاء فى سير أعلام النبلاء أن ابن معين قيل له: "شريك أعلم بحديث بلده من الثورى؟ فقال: ليس يقاس بسفيان أحد؛ لكن شريك أروى منه فى بعض المشايخ"(٢).

وفى الذم، جاء فى سير النبلاء: "قال الفضل بن زياد: ... فقال: إسرائيل صاحب كتاب يؤدى ما سمع وليس على شريك قياس كان يحدث بالحديث بالتوهم"(٣).

وجاء فيه أيضًا: "سأل الأثرم أحمد ما تقول فى ابن الحمـانى؟ فحمل عليه حملاً شديدًا فى أمر الحديث، وقال: "ابن الحمانى ليس الآن عليه قياس، أمر ذاك عظيم"، قال: ورأيته شديد الغيظ عليه(٤).
وجاء فى تاريخ بغداد ترجمة يعقوب بن محمد ابن عيسى الزهرى المدينى أن يحيى بن معين تكلم فيه، وقال أبو زرعة: ليس علـى يعقوب قياس(٥).

---

(١) شفاء العليل ص ٢٢١.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٨، وتاريخ بغداد ٢٣/٧.
(٣) سير النبلاء ٢٠٥/٨.
(٤) السابق ٥٣١/١٠.
(٥) تاريخ بغداد ٢٧١/١٤.

ومن هذا القبيل أيضًا قولهم: "كان فلان فى مسلاخ شعبة" أو (كان فلان فى قياس شعبة) أو (فى منوال شعبة) وفى مقارنتهم بين الرواة قالوا: (فلان ينظر بفلان الإمام) [١].

وقولهم: "فلان ميزان لا يرد على مثله". قال الثورى: حدثنا عبد الملك ابن أبى سليمان وكان ميزانًا" وقال أيضًا: ذاك: ميزان. وقال جرير: كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف فى الحديث سألوا عبد الملك وكان حكمهم[٢].

وإذا كان الحائكون يستعملون آلة (المنوال) وهى خشبة الحائك التى يحوك عليها الثوب، وهو مادى، - فإن للمحدثين منوالاً معنويًا يقيسون به ضبط الرواة[٣]. والمنوال أحد طرق علماء الإحصاء والرياضة والمحاسبة فى العمليات الحسابية[٤].

وقالوا بأن من مميزات المنوال أنه هو المتوسط الوحيد للبيانات الوصفية[٥]. إن المحدثين وعلماء الإحصاء والحائكين اتفقوا فى استخدام لفظ المنوال لكن اختلفوا فى معناه نظرًا لاختلاف تصورهم له، واستخدامهم له يدل على مدى الدقة المنهجية عند المحدثين وعلماء الإحصاء، وعلى محاولة الإنسان السيطرة على البيئة وتجهيز ما يحتاجه، وهى محاولة - عند الحاكة - أفرزت بعد بذلك مصانع النسيج.

ومن هذا القبيل قولهم: "فلان لا يسوى شيئًا" أو "فلس خير منه" أو "لا يساوى فلسًا" أو "لا يساوى بعرة" أو "لا يساوى تمرة" أو "لا

---

(١) شفاء العليل ص ٤٦.

(٢) السابق ص ٣٥ والكلام موجود فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ٣٦٦/٥ - ٣٦٧.

(٣) انظر مادة (نال) فى المعجم الوجيز.

(٤) مبادئ الإحصاء للدكتورين محمد المهدى محمد على، ومحمد فؤاد محمد حسان ص ٨٢، ط ١٩٩٦م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم.

(٥) السابق: نفسه.

يساوى نواة فى الحديث" أو "ليس يسوى قليلاً ولا كثيرًا" أو "لا يساوى دستجة بقل: أى حزمة بقل". أو "لا يساوى كعبًا" – كتلة من السمن قليلة، والكعب من اللبن والسمن قدر صبة[1] و"لا يساوى حديثه كفًا من تراب" و"لا تسوى أحاديثه النقل" و"كان لا يساوى طلية أو طليتين" وهى – صوفة تطلى بها الإبل المصابة بالجرب[2].

---

(١) لسان الغرب ٧١٩/١.

(٢) شفاء العليل ص ١٩٤.

الخاتمة ونتائج البحث

- توصلت إلى أن معظم العلوم - بل كلها - لها منهجية حاولت أن تكون دقيقة فى دراستها وتحليلها لمادتها المدروسة، هذه المنهجية سجلتها فى كتب نظرية نتيجة لتراكم المعلومات والثقافات والنتائج التى يتوصل إليها العلماء يستدرك اللاحق على السابق ويعدل من آراء السابقين عليه بعد أن يستفيد منها. وعلم الحديث واحد من هذه العلوم له دقة منهجية.
- لقد تحدثت كل العلوم عن الوسطية والأخذ بالتفصيل والتوسط فى إطلاق الأحكام؛ لأن الاختلاف موجود بين العلماء فى شتى تخصصاتهم؛ لأنهم بشر - وعلاجًا لهذا الاختلاف كانوا يأخذون بالمحصلة - محصلة النتائج جميعًا - والمتوسط للوصول إلى أقرب وأدق وأرجح رأى.
- لقد سبق المحدثون المعاصرين فى الوصول إلى هذه الأدوات الإجرائية مع الفارق الزمنى والأدوات والنتائج واختلاف المادة المدروسة، ولم لا والكل ولد آدم؟! إن هذا الاتفاق - النسبى - بينهم - فى رأيى - يدل على وحدة العقل الإنسانى وتشابهه فى معالجته للقضايا والمشكلات التى تواجهه، لقد اتفقوا فى الخطوط العريضة، واختلفوا فى التفصيلات لاختلاف المادة المدروسة. وكان علماء النفس أكثر العلماء حديثًا عن المعايير كمًا وكيفًا.
- إن دراسة معايير التعديل دلت على أنه لابد من الأخذ بالصحيح والصحيح فقط فى كل شئ من أحكام الشريعة الإسلامية، فالذين

قالوا بالأخذ بالضعيف فى الوعظ والتفسير والفضائل أخطأوا جادة الصواب ... لأن الكل شرع.

- لقد توصلت إلى أنه لا يمكن التنظير الدقيق لعلم الحديث دون دراسة معايير الجرح والتعديل، ولا يتم دراسة المعايير دون النزول إلى الواقع النقدى للمرويات فى كتب الثقات والضعفاء والعلل، كما أنه يستحيل دراسة الدلالة الدقيقة للألفاظ، دون دراسة المعايير، ولا يمكن دراسة كل هذا دون معرفة مناهج النقاد اعتدالاً وتشددًا وتساهلاً، إن دراسة معايير الكم والكيف - بالذات - الكامنة وراء كل لفظ وحكم هى المنهج الإجرائى العلمى والوحيد الصادق والثابت والموضوعى للوصول إلى أشياء مادية تمسك باليد إذا ما توصل إليها الدارس ونظر لها ودعا إليها - وجد طلاب العلم سهولة لا حدود لها فى تحصيله.
- كان للمحدثين معايير كم وكيف دقيقة لدرجة أنهم كان يستقرئون مرويات الرواة استقراءً عدديًا.
- سبق علماء الحديث علماء النفس إلى التنبيه إلى عمليات كالذكاء والفقه والكياسة والعقل كما أنهم ربطوا بين الصحة والحفظ والذكاء.
- سبق الذهبى علماء النفس إلى التنبيه إلى قضية الاعتدال والانحراف، كما أنه تناول العملية المعرفية فى علاقتها بغيرها من العمليات الحسية وكل ما يجرى داخل الجسم وعلاقة كل هذا بالعظام والأعصاب.
- وقد توصلت إلى أن منهج المحدثين فى نقد المرويات - جرحًا وتعديلاً وقبولاً من خلال المعايير - هو منهج فى التربية (العدالة) والتعليم (الضبط والحفظ والذكاء)، لقد نظروا إلى عملية التعلم نظرة كلية شمولية فمعايير العدالة نسبية، ومعايير الضبط فيها إطلاق ونسبية بسبب تعميم الجزئى؛ لذا يجب الرجوع إلى معايير الكم والكيف فتناولوا أخلاق المحدث

بالدراسة وكذلك ذكاءه، وصحته وطعامه، وعرفوا نظام البعثات، فكانت الرحلة فى طلب الحديث، وسبقوا المعاصرين من علماء القانون إلى التنبيه إلى الحقوق الذهنية، وحق المؤلف، كما فى معيار السرقة والتحديث من غير أصل، والوجادة – فى العصور الأولى – والتدليس.

- لابد من الجمع بين الرواية والدراية ومن يفعل غير ذلك يكون آثمًا، لابد من النقد والتمييز والانتخاب مع الرواية.
- لعلماء الحديث موازين ورسوم بيانية معنوية متخيلة تشبه إلى حد ما الرسوم البيانية عند علماء الفيزياء والرياضة والفلك.
- يستحيل دراسة مصطلحات الحديث ومصطلحات الجرح والتعديل بمعزل عن دراسة معايير الجرح والتعديل، حيث أثبت البحث أن عملية نقد المروى عملية كلية شمولية وأن المحدثين نظروا إلى السند ككل ونسق وربطوه بالمتن فى نقد المرويات.

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

الأصول والمصادر والمراجع والدوريات

أولاً: الأصول والمصادر

- **اختصار علوم الحديث لابن كثير**، مع شرحه "الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر" نشر مكتبة دار التراث، مصر، ط ٣ (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م).
- **تاريخ أسماء الثقات** لابن شاهين بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **تاريخ بغداد**، مكتبة السعادة، ١٣٤٩ هـ. وطبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- **تاريخ الثقات للعجلى** بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م.
- **التبصرة والتذكرة للحافظ العراقى**، ط ١٣٥٧ هـ، فاس، المغرب.
- **تذكرة الحفاظ للذهبى**، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، توزيع أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٦٨م.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر**، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.
- **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم**، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى**، دار صادر بيروت، مصورة عن ط١ (١٣٢٦هـ) لمجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد الدكن.

- **الثقات لابن حبان**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.
- **الجرح والتعديل لابن أبى حاتم**، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، وط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المصورة عنها.
- **ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى**، طبع المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، ١٤٠٢هـ.
- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبى**، ط. دار البشائر الإسلامية، ط ١ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م)، بيروت، لبنان.
- **سؤالات البرقانى للدارقطنى فى الجرح والتعديل**، بتحقيق عبد الرحيم القشيرى، ط. باكستان.
- **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين** بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى**، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.
- **سير أعلام النبلاء للذهبى**، تحقيق شعيب الأرناؤط، ومجموعة من العلماء، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسى بتحقيق صلاح فتحى هلل**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **شرح علل الترمذى لابن رجب**، ط. العانى، بغداد، بتحقيق صبحى جاسم الحميد ١٣٩٦هـ، وطبعة مكتبة المنار الأردن، بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

- **الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بتحقيق أبى الفداء عبدالله القاضى.
- **علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر**، ط٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٩٧٢م.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث بتحقيق الشيخ صلاح محمد محمد عويضة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وطبعة أنوار محمدى، لكنو، الهند.
- **قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين لتاج الدين السبكى**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، دار الوعى، حلب، سوريا، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى الجرجانى**، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- **الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى**، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٧ هـ.
- **لسان الميزان لابن حجر**، ط الهند، ١٣١٤ هـ.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان بتحقيق محمود إبراهيم زايد**، دار الوعى، حلب، ط٢، ١٤٠٢ هـ.
- **مختصر الكامل فى الضعفاء وعلل الحديث لابن عدى للإمام تقى الدين أحمد ابن على المقريزى (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ) تحقيق أيمن بن عارف الدمشقى**، مكتبة السنة، مصر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- **معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى بتحقيق الدكتور السيد معظم حسين**، مكتبة المتنبى، مصر.
- **الموقظة للذهبى تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة**، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢ هـ.

- **ميزان الاعتدال للذهبى بتحقيق على محمد البجاوى**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر**، بتعليق إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر بتحقيق الدكتور ربيع بن هادى عمير الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة، ط. المجلس العلمى لإحياء التراث الإسلامى، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م. وطبعة أخرى بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيرو، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.
- **النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر لابن حجر**، بتحقيق على بن حسن ابن على عبد الحميد، دار ابن الجوزى، السعودية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- **هدى السارى لابن حجر (مقدمة فتح البارى شرح صحيح البخارى) حقق أصلها عبد العزيز بن باز**، ورقم كتبها وأبوابها واحاديثها محمد فؤاد عبد الباقى، ط١ (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م) دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانيًا: المراجع:

- **آداب الشافعى مناقبه لابن أبى حاتم** بتحقيق عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **إتحاف المسلم بما فى الترغيب والترهيب من أحاديث البخارى ومسلم** للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهانى (١٢٦٥هـ - ١٣٥٠هـ) بتحقيق مأمون الصاغرجى، ط دار الفكر المعاصر، بيروت.
- **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح التعديل لأبى الحسن مصطفى ابن إسماعيل**، دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- **أخبار الأذكياء لابن الجوزى**، تحقيق محمد مرسى الخولى، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ط (١٩٧٠م).

- **الأذكياء لابن الجوزى**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- **ارتقاء القيم للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة**، عالم المعرفة، الكويت برقم (١٦٠).
- **أسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحدب**، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **أسس القياس السيكولوجى للدكتور سيد عبد العال**، ط١، ١٩٨٦م. لا ناشر.
- **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة للدكتور فؤاد البهى السيد**، ط ٤ دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٥م.
- **الإسلام والتربية الصحية للدكتورة عائدة عبد العظيم**، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مكتبة التربية العربى لدول الخليج.
- **أصول التربية**، إعداد قسم أصول التربية، جامعة حلوان، ط (١٩٩٩م) مطبعة العمرانية للأوفست.
- **الإضافة**، دارسات حديثية، لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م).
- **الاضطرابات المعرفية لـ (ر.و.بين) R.W. Payne**، ترجمة د. محمد نجيب الصبوة، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣م.
- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى**، طبع دار الكتاب العربى، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمى بتحقيق علاء الدين على رضا**، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٨٠هـ - ١٩٨٨م.
- **الإلزامات والتتبع للدارقطنى بتحقيق مقبل بن هادى الوادعى**، توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامى، الكويت، ط٢، د.ت.

- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض**، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، مصر، ط١ (١٣٨٩ هـ - ١٩٧٥م).
- **الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه والصحيحين للدكتور نور الدين عتر**، ط١ (١٣٩٠هـ) لجنة التأليف الترجمة والنشر، مصر.
- **الإمام الزهرى وأثره فى السنة للدكتور حارث سليمان الضارى**، دكتوراه مطبوعة، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م) مكتبة بسام، الموصل، العراق.
- **الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال لإكرام الله: إمداد الحق**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- **الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر**، نشر مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- **الإنسان وصحته النفسية للدكتور سيد صبحى**، ط (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.
- **الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بتحقيق محمد صبحى حسن حلاق**، ط، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د.ت.
- **البحث التاريخى**، دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت.
- **البداية والنهاية للذهبى**، ط. دار الغد العربى، مصر.
- **تاريخ التربية والتعليم للدكتورين سعد مرسى أحمد وسعيد إسماعيل على**، عالم الكتب، ١٩٨٠م، القاهرة.
- **التاريخ الكبير للبخارى**، ط١ الهند.
- **تاريخ النقد الأدبى عند العرب للدكتور إحسان عباس**، ط دار الثقافة بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- **تاريخ يحيى بن معين بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف**، ط. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

- **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطنى لأبى محمد: عبدالله بن يحيى ابن أبى بكر يوسف الغسانى**، ط. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- **التراث العلمى فى الحضارة الإسلامية**، للدكتور أحمد فؤاد باشا، ط، دار المعارف، مصر.
- **التربية فى الإسلام للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى**، ط دار المعارف ١٩٨٣م.
- **التعليم عند برهان الإسلام الزرنوجى للدكتور سيد أحمد عثمان**، ط٢ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م)، الإنجلو المصرية.
- **التعليم وتحديات المستقبل**، إعداد وتقديم د. عبد العزيز القوصى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١م.
- **التفوق العقلى والابتكار للدكتور عبد السلام عبد الغفار**، ط١ دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.
- **التقويم والقياس فى التربية وعلم النفس للدكتورين سيد محمد خيرالله**، ممدوح عبد المنعم الكنانى، مطبوع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعات مصر، ط ١٩٩٥م - ١٩٩٦م.
- **التكاليف المعيارية: اتخاذ قرارات - رقابة**، للدكتور عبد الرحمن محمود عليان، لا ناشر، د.ت.
- **التكاليف المعيارية: مدخل إدارى للدكتور على مجدى الغرورى**، طبع وتوزيع دار الشافعى للطباعة، المنصورة، مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- **التكيف والصحة النفسية للدكتور محمد السيد الهابط**، ط٢، نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.
- **تلبيس إبليس لابن الجوزى**، طبع وتوزيع دار النور الإسلامية، مصر، د.ت.

- **التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل لعبد الرحمن بـــن يحيـــى المعلمى (١٤٠٦ هــ - ١٩٨٦هــ) تحقيق الشيخ الألبانى،** المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١ هــ.
- **توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى،** مكتبـــة الخانجى، ط١، ١٤٠٠ هــ - ١٩٨١م.
- **تيسير مصطلح الحديث للـــدكتور محمـــود الطحـــان،** ط المعـــارف، الرياض، ١٣٩٨ هــ - ١٩٧٨م.
- **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البـــر،** ط. دار الكتـــب العلميـــة، بيروت، طبعة دار الفتح، الأزهـــر، مصـــر، د.ت. وطبعـــة إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- **الجرح والتعديل للدكتور "أبو لبابة حسين"،** ط١، دار اللواء، الرياض ١٣٩٩هــ.
- **الحديث المعلول قواعد وضوابط للدكتور حمزة عبد الله المليبـــارى،** نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٦ هــ - ١٩٩٩م).
- **الحديث وأحكامه للدكتور أبو اليقظان عطية الجبورى،** نشر جامعـــة بغداد، كلية الآداب.
- **حقوق الإنتاج الذهنى للدكتور أحمد ســـويلم العمـــرى،** دار الكتـــب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هــ - ١٩٦٧م.
- **الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضـــاوى،** ط٨، دار الاعتصـــام، مصر، ١٩٧٤م.
- **دراسات فى الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمى،** عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٥ هــ - ١٩٩٥م).
- **دراسات فى الحـــديث النبـــوى للـــدكتور عبـــاس عجـــلان،** ط. دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.

- **دراسات فى الصحة النفسية** للدكتور محمد السيد عبد الـرحمن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ (١٩٩٨م).
- **دراسات فى علوم الحديث** للدكتورين أبو العلا على، عبد العال أحمد، ط دار التراث العربى للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٢ م – ١٩٧٣م.
- **دراسة حديثة نضر الله امرءًا سـمع مقـالتى ... روايـة ودرايـة**، للدكتور عبد المحسن ابن حمد العبـاد، ط١ (١٤٠١ هـ) مطـابع الرشيد، المدينة المنورة.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقى**، طبعة بيروت، ١٤٠٥ هـ، الأولى.
- **رسائل إخوان الصفا**، المطبعة العربية، ١٩٢٨م.
- **رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا** للأستاذ محمود شاكر، نشر دار المدنى بجدة، ط ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- **الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبى فى ميزان الاعتدال وقد تكلم فـيهم بعض النقاد من حيث البدعة**، دار القبلة للثقافة الإسـلامية، جـدة، السعودية، د.ت.
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان** بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة** للدكتور عبد المطلـب أمـين القريطى ط١. دار الفكر العربى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- **سيكولوجية النمو** للدكتور نبيل حافظ وآخرين، محاضرات ألقيـت علـى طلبة الدراسات العليا، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٣م لا ناشر.
- **شذرات من علوم السنة** للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مطبعـة الحلبى د.ت.
- **شرح النووى على صحيح مسلم**، تحقيق د. عبد المعطـى قلعجـى، المكتبة القيمة، دار الغد العربى، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل** للدكتور يوسف محمد صديق، نشر مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- **شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل** لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- **الصحة النفسية** للدكتور حامد زهران، عالم الكتب، مص، ١٩٩٧م.
- **صحيح كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح** بتحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائى، اعتنى به واختصره أشرف بن عبد المقصود، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م).
- **صحيح مسلم** بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، ط الحلبى.
- **الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية**، للدكتور السيد الشحات أحمد حسن، دار الفكر العربى، مصر، د.ت.
- **الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ... لابن بشكوال**، نشر مكتبة الخانجى، مصر.
- **الصناعة الحديثية فى السنن الكبرى للإمام البيهقى** للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، دار الوفاء، مصر.
- **الصورة الفنية فى التراث النقدى والبلاغى** للدكتور جابر عصفور، ط دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة** لعبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، دمشق، ط٤ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م).
- **الطب النبوى للذهبى**، ط الحلبى.
- **الطب النبوى لابن القيم**، بتعليق الدكتور عادل الأزهرى، ط الحلبى، د.ت.
- **الطب النفسى المعاصر لجلينيك** ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.
- **عادات الاستذكار ومهاراته السليمة**، للدكتورة سناء محمد سليمان، مكتبة النهضة المصرية، ط١ (١٩٨٩م).

- علم الحديث النبوى للدكتور صبرى المتولى، مكتبة زهراء الشـرق، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- علم النفس الاجتماعى للدكتور عادل الأشول، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٨٧م.
- علم النفس الاجتماعى للدكتور فؤاد البهى السيد، دار الفكر العربـى القاهرة، ١٩٥٤م.
- علم النفس التعليمى للدكتور سيد محمد خير الله وآخـرين، مطبـوع على نفقة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية، جامعـة عين شمس، ١٩٨٤ م - ١٩٨٥م.
- علم النفس العام، إعداد قسم علم النفس بآداب القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م. مكتبة غريب، مصر.
- علم النفس فى حياتنا اليومية للدكتور محمد عثمان نجاتى، دار القلم، الكويت، ط (١٩٨٣م).
- عيار الشعر لابن طباطبا، تحقيق الدكتورين طه الحـاجرى، ومحمـد زغلول سلام، ط (١٩٥٦م)، القاهرة، مصر.
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر بتحقيق عبد العزيز بن باز، وترتيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة المكتبة السلفية.
- الفقيه والمتفقه للخطيـب البغـدادى، الريـاض، السـعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. دار ابن الجوزى.
- الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحمن سعيد، سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط١ (١٤٠٨هـ).
- فلسفة العلم للدكتور صلاح قنصوة، دار التنوير، لبنان، بيروت.
- فى الطب النفسى للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط. دار النهضـة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

- **القاموس الفقهى** لسعدى أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **قراءة التراث النقدى** للدكتور جابر عصفور نشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ، ط١، ١٩٩٤م.
- **قضايا العلوم الإنسانية**، إشكالية المنهج، مجموعة بحوث، نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، رقم ١، ط ١٩٩٦م.
- **قواعد فى علوم الحديث للتهانوى** بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، لبنان، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
- **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن**، لأبى عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينين، مكتبة ابن عباس، المنصورة، ط ١٩٩٨م.
- **القيم الإسلامية والتربية** للدكتور على مصطفى أبو العينين، مكتبة إبراهيم الحلبى، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- **القيم والعادات الاجتماعية** للدكتورة فوزية دياب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- **الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث** لبرهان الدين الحلبى تحقيق صبحى السامرائى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات** لأبى البركات محمد ابن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبى، دار المأمون للتراث، ط١ (١٩٨١م - ١٤٠١م).
- **كيف تكتب بحثًا أو منهجية البحث** للدكتور إميل يعقوب، مكتبة جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦م.
- **الكيمياء** للدكتور على لبيب إبراهيم وآخرين طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١م.

- **الكيمياء التحليلية** للدكتور محمد على خليفة، نشـر عمـادة شئون الكتب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.
- **الكيمياء العامة** (ب.ج - دايرنت)، ترجمة د. محمد عـزت خيـرى وآخرين، طبعة المركز القومى للإعلام والتوثيق، مصر.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية** للدكتور تمام حسان، مكتبـة الأنجلـو المصرية ط ١٩٥٨م.
- **مبادئ الإحصاء** للدكتورين محمد المهدى محمد على، ومحمـد فـؤاد محمد حسان، ط (١٩٩٦م) مطبعة الولاء الحديثة، شبين الكوم.
- **مبادئ النظرية الإحصائية وتطبيقاتها** للدكتور محمد صـلاح الـدين صدقى، ط١، ١٩٩٩م.
- **مبادئ نظرية الخطر والتأمين** للدكتور على السيد الديب، ط ١٩٩٩، لا ناشر.
- **محاسبة البنوك طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية** للـدكتورين أسـامة محمد محيى الدين عوض والدكتورة منحة محمد عزت، ط ١٩٩٧م - ١٩٩٨م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، مصر.
- **مدارس التربية فى الحضارة الإسلامية دراسة وتطبيـق** د. حسـان محمد حسان، د. ناديـة جمـال الـدين، دار الفكـر العربـى ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **مذكرة التفسير والحديث** للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.
- **المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك** للدكتور عبد العزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) الكويت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- **المستدرك للحاكم النيسابورى وتلخيصه للذهبى**، طبعة حيدر آبـاد، الهند، ١٣٤٠ هـ، وطبعة بتحقيق ودراسة مصـطفى عبـد القـادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

- **مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها** للدكتورة يمنى الخولى، ط٢ (١٩٩٦م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر.
- **المصباح المنير** لأحمد بن محمد بن علي المقرى الفيـومى، المكتبـة العلمية، بيروت، لبنان.
- **مصطلح التاريخ** للدكتور أسد رستم، المكتبة العصرية، بيروت.
- **معجم علم النفس والطب النفسى** للدكتورين جابر عبد الحميد جـابر، وعلاء الدين كفافى، ط. دار النهضـة العربيـة، مصـر، ١٩٩٢م (إنجليزى – عربى).
- **المعجم الفلسفى**، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- **معجم الكيمياء والصيدلة**، إعداد مجمع اللغة العربية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م، مصر.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه محمـد فـؤاد عبـد الباقى، طبعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، دار الحديث، مصر.
- **المعجم الوجيز**، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- **معيار العلم فى فن المنطق لحجة الإسلام أبو حامد الغزالى**، المطبعة العربية، مصر، ط٢، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٧م.
- **مفاتيح علوم الحديث** للدكتور محمد عثمان الخشت، مكتبة القـرآن، مصر، د.ت.
- **مفكرون من أعلام التربية**، جـ ٢، مطبوعـات اليونسـكو، مكتـب التربية الدولى، المجلد الرابع والعشرون، ط (١٩٩٤م).
- **مقدمة ابن الصلاح فى علم الحديث** بتحقيق الـدكتورة عائشـة عبـد الرحمن، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.
- **مقدمة فى فلسفة التربية الإسلامية**، للدكتور حسـن إبـراهيم عبـد العال، عالم الكتب، الرياض، ط١ (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).

- **مناقب الشافعى للبيهقى** بتحقيق السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
- **مناهج المحدثين فى قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى** للدكتور عبد الرزاق ابن خليفة الشايجى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م).
- **مناهج النقد الأدبى** لإنريك أندرسون إمبرت، ترجمة الدكتور الطاهر مكى، مكتبة الآداب، مصر، ١٩٩١م.
- **المنطق الوضعى** للدكتور زكى نجيب محمود، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م.
- **منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية** لابن تيمية ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، قصر المحمية، ١٣٢٢هـ.
- **منهج البحث التاريخى** د. حسن عثمان، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.
- **منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى** للدكتور عثمان موافى نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٩٤م.
- **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، للدكتور محمد مصطفى الأعظمى، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة. الرياض.
- **المنطق ومناهج البحث** د. محمود قاسم، ط٢، ١٩٥٣م. الأنجلو المصرية.
- **المنطق ونظرية البحث** لجون ديوى، ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود، دار المعارف، مصر.
- **موسوعة الفقه الإسلامى**، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.
- **موضح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب البغدادى بتحقيق الدكتور عبدالمعطى قلعجى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي: جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف، دار الحديث، مصر، د.ت.
- نظرية الحق ونظرية الالتزام للدكتورين جلال محمد إبراهيم، ومحمود عبد المعطى، ط ١٩٩٦م – ١٩٩٧م.
- النقد التاريخى، لأنجلوا وسينوبوس، ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، نشر دار النهضة العربية، مصر، ١٩٥٩م.
- الوسطية العربية مذهب وتطبيق للدكتور عبد الحميد إبراهيم، ط دار المعارف مصر، ط٣، ١٩٩٠م.
- الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، طبعة عالم المعرفة، جدة، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

ثالثًا: الرسائل غير المنشورة:

- التمييز بين فئات من مرضى الصرع، دكتوراه، لسهير فهيم الغباشى، آداب القاهرة، ١٩٨٨م.
- منهج ابن كثير فى نقد المرويات من خلال تفسيره للقرآن، ماجستير، لخيرى قدرى أيوب محمود، آداب القاهرة، ١٩٩٧م.

رابعًا: الدوريات:

- مجلة طبيبك الخاص، السنة (٣٠) العدد (٣٥٦) بحث للدكتور صلاح عيد.
- مجلة العلوم التربوية، يصدرها معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، العدد (٩) يناير ١٩٩٨م بحث الدكتور ناصر أحمد الخوالدة.
- مجلة علم النفس، العدد (٧) سبتمبر ١٩٨٨م، بحث الدكتور سعد المغربى.

خامسًا: الندوات:

- تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية للدكتور حسن الساعاتي، أعمال الحلقة الجنائية الثانية. جمهورية مصر العربية، يناير ١٩٦٣م.
- ملخصات بحوث الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عامًا على مولد الدكتور يوسف خليف، طبعة المجلس الأعلى للثقافة، ديسمبر، ١٩٩٧م.

فهرس

المؤلف

* د. خيري قدري.
- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

* صدر له:
- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج٣،٢،١، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:
- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
مغامر حتي النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
مناظرات في اللغة والنحو	د. جميل علوش
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
حفريات نقدية (دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامي سليمان أحمد
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر	د. السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي
الحياة الصوفية وتقاليدها في الموروث الشعبي العربى	د. عادل الألوسى
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية	د. عادل الألوسى
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)	د. عادل الألوسى
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية) طه حسين نموذجًا	د.عبد الرحمن عبد السلام محمود
البلد البعيد (دراسات في أدب جوته- شيلر....)	د. عبد الغفار مكاوي
نقد وشعر وقص	د. عدنان الظاهر
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)	د. عزة عزت
محمد مندور شيخ النقاد	فؤاد قنديل
اغتيال المتنبي	فيصل الياسري
لماذا تكتب المرأة؟	نفيسة الشرقاوى
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي	د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز